رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

خطة تنفيذ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

2021 - 2025

الفهرس

مقدمة 04

عن البرنامج 06

نطاق البرنامج 08

الجهات التنفيذية 10

أهداف المستوى الثالث المسندة للبرنامج وارتباطها الاستراتيجي 12

أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة 14

قطاعات البرنامج ومحورَي تركيزه 15

نجاحات البرنامج 16

تطلعات البرنامج 28

استراتيجية البرنامج 36

استراتيجية تكاملية 40

الركائز الاستراتيجية للبرنامج 42

اقتصاد متين ونمو مستدام 44

نتكامل لصناعة المستقبل 48

أبرز مؤشرات قياس أداء الأهداف الاستراتيجية 58

أبرز التزامات البرنامج لعام 2025م 60

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وممكنات البرنامج 62

نظرة عامة على خطة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص 64

ممكنات البرنامج 70

تفاصيل قطاعات البرنامج ومحوَري تركيزه 82

قطاع الطاقة 84

قطاع التعدين 94

قطاع الصناعة 104

قطاع الخدمات اللوجستية 122

محور المحتوى المحلي 134

محور الثورة الصناعية الرابعة 138

مقدمة

منذ إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تم التركيز فيها على البناء، وسنّ وتحسين الأنظمة والتشريعات، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر مجموعة كبيرة من المبادرات التي أحدثت قفزات هائلة وإنجازات غير مسبوقة في الطريق نحو تحقيق اقتصاد مزدهر.

وها هو برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب" يُطلق خطة تنفيذه المحدثة (2021-2025) التي تم اعتمادها من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ليتواصل العمل نحو مرحلة جديدة، تتسارع فيها وتيرة الإنجاز، لتعميق الأثر وتحقيق الاستدامة، من خلال تمكين المواطن، ورفع مستوى إشراك القطاع الخاص، وزيادة فاعلية التنفيذ.

عن البرنامج

تكامل لصناعة المستقبل
Integrating industries for the future of Saudi Arabia

نطاق البرنامج

يهدف البرنامج إلى تحويل المملكة إلى **قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية**، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاعي **التعدين والطاقة**، والمحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليساهم البرنامج بشكل كبير في **تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه** للقطاعات المستهدفة، **واستدامة نمو** تلك القطاعات **وتحقيق ريادتها**، وخلق **بيئة استثمارية جاذبة** فيها.

كما يركز البرنامج على **تحسين ممكنات** من شأنها أن تساهم في **رفع مستوى إشراك القطاع الخاص، وتفعيل دوره** في النهوض بقطاعات البرنامج، ومن أبرز تلك الممكنات (التمكين المالي، وتطوير البنية التحتية، وتحسين الأنظمة والتشريعات).

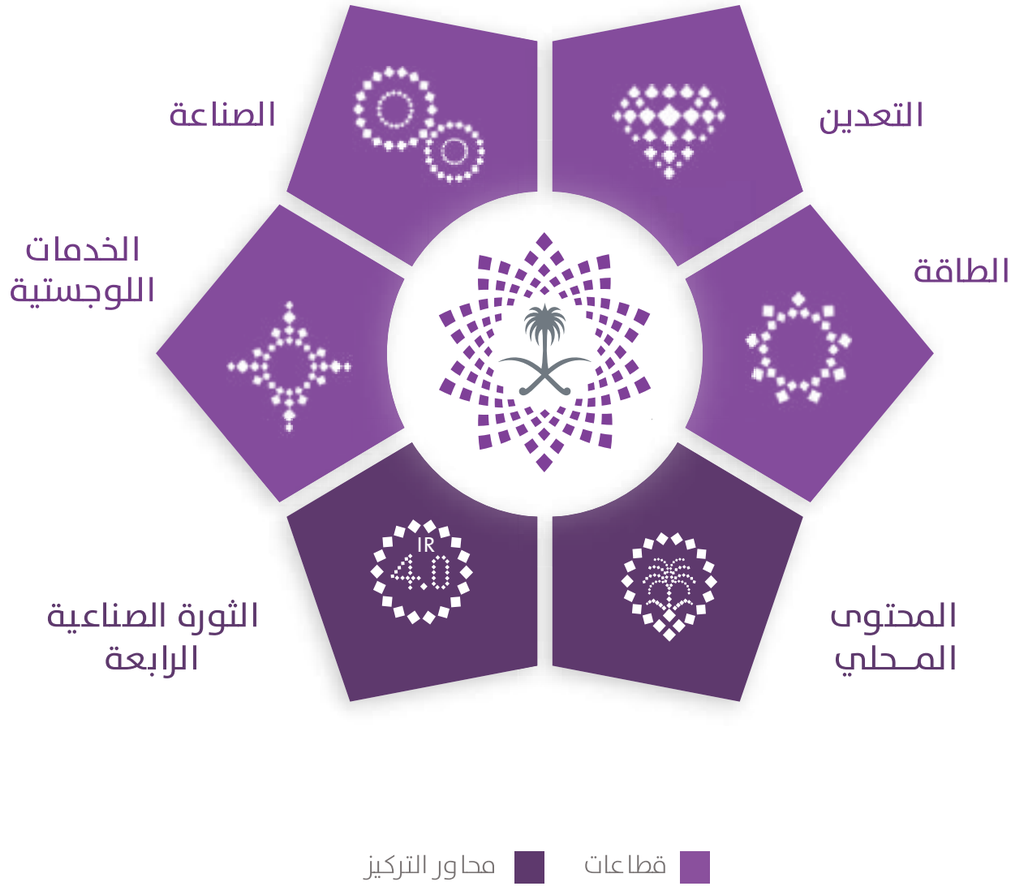

الجهات التنفيذية للبرنامج

أهداف المستوى الثالث المسندة للبرنامج وارتباطها الاستراتيجي

3
محـــاور الرؤية

1 من 6
مـــن أهـــداف
المستوى الأول

4 من 27
من الأهداف الفرعية
من المستوى الثاني

12 من 96
هدف تفصيلي من
المستـوى الثالـث

رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

مجتمع حيوي
- تعزيـــز القيـــم الإسلاميـــة والهوية الوطنية
- تمكين حياة عامرة وصحية

اقتصاد مزدهر
- زيـادة معدلات التوظيـف
- تنميـة وتنويـع الاقتصـاد

وطن طموح
- تعزيز العمل الحكومي
- تمكين المسؤولية الاجتماعية

3.1	تنمية مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد	3.1.7 إنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية
3.2	تعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة	3.2.1 رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز 3.2.2 زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز 3.2.3 تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز 3.2.4 زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة 3.2.5 رفع تنافسية قطاع الطاقة
3.3	إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة	3.3.1 تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها 3.3.3 توطين الصناعات الواعدة 3.3.4 توطين الصناعات العسكرية 3.3.7 رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية
3.5	ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي	3.5.1 إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية 3.5.2 تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل

مساهمة غير مباشرة | مساهمة مباشرة

أهداف المستوى الثالث ذات العلاقة غير المباشرة

2.4.1 الحد من التلوث بمختلف أنواعه	3.1.6 جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	4.1.5 توفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية
2.4.3 حماية وتهيئة المناطق الطبيعية	3.6.1 الدفع بمسيرة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي	4.1.6 ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
3.1.1 تسهيل ممارسة الأعمال	3.6.2 تطوير العلاقات الاقتصادية الإقليمية	4.1.7 التوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل
3.1.3 خصخصة خدمات حكومية محددة	3.6.3 تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين	4.3.1 تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال
3.1.4 تطوير سوق مالية متقدمة	3.7.1 دعم الشركات الوطنية الكبرى لتعزيز ريادتها عالمياً	6.2.1 تعزيز تركيز الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية
3.1.5 تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	3.7.2 تطوير الشركات المحلية الواعدة إلى شركات رائدة إقليمياً وعالمياً	6.2.2 تعزيز اهتمام الشركات على استدامة الاقتصاد الوطني
3.3.2 تنمية الاقتصاد الرقمي *		4.1.4 تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية

* يركز البرنامج على تمكين الثورة الصناعية الرابعة.

قطاعات البرنامج ومحورَي تركيزه

يتكون البرنامج من 4 قطاعات رئيسية، هي: الطاقة، والتعدين، والصناعة، والخدمات اللوجستية، بالإضافة لمحوري تركيز ممكنَين للقطاعات الأربعة الرئيسية، وهما: المحتوى المحلي، والثورة الصناعية الرابعة.

وتتكامل قطاعات البرنامج الرئيسية الأربعة بتمكين من المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة مُشكِّلةً محرك نمو لاقتصاد المملكة غير النفطي، لتتحول المملكة لقوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية.

وإن ترابط القطاعات الرئيسية الوثيق والتداخلات بينها يخلق فرصاً غير محدودة للتكامل، بما يحقق قيمة اقتصادية مضافة لبلوغ مستهدفات رؤية المملكة 2030.

نجاحات البرنامج

تمكَّن البرنامج بجهاته التنفيذية -بفضل الله- من المساهمة في تطوير البنية التحتية لقطاعات البرنامج لتكون أحد أهم عوامل رفع تنافسية المملكة وجاذبيتها كوجهة مثالية للاستثمار، إلى جانب العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد بكافة أنواعها، لتكون مكامن قوة المملكة محركاً رئيسياً للتحول الاقتصادي وعامل جذب مستدام، كما تم العمل على تحسين الأنظمة والتشريعات؛ للتواؤم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 ومتطلبات المرحلة، وقد عملت الجهات التنفيذية للبرنامج بشكل تكاملي على تطوير قطاع الخدمات اللوجستية لتسهيل عمليات الوصول للأسواق المحلية والعالمية، إضافة إلى المساهمة في جذب الاستثمارات في قطاعات البرنامج.

التمكين المالي وجذب الاستثمارات

حجم الاستثمارات من بداية البرنامج حتى نهاية 2020

" تحفيز استثمارات القطاع الخاص من خلال تطوير البنية التحتية وتحسين الأنظمة والتشريعات لاستغلال الموارد الطبيعية وصولاً للأسواق المحلية والعالمية"

مشاريع منجَزة بقطاعات البرنامج حتى عام 2020

300+
مليار ريال

50+
ألف وظيفة

183
مليار ريال
16 ألف وظيفة
(استثمارات مستقطبة)

13.4
مليار ريال
37 ألف وظيفة
(استثمارات مستقطبة)

10+
مليار ريال
21 ألف وظيفة
(استثمارات مستقطبة)

308 مليار ريال
20 ألف وظيفة
(مشاريع بقطاع الطاقة)

16
مليار ريال
+4 آلاف وظيفة
(عقود إسناد وتشغيل)

الصندوق الصناعي

29.5
مليار ريال
335 قرض معتمد

105
مليار ريال
تعديل نظام الصندوق وزيادة رأس ماله

5.5
مليار ريال
65 قرض معتمد

30
مليار ريال
رأس مال البنك

تطوير البنية التحتية

” تطوير بنية تحتـية مستدامة وجـاذبة للاستثمـار بمواصفات عالميـــــة“

اكتمال المرافق اللوجستية لمناولة الشحنات ذات المتطلبات الخاصة

مثل: شحنات لقاحات فيروس كورونا المستجد (COVID-19)

توقيع اتفاقيات تحول للثورة الصناعية الرابعة لـ

22 مصنعاً

وتطبيق نماذج أولية لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة مع

+5 مصانع

استثمارات في تطوير البنية التحتية الصناعية

9

مليار ريال

12

مشروعاً جديداً

للطاقة المتجددة

عدد المنشآت الصناعية القائمة وتحت الإنشاء

9800

بمعدل نمو **9.6%**

تم إتمام

114

مصنعاً ضمن مبادرة المصانع الجاهزة

استغـــلال أمثـــل للمـــوارد

"تعظيم الاستفادة من مكامن قوة المملكة واستغلال مواردها لتحقيق التنوع والنـــمو الاقتصادي"

رفع كفاءة توليد الطاقة

من 36% في عام 2016م،

إلى

%39.2

في عام 2019م

تشغيل معمل الفاضلي لإنتاج الغاز بطاقة معالجة إجمالية تبلغ

2.5 مليار

قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الخام بنسبة إنجاز

%100

زيادة الطاقة الاستيعابية لمعالجة الغاز بمعـدل

%16

(من 15.95 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم في عام 2015م، إلى 18.3 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم في عام 2020م)

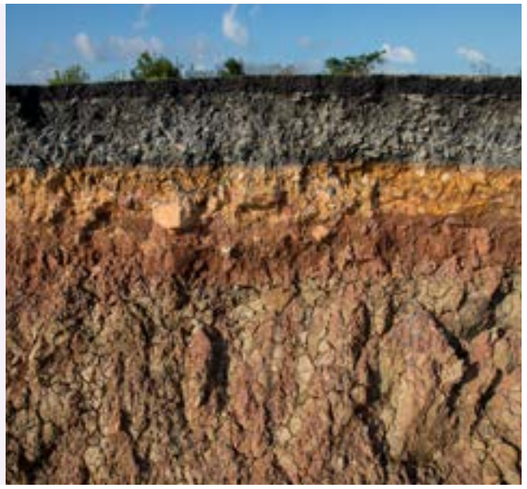

بدء أعمال المسح الجيولوجي الأضخم عالمياً

دعم ما يقارب 190 ألف

جهاز تكييف عالي الكفاءة

تحسين الأنظمـــة والتشريعـــــات

"بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة وتنافسية"

إطلاق نظام الاستثمار التعديني الجديد

23 ألف

منافسة حكومية تنطبق عليها آليات المحتوى المحلي

إطلاق الإطار التنظيمي لأنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة

استحداث لائحة لتنظيم نشاط وسطاء الشحن البحري تسهم في تقديم خدمات ذات كفاءة في النقل البحري

تقليص مدة الفسح الجمركي من 288 ساعة إلى 9 ساعات

الوصول للأســواق المحلية والعالمية

افتتاح منفذ جديدة عرعـــر

توقيع عقود الإسناد في ميناء جدة الإسلامي

لتطوير وتشغيل محطات الحاويات بالميناء مع القطاع الخاص باستثمار يقدر بنحو

9 مليار ريال

5 خطوط ملاحية جديدة

إلى قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا

تمكنت المملكة من تحقيق

المرتبة الخامسة

بمؤشر أسرع الدول في التعامل مع سفن الحاويات

توقيـــــــع 8 اتفاقيات

لتسليم المهام التشغيلية لمباني الشحن في عدد من المطارات في المملكة

تطلعات البرنامج

يسعى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتحقيق كل من ما من شأنه أن يساهم في خلق اقتصاد مزدهر تتنوع فيه مصادر الدخل، وتتحقق من خلاله الاستدامة، وتزداد به فرص النمو، وتُخلق عبره الوظائف النوعية، لتصبح المملكة وجهة استثمارية مثالية وتنافسية، ولترتفع معدلات وصول المنتجات السعودية إلى الأسواق العالمية، ولتحتل المملكة مرتبة الريادة التي تستحقها على كافة الأصعدة والمجالات.

لذا يعمل البرنامج بوتيرة متسارعة على تحقيق جملة من التطلعات التي نثق بعمقِ أثرها وأهميتها، ومن بين هذه التطلعات:

- تنمية وتنويع اقتصاد المملكة.
- جذب الاستثمارات في قطاعات البرنامج.
- زيادة المحتوى المحلي.
- تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومركز عالمي للخدمات اللوجستية.
- زيادة فرص العمل، مع التركيز على الوظائف النوعية.
- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد.
- تحسين الميزان التجاري في المملكة.

قطاع الطاقة

يهدف قطاع الطاقة في البرنامج -من خلال وزارة الطاقة والجهات التنفيذية في القطاع- إلى رفع الميزات النسبية والتنافسية للمملكة لتعزيز الريادة العالمية والمحافظة عليها، حيث تعتبر المملكة من أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، وتتميز بوفرة مواردها الطبيعية من الطاقة الشمسية والرياح، وخصوصاً في المناطق الساحلية، وتعتلي المملكة المراكز الأولى في وفرة الإشعاع الشمسي، مما يساهم في إيجاد فرص جديدة ذات قيمة اقتصادية أعلى، كما يمتلك قطاع الطاقة فرصاً كبيرةً للنمو في مجال الكهرباء؛ نظراً للزيادة المتوقعة على الطلب المحلي، ولإمكانية تصدير الكهرباء إقليمياً بأسعار منافسة.

وسوف يجري العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز للوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل واستبدال الوقود السائل، وزيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة عن طريق مشاريع نوعية في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة لرفع تنافسية قطاع الطاقة من خلال رفع كفاءة توليد الكهرباء والاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكربونية، مما يساهم في تعظيم القيمة المتحققة من قطاع الطاقة، وتنوع اقتصاد المملكة.

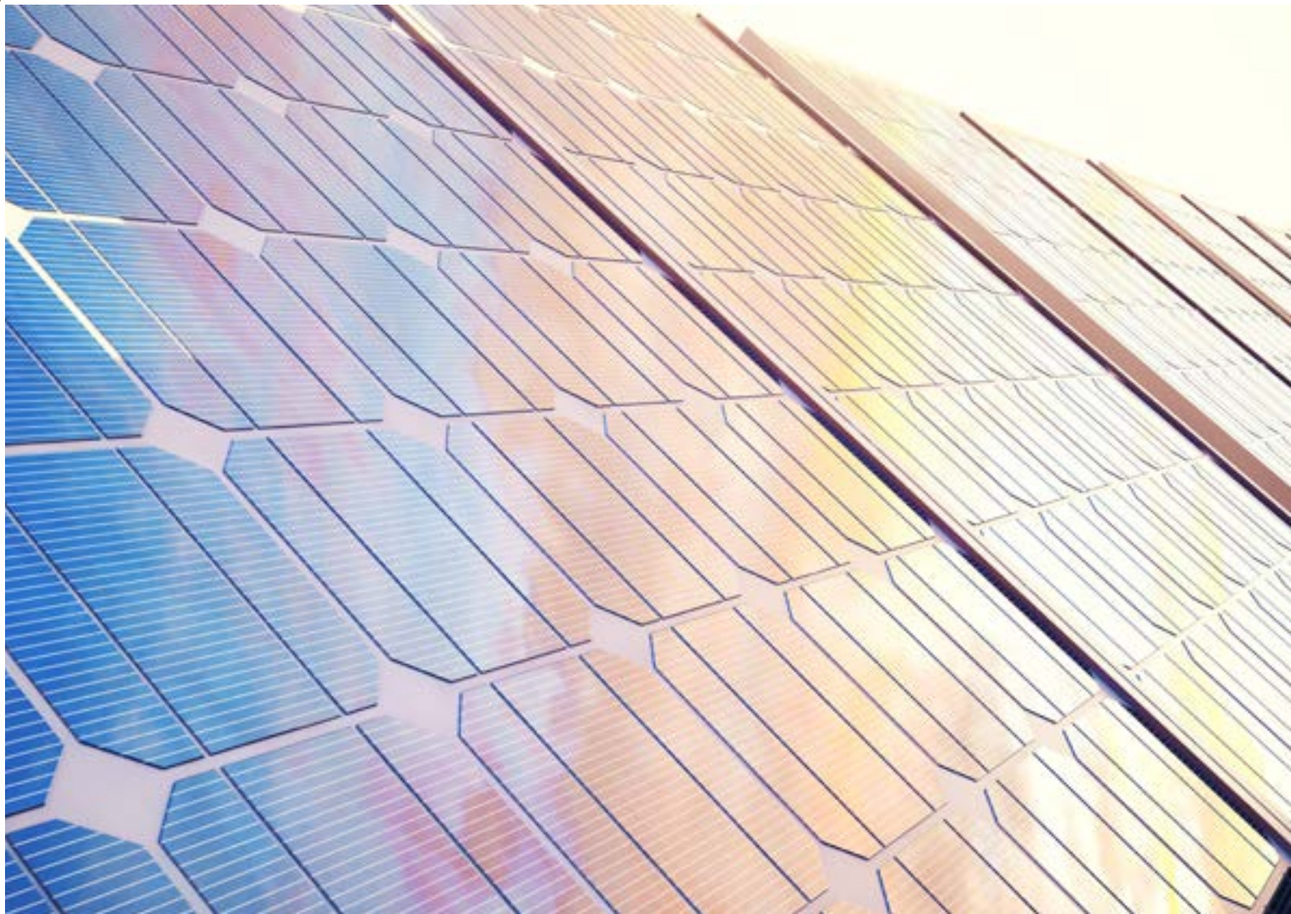

قطاع التعدين

يتميز قطاع التعدين في المملكة بعدد من الميزات التنافسية، منها: احتواء باطن الأرض في المملكة على احتياطات عالية من المعادن والمواد الخام، مما يشكل ركيزة ثالثة للاقتصاد السعودي، ويُعد قطاع التعدين أحد أهم عوامل دعم وتمكين القطاعات الأخرى في البرنامج، حيث سيسهم القطاع في تغطية الاستهلاك الكبير للسوق المحلي والعالمي، وتوفير احتياجات قطاعي الصناعة والطاقة، مثل: توفير مادة السيليكا لصناعات الطاقة المتجددة والمتمثلة في البولي سيليكون، وتوفير المواد الأولوية كالحديد والنحاس والألمنيوم والمواد اللازمة للصناعات العسكرية وصناعة الآلات والمعدات وغيرها.

ويهدف البرنامج إلى تطوير قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، من خلال التركيز على جميع مراحل سلسلة القيمة الآتية:

- **المرحلة الأولى (الأنشطة التعدينية):** وتشمل: عمليات المسح والاستكشاف بغرض تحديد كميات المعادن، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية، وتطوير المناجم ومعالجة المواد الخام.
- **المرحلة الثانية (مرحلة الصناعات الوسيطة):** وتشمل: عمليات التكرير والصهر لتصنيع المواد الأساسية، مثل: سبائك الألمنيوم وكتل الحديد الصلب.
- **المرحلة الثالثة (مرحلة الصناعات التحويلية):** وتشمل: تصنيع المنتجات شبه النهائية كصفائح الحديد والألمنيوم، والمنتجات النهائية كالأنابيب والقضبان الحديدية.

قطاع الصناعة

كذلك فإن لدى قطاع الصناعة بالمملكة عدداً من الميزات التنافسية، منها: بنية تحتية صناعية بمعايير عالمية في عدد من المدن الصناعية كالجبيل وينبع ورأس الخير والمدن الصناعية التابعة للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، وتوفر الطاقة والمواد الأولية بأسعار تنافسية عالمية، ووجود القدرات البشرية الطَموحة، بالإضافة إلى القوة البارزة والمكانة العالمية الرائدة في صناعات الكيماويات الأساسية والوسيطة.

ويهدف البرنامج إلى تطوير قطاع الصناعة وتحفيزه بشكل شامل، من خلال استراتيجية تكاملية ومبادرات تمكينية تسهم في: رفع كفاءة التصنيع، وخفض التكاليف، ورفع التنافسية، والحماية من الإغراق والمنافسة غير العادلة، ورفع كفاءة وجودة المنتجات المحلية لتمكينها من تغطية حصة رئيسية من الطلب المتنامي في السوق المحلي، وتعزيز الأمن الوطني، وتوفير الحد الأدنى من الأمن الغذائي والدوائي، ودعم الصادرات للمنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية، واستشراف واستغلال الاتجاهات المستقبلية للقطاع، ويركز القطاع على عدد من الصناعات الواعدة، ومنها: (الصناعات العسكرية، وصناعة السيارات، والصناعات الغذائية والدوائية، واللوازم الطبية، وغيرها)، وذلك بما يتفق مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة، واستراتيجية قطاع الصناعات العسكرية، واستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة.

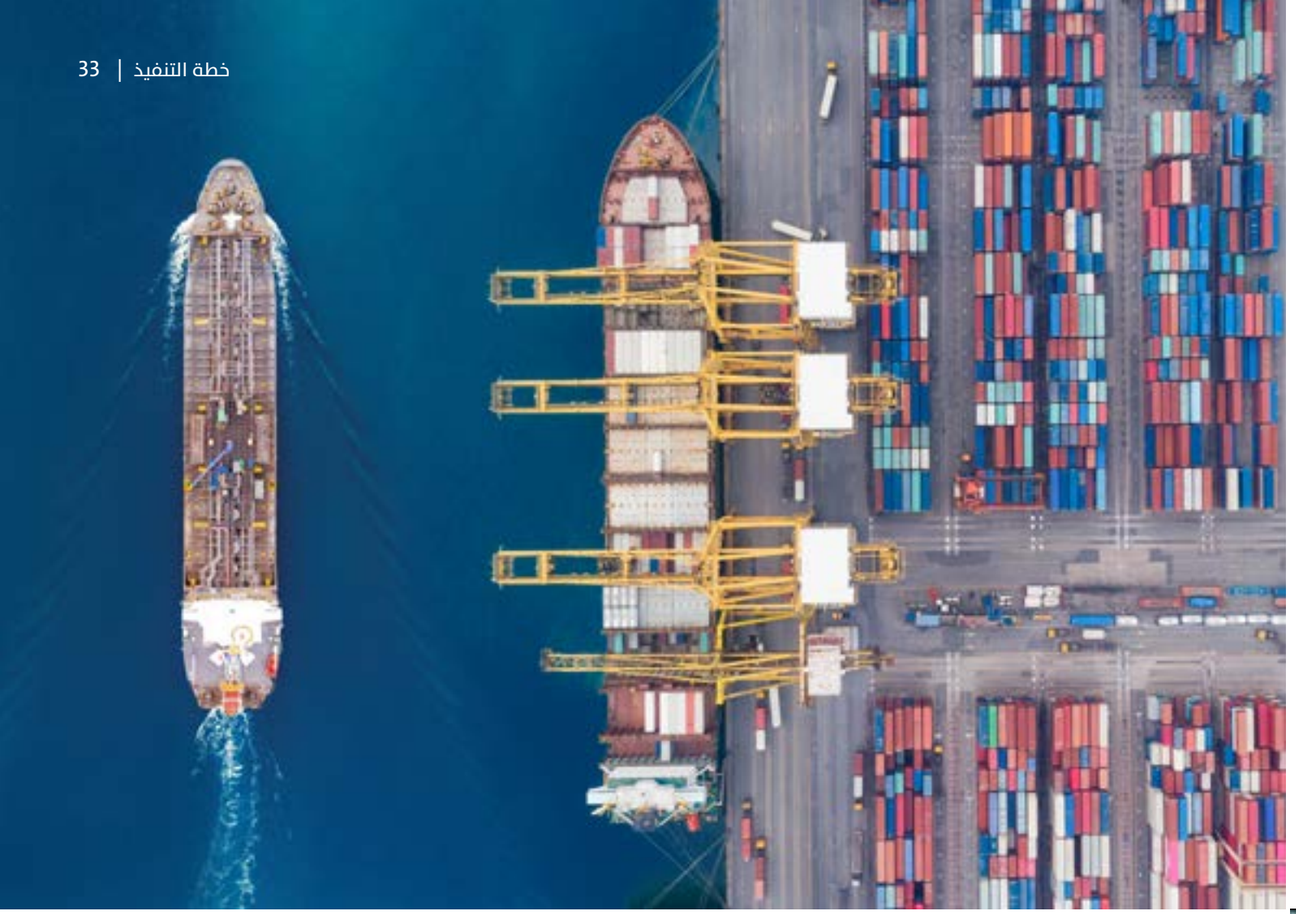

قطاع الخدمات اللوجستية

ويمتلك قطاع الخدمات اللوجستية بالمملكة العديد من الميزات التنافسية أيضاً، وعلى رأسها: الموقع الاستراتيجي المركزي الذي يربط قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا والذي يتمركز على طول أحد أهم طرق التجارة العالمية في حوض البحر الأحمر، والحجم المحلي لاقتصاد المملكة كأكبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأحد أهم الأسواق الاستهلاكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن الموقع الجغرافي للمملكة يمكِّنها من أن تصبح نواة ربط أساسية للخطوط التجارية والملاحية العالمية، ومركزاً لوجستيّاً رئيسياً لخدمة أسواق الشرق الأوسط وشمال وغرب إفريقيا ومنطقة شرق المتوسط، ويلعب قطاع الخدمات اللوجستية دوراً مهماً في تكامل قطاعات البرنامج وتمكين بعضها البعض، حيث يسهم في: رفع جاذبية الاستثمار، وتكامل سلاسل الإمداد.

ويهدف البرنامج لتحويل المملكة إلى منصة لوجستية عالمية، من خلال: تعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية وجودتها وسرعتها، وتحسين جودة البنية التحتية ورفع طاقتها الاستيعابية، وخفض تكلفة الشحن بالربط بين مختلف أنماط الشبكات المحلية، واستحداث شبكات ربط إقليمية تنافسية، وتسهيل إجراءات الفسح وحركة البضائع عبر الحدود لدعم خطط النمو الصناعي وحركة التصدير وإعادة التصدير، ورفع كفاءة حركة التوزيع المحلي، وإتاحة توصيل السلع بتكلفة تنافسية، وتعزيز حوكمة ولوائح القطاع اللوجستي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.

المحتوى المحلي

يُعد رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات النفطية وغير النفطية أحد أهم أهداف رؤية المملكة 2030، حيث يسهم في تعظيم الاقتصاد الوطني، وخلق الفرص الوظيفية، وتطوير القدرات المحلية، وتعزيز التكامل بين القطاع الحكومي والخاص، ويسعى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاعات البرنامج وجذب الاستثمارات إليها بطريقة مستدامة وتنافسية.

وتتميز المملكة -بفضل الله- بتوفر العديد من الموارد الطبيعية التي من شأنها خلق بيئة جاذبة للعديد من الاستثمارات، والمساهمة في رفع نسبة المحتوى المحلي، كما تتميز المملكة بوجود العديد من الشركات الرائدة في القطاع الخاص ذات الإنفاق العالي والتي بدأت بتطوير مبادرات خاصة بها تهدف إلى رفع نسبة المحتوى المحلي في مختلف القطاعات، والاستثمار في تدريب وتطوير القوى العاملة السعودية، ودعم وتمكين عمل المرأة في عدد من المجالات.

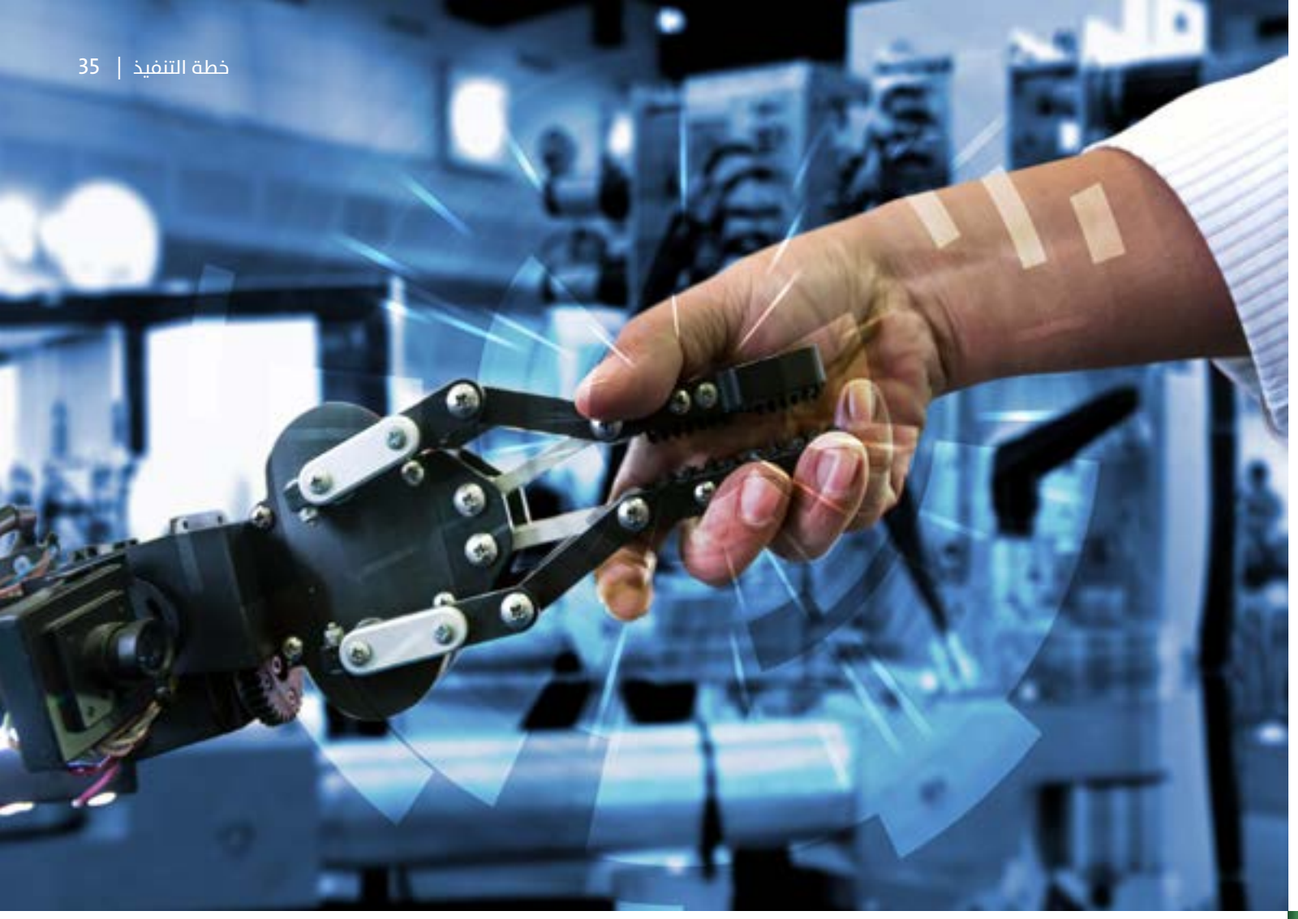

الثورة الصناعية الرابعة

تمثل الثورة الصناعية الرابعة تحولاً في سياسات ومنهجيات العمل، وذلك بالتكامل بين التقنيات المتقدمة، التي تشمل: الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والروبوتات، والمصانع والمناجم الذكية، وشبكات الكهرباء الذكية؛ وذلك لزيادة الإنتاج والتنافسية، وتعزيز الاستدامة، وتوسيع سلاسل القيمة.

وتمتلك المملكة المقومات اللازمة للتنافس في هذا القطاع، والتي من أهمها: التركيبة السكانية والاجتماعية في المملكة، حيث تمثل شريحة الشباب نسبة كبيرة من عدد السكان، ولدى هذه الشريحة الكبيرة اهتمام كبير بالتقنيات المتقدمة، كما تمتلك المملكة إمكانيات مالية ممتازة للاستحواذ على التقنيات المتقدمة وتوطينها. ويعد الحصول على البيانات الصناعية الضخمة وتحقيق التكامل بين المصانع سهلاً نسبيّاً نتيجة للتنسيق العالي بين التجمعات الصناعية.

ويركز البرنامج على بناء منظومة الثورة الصناعية الرابعة وتطويرها، بهدف دعم تبنّي وابتكار التقنيات المتقدمة، وخلق فرص واعدة في قطاعات البرنامج، وذلك من خلال الآتي:

- تهيئة البيئة التشريعية، عبر وَضْع الأُطُر القانونية اللازمة لتوسعة نطاق تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة بما يتواءم مع تنمية قطاعات البرنامج.
- تطوير البنية التحتية لتقنيات الاتصالات والرقمنة، كممكّن رئيس لنمو وانتشار تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في مختلف المجالات.
- تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة بتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة؛ لإيجاد كوادر مهنية عالية المهارة لشغل الوظائف الجديدة التي سيتم توليدها.
- دعم رواد الأعمال والشركات التقنية المحلية واستقطاب الشركات الأجنبية المتخصصة في مجال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتوطين مراكز للتميز والبحث والتطوير.

استراتيجية البرنامج

فرص نمو وتنويع اقتصاد المملكة

بُنيت أهداف البرنامج على مكامن القوة التي تتميز بها المملكة العربية السعودية، إذ تمتلك المملكة قدرات استثمارية ضخمة، وتتيح فرصاً نوعية للمستثمرين المحليين والدوليين جراء تطوير عدد من القطاعات الواعدة التي ستشكل دعائم جديدة لاقتصاد المملكة، بالإضافة إلى تخصيص بعض الأصول المملوكة للدولة، وإطلاق عدد من المشاريع الكبرى.

وتحتل المملكة موقعاً جغرافياً استراتيجياً يتوسط العالم ويربط قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، كما أن موقعها على أكثر المعابر المائية أهمية يعطيها ميزة تنافسية كبيرة ويجعلها قريبة من الأسواق، إذ تعد المملكة بوابة لوجستية عالمية في غاية التميز يمكن من خلالها الوصول إلى المستهلكين.

وإن من مكامن قوة المملكة التي يسعى البرنامج للاستفادة منها: امتلاكها لأكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من 2.6 تريليون ريال في عام 2020م، إضافة إلى القوة الشرائية المحلية الهائلة لدى الشركات والأفراد، كما أن حرية تدفق الأموال واستقرار العملة ساهمت في تعزيز اقتصاد المملكة.

وإلى جانب توفر الموارد الطبيعية والبنية التحتية المتطورة تملك المملكة كفاءات وطنية شابة، حيث إن 67% من السعوديين تبلغ أعمارهم 34 سنة فأقل.

وقد تم بناء استراتيجية برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 إثر النظر في المنهج التاريخي لتطور ونمو قطاعات البرنامج، وذلك من خلال الاعتماد على عدد من المقوّمات الرئيسية، مثل: زيادة مساهمة القطاع الخاص في نمو قطاعات البرنامج، وتحديث التوجيهات السياسية بشكل مرن وفق المتغيرات العالمية، وتطوير وتعزيز ميزات تنافسية مستدامة وجديدة.

ويتطلب الوصول إلى هذه المرحلة: البناء على مكامن القوة الحالية للمملكة، والانطلاق لتطوير وتعزيز ميزات تنافسية جديدة بشكل تدريجي كمرحلة انتقالية، وفي هذا السياق تم بناء الركائز الاستراتيجية للبرنامج.

وقد كان التكامل بين قطاعات البرنامج في السابق محدوداً نسبياً، مما أدى إلى عدم استغلال فرص تساهم في تحقيق قيمة اقتصادية أعلى للمملكة، لذا تقوم استراتيجية البرنامج على التكامل بين القطاعات، والاستغلال الأمثل لمخرجاتها، كما سيأتي إيضاحه في هذه الخطة.

جاذبية المملكة العربية السعودية

اقتصاد قوي

- أكثر من 33 مليون مستهلك.
- نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2% سنوياً منذ عام 2013م (معدل نمو سنوي مركب).
- تدفقات قوية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- حرية تدفق الأموال، واستقرار العملة.
- عضو مجموعة العشرين، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تحقيق أفضل تحسّن في العالم في تصنيف (المرأة والأعمال التجارية والقانون) الصادر عن البنك الدولي.
- بيئة سياسية داعمة.

جودة الحياة

- تحقيق المركز (26) عالمياً في جودة نظام الرعاية الصحية لعام 2019م، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية.
- زيادة معدلات مشاركة المرأة (زيادة عدد العاملات في القطاعات الخاصة بنسبة 130% في الفترة: 2013 -2017).
- الدفع بعجلة السياحة، والتركيز على الترفيه.

القدرات البشرية

- وجود أكثر من 80 جامعة وكلية مستقلة.
- 150,000 سعودي يدرسون في الخارج (2018م).
- مجتمع متقدم تقنياً (نسبة مستخدمي الهواتف المحمولة 97% ونسبة مستخدمي الإنترنت 89%، وذلك لمن هم فوق 15 سنة).
- قوى عاملة شابة (67% من السعوديين تبلغ أعمارهم 34 سنة فأقل).

فرص كبيرة ومحورية

- الدفع بجهود التوطين عبر مختلف القطاعات.
- المشاريع الضخمة (مدينة نيوم، البحر الأحمر، وغيرها).

الالتزام بتعزيز بيئة ملائمة للأعمال

- تحقيق المملكة أفضل تحسّن ضمن مؤشر أداء البنك الدولي:
  - تحسّن بـ30 مركزاً في سنة واحدة في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020.
  - تحسّن بـ100 مركز في مؤشر تأسيس الشركات.
- مستويات ضريبية منخفضة.

موقع استراتيجي

- تقع المملكة في قلب العالمين العربي والإسلامي.
- لديها حدود مع اثنين من أهم طرق الشحن (البحر الأحمر، والخليج العربي).

استراتيجية تكاملية

حـددت رؤيـة المملكـة 2030 مسـتهدفات طموحـة لتنويـع اقتصـاد المملكـة، ومـن المتوقـع مضاعفـة نمـو إجمـالي الناتـج المحـلي غـير النفطـي في عـام 2030، ليحقـق بذلـك نمـواً بوتـيرة أسرع، وهـو مـا يتطلـب نمـو قطاعـات البرنامـج بوتـيرة أسرع كذلـك؛ لتحقيـق النمـو المسـتدام، وصـولاً إلى مسـتهدفات رؤيـة المملكـة 2030.

وقد اعتمد البرنامج عدداً من المبادئ التوجيهية، وذلك على النحو التالي:

- التركيز على محفظة متنوعة من القطاعات قائمة على ميز تنافسية مستدامة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، من خلال توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة، والممكنات اللازمة.
- التركيز على الأنظمة والتشريعات لتحفيز النمو بوتيرة أسرع.
- الانطلاق من مصادر القوة الحالية للمملكة، مثل: مصادر الطاقة، والموارد الطبيعية.

وتواجـه المملكـة العربيـة السـعودية أوضاعـاً وتوجهـات عالميـة تشـكّل فرصـاً وتحديـات أمـام تحقيـق النمـو الاقتصـادي المتسـارع، منهـا:

- أن زيـادة أهميـة البحـث والابتـكار والإنتاجيـة تعـد فرصـاً كبـيرة لتعزيـز القـدرة التنافسـية، ولا يُعـد ذلـك مـن نقـاط القـوة لـدى المملكـة حالياً.
- مسـتقبل التجـارة العالميـة والتغـيرات في التدفقـات التجاريـة وسلاسـل التوريـد تتيـح للمملكـة فرصـاً لمواكبتهـا عـلى صعيـد التجـارة الدوليـة، ممـا ينعكـس أثـره عـلى الإنتاجيـة الصناعيـة للمملكـة.
- تقلبـات أسـعار النفـط خـلال العقـد الأخـير تعـزز توجـه المملكـة في التنـوع الاقتصـادي المسـتدام وتعظيـم القيمـة مـن الـثروات الهيدروكربونيـة.

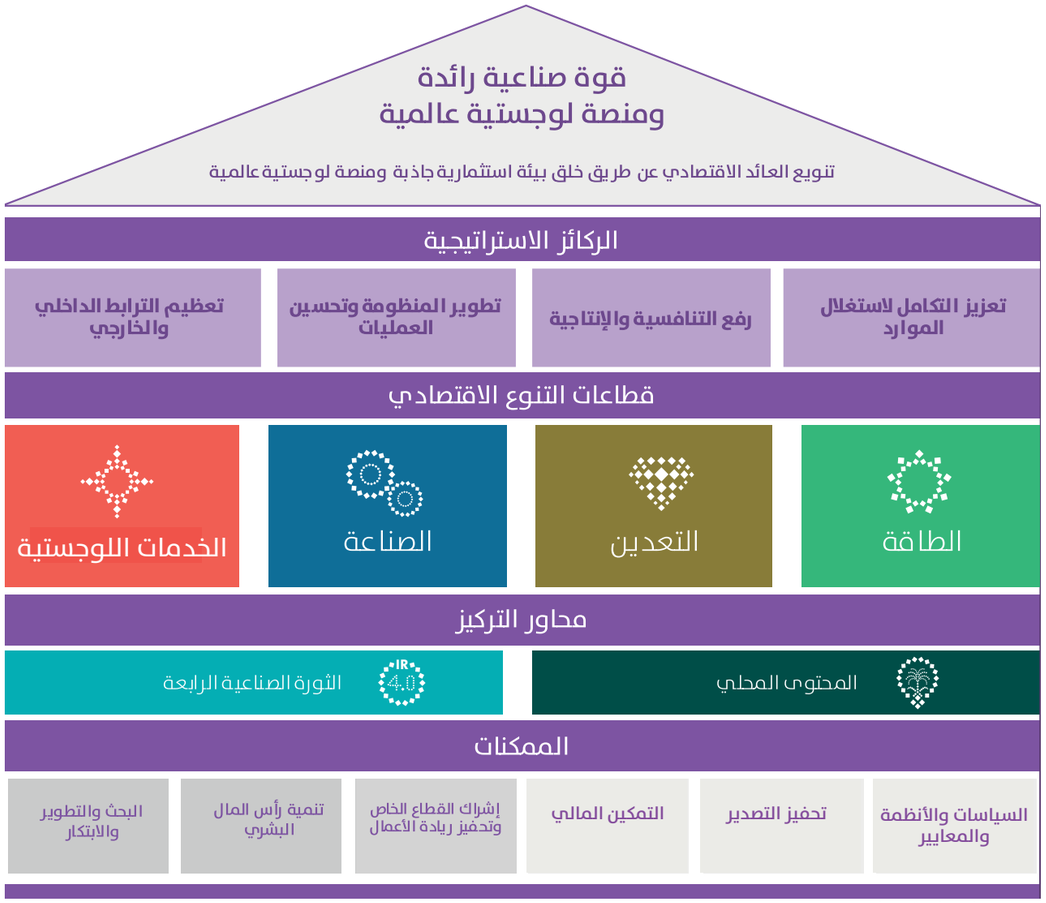

ضمن نطاق البرنامج:

بشكل كامل

بشكل جزئي

المنهج المرجو لاستدامة نمو قطاعات البرنامج:

سـيتم الانتقـال لمنهـج أكـثر اسـتدامة يسـاهم في تحقيـق رؤيـة المملكـة 2030، ويسـتند هـذا المنهـج عـلى خلـق عنـاصر تمكينيـة تسـاهم في تحسـين واسـتدامة مركـز المملكـة في عوامـل القـدرة التنافسـية بـين الـدول الإقليميـة والعالميـة، وذلـك عـبر:

1. أن يكون للقطاع الخاص دور قيادي في دفع دفة النمو، وقيام شركات صغيرة ومتوسطة منافسة.
2. أنظمة مرنة تشهد مواكبة متغيرات المشهد العالمي.
3. التركيز على التنافسية والإنتاجية بشكل مبني على البحث والتطوير والابتكار.
4. الاستغلال الأمثل لقوة المملكة الشرائية نحو توطين الصناعات الاستراتيجية.

الركائز الاستراتيجية للبرنامج

بناء على ماسبق، تم بناء الركائز الاستراتيجية للبرنامج بما يضمن تحقيق مستهدفات البرنامج:

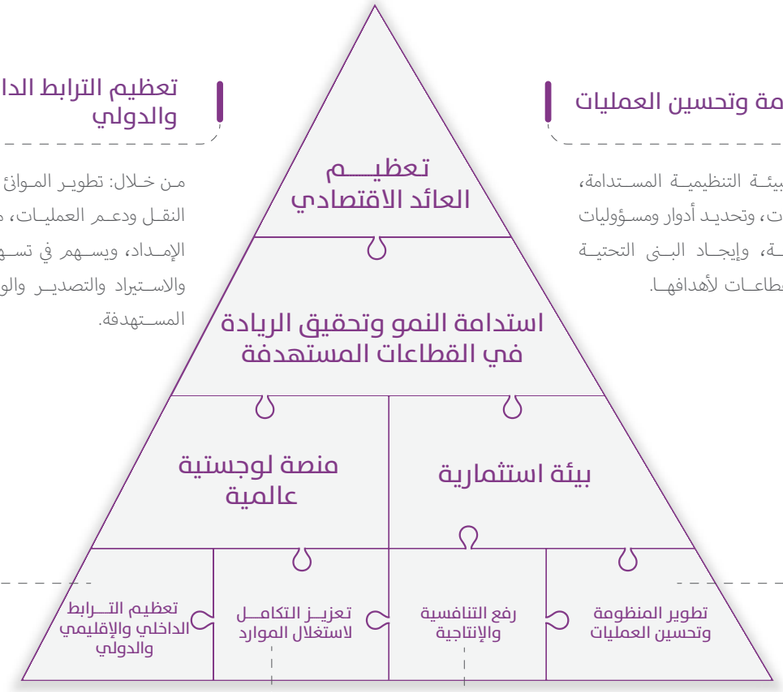

تطوير المنظومة وتحسين العمليات

من خلال: تطوير البيئة التنظيمية المستدامة، وخفض تكلفة العمليات، وتحديد أدوار ومسؤوليات الجهات ذات العلاقة، وإيجاد البنى التحتية المناسبة لتحقيق القطاعات لأهدافها.

تعظيم الترابط الداخلي والإقليمي والدولي

من خلال: تطوير الموانئ والمطارات وشبكات النقل ودعم العمليات، مما يخدم سلاسل الإمداد، ويسهم في تسهيل عمليات النقل والاستيراد والتصدير والوصول إلى الأسواق المستهدفة.

رفع التنافسية والإنتاجية

من خلال: توفير الكفاءات والخبرا ت المنافسة، ودعم البحث والتطوير والابتكار، وتطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، والعمل على توفير المواد الأولية وتصنيعها محلياً، مما يعزز المحتوى المحلي، ويرفع نسبة مشاركته في الأسواق المحلية والعالمية.

تعزيز التكامل لاستغلال الموارد

من خلال: دعم التكامل بين القطاعات الرئيسية للبرنامج، بما يخدم سلاسل القيم، ويُعظم العائد الاقتصادي، وذلك بالارتكاز على نقاط القوة الموجودة، كتوفر الموارد الاقتصادية الكامنة من طاقة ومعادن ومصادر طاقة متجددة.

اقتصاد متين ونمو مستدام

مرّ اقتصاد المنطقة والعالم خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) بأزمة غير مسبوقة أثرت على اقتصادات الدول بشكل كبير، مما أدى إلى ركود اقتصادي تاريخي وتوقعات بتراجع نمو الاقتصاد العالمي، ويأتي هذا التأثر الاقتصادي الكبير بسبب حدوث صدمات اقتصادية متوازية بنفس الفترة، حيث شهدت أسواق الطاقة انخفاضاً كبيراً في الطلب جرّاء الحظر الجزئي والكلي في معظم البلدان، مما أدى لوفرة في المعروض وانخفاض كبير في الطلب تطلّب اتخاذ قرارات تاريخية للمحافظة على توازن السوق.

كما تسببت هذه الأزمة في تعطل سلاسل الإمداد العالمية بسبب إغلاق عدد من المصانع، واتخاذ بعض الدول سياسات احترازية، وعدم الرغبة في تصدير السلع الرئيسية كالأدوية، ومحدودية التنقل بين الدول، وارتفاع الطلب على المنتجات والمستلزمات الطبية والمواد الغذائية.

وقد قام البرنامج بدراسة أثر هذه الأزمة على تحقيق مستهدفات البرنامج، وتوقع أي أزمات مستقبلية على ضوء ذلك، كما تم وضع أسس للتعامل مع الأزمات المستقبلية وتخفيف آثارها الاقتصادية بما يخدم قطاعات البرنامج، ويُسرع التعافي، ويحقق الاستدامة.

أسس للتعامل مع الأزمات الاقتصادية

تسريع تبني الثورة الصناعية الرابعة

دعم التحول الذكي في جميع قطاعات البرنامج.

تحسين سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية

تحسين الربط بين مدن المملكة وضمان استمرارية الإنتاج المتضرر من تعثر سلاسل الإمداد.

تمكين الأمن الطبي والدوائي

تحقيق زيادة كبيرة في القيمة المحلية لمجمعات التصنيع والانتقال إلى منتجات أكثر تعقيداً .

تعزيز الأمن الغذائي

تأسيس مركز غذائي إقليمي لضمان توفير جميع الاحتياجات الغذائية محليّاً.

تعزيز القدرات العسكرية

رفع نسبة توطين الصناعات العسكرية.

زيادة موثوقية إمدادات الطاقة وتحقيق الاستدامة

الربط الإقليمي لشبكات الكهرباء والتحول للشبكة الذكية.

01

تسريع تبني الثورة الصناعية الرابعة:

تكمن قوة ومرونة الاقتصادات المتقدمة في مواجهة الأزمات في قوة ومرونة اقتصاداتها الرقمية، وقد أحدثت جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) تغيراً كبيراً في أولويات واستراتيجية الثورة الصناعية الرابعة، وبالتحديد فيما يخص الاعتماد على القوى العاملة وتأثر سلاسل الإمداد، ويركز البرنامج على زيادة تبنّي الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها التي تقلل من الاعتماد على القوى العاملة، مثل: الرصد والمراقبة عن بُعد، و"الدرونز"، وأنظمة الرؤية لمراقبة الجودة والصيانة الوقائية، والواقع المعزز؛ وذلك لتحقيق استمرارية العمل في شتّى الظروف، كما يتم العمل على تطوير المنظومة البيئية وكفاءات المستقبل والمحفزات، ودعم الابتكار في التقنيات المتقدمة، وبناء بنية تحتية تدعم التحول الذكي في جميع قطاعات البرنامج، وهو ما سيدعم القدرات التحليلية وتطبيقات الذكاء الصناعي لتطوير العمليات بالصورة الأمثل في ظل الأزمات المستقبلية.

02

تحسين سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية:

من أسس نجاح التخطيط لسلاسل الإمداد: قدرتها على العمل المتواصل في جميع الظروف، وقد كشفت جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) ضعف البنية التحتية لسلاسل الإمداد في أغلب الدول، والتي تتطلب التخطيط الصحيح والتخزين لكميات تفي بالاحتياج في حال تأخر الإمداد أو إعادة التعبئة، وهو ما يوضح أهمية العمليات اللوجستية وسلاسل الإمداد التي يعمل عليها البرنامج. ويعمل البرنامج على تحسين الربط بين مدن المملكة والمناطق الصناعية والتعدينية، مما يسهم -بمشيئة الله- في تجنب أيٍّ أزمات مشابهة، كما تسهم خطة التنفيذ في ضمان استمرارية الإنتاج المتضرر من تعثر سلاسل الإمداد عبر تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك من خلال: تفعيل وترسيخ تقنية طباعة ثلاثية الأبعاد لقطع الغيار الحساسة والمهمة في الأمن الوطني، وتكوين قاعدة بيانات وتصاميم رقمية للقطاعات ذات الأولوية في المملكة كالقطاع الغذائي والدوائي والعسكري، ويؤخذ بعين الاعتبار: جميع المخاطر، وكذلك خطط التصدي لها كزيادة الاعتماد على الموردين والمنتجين المحليين، مما يزيد من الناتج المحلي، ويوفر فرص وظيفية أكبر.

03

تمكين الأمن الطبي والدوائي:

يُعدّ قطاع الأدوية والمستلزمات الطبية ذا أهمية كبيرة في رفع مستوى الأمن الطبي للمملكة، مما تظهر معه الحاجة إلى رفع مستوى الاكتفاء المحلي من خلال جذب الاستثمارات وضمان استدامتها، وذلك بالاستفادة من المشتريات الحكومية وسياسات المحتوى المحلي، وإن عدم وجود سياسة للمحتوى المحلي في فترة سابقة أدى إلى عدم وضوح في: عمليات الشراء المحلية وضمان البيع للمصنّعين المحليين وتفضيل منتجاتهم على المنتجات المستوردة.

وفيما يخص سلاسل الإمداد، فإن منتجات هذا القطاع تتطلب العديد من المصادر لتوريد القطع من مختلف أنحاء العالم، فالأدوية تتطلب مواد فاعلة لعمل التركيبات الطبية وإنتاج الأدوية، ومن ثم توفر التعليب والقدرة على توصيل المنتجات بشكل سريع، ومن ناحية أخرى فإن المستلزمات الطبية والأجهزة تتطلب القدرة على الوصول لأسواق ومنتجات مختلفة تتفاوت في التعقيد، من صناعة المنسوجات إلى صناعة أجهزة التنفس.

04

تعزيز الأمن الغذائي:

يحتل قطاعا الأغذية والاستزراع المائي أهمية كبيرة في رفع مستوى الأمن الغذائي للمملكة، مما تظهر معه الحاجة إلى رفع مستوى الاكتفاء المحلي، من خلال جذب الاستثمارات وضمان استدامتها، وذلك بالاستفادة من المشتريات الحكومية للأغذية، بالإضافة إلى تعزيز وتحسين سلاسل الإمداد المحلية والإقليمية لضمان توافر الكميات الغذائية الكافية لمواجهة الظروف المستقبلية، ويعمل البرنامج على توفير تجمعات متكاملة ومتخصصة للصناعات الغذائية تعزز من سلاسل الإمداد، كما يتم العمل على تطوير مفارخ وطنية لدعم إنتاج الاستزراع المائي وضمان استدامته، دون الاعتماد المطلق على استيراد ذلك من الدول الأخرى.

05

تعزيز القدرات العسكرية:

يسعى البرنامج إلى رفع نسبة توطين الصناعات العسكرية، ورفع الجاهزية العسكرية، وتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية والتشغيل المشترك بين كافة الجهات العسكرية والأمنية، وتطوير قطاعات صناعات عسكرية محلية مستدامة عن طريق تطوير هذه الصناعات في المجالات المستهدفة، وذلك ببناء سلاسل إمدادها، وتوجيه عمليات الأبحاث والتطوير للتقنيات المستهدفة، وتطوير البنية التحتية المناسبة.

06

زيادة موثوقية إمدادات الطاقة وتحقيق الاستدامة:

يعمل البرنامج -من خلال وزارة الطاقة والجهات التنفيذية في قطاع الطاقة- على زيادة موثوقية واستدامة إمدادات الطاقة بالربط الإقليمي لشبكات الكهرباء والتحول للشبكات الذكية، وذلك عن طريق إنشاء أنظمة تحكّم متقدمة، وتركيب عدادات ذكية لأتمتة مغذيات شبكة التوزيع، مما يزيد الموثوقية، ويواكب الطلب المتنامي بكل كفاءة، كما يعمل البرنامج للتحرُّك نحو الاستدامة، وذلك من خلال زيادة معدلات إنتاج الطاقة من مصادرها المتجددة بمعدلات عالمية، وإدخالها لمزيج الطاقة بالتكامل مع استخدام الغاز للوصول لمزيج الطاقة الأمثل تقليلاً للانبعاثات ورفعاً للكفاءة، كما سيسهم البرنامج في رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاع، مما يدعم تنمية الموارد المحلية من مشتريات السلع والخدمات، وتحقيق الاستدامة الفنية والعملية، وضمان كفاءة سلاسل الإمداد، والقدرة على الاستجابة السريعة للمتطلبات في أوقات الأزمات والحالات الطارئة.

نتكامل لصناعة المستقبل

ظل اقتصاد المملكة لسنوات طويلة معتمداً على العائدات النفطية، ونظراً لأن استدامة نموّ ومتانة أيّ اقتصاد تكمن في تنوُّعه؛ جاءت رؤية المملكة 2030 فكان أحد أهم مرتكزاتها: (اقتصاد مزدهر) تتنوع فيه مصادر الدخل ويزخر بالفرص النوعية. ويسهم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية من خلال مستهدفاته الطموحة في الوصول إلى ذلك، لتتحول المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية تتلاءم مع موقعها الجغرافي وتمكنها من تحقيق الاستغلال الأمثل لثرواتها الطبيعية لصناعة اقتصاد متنوع.

تنويع العائد الاقتصادي عن طريق خلق بيئة استثمارية جاذبة ومنصة لوجستية عالمية

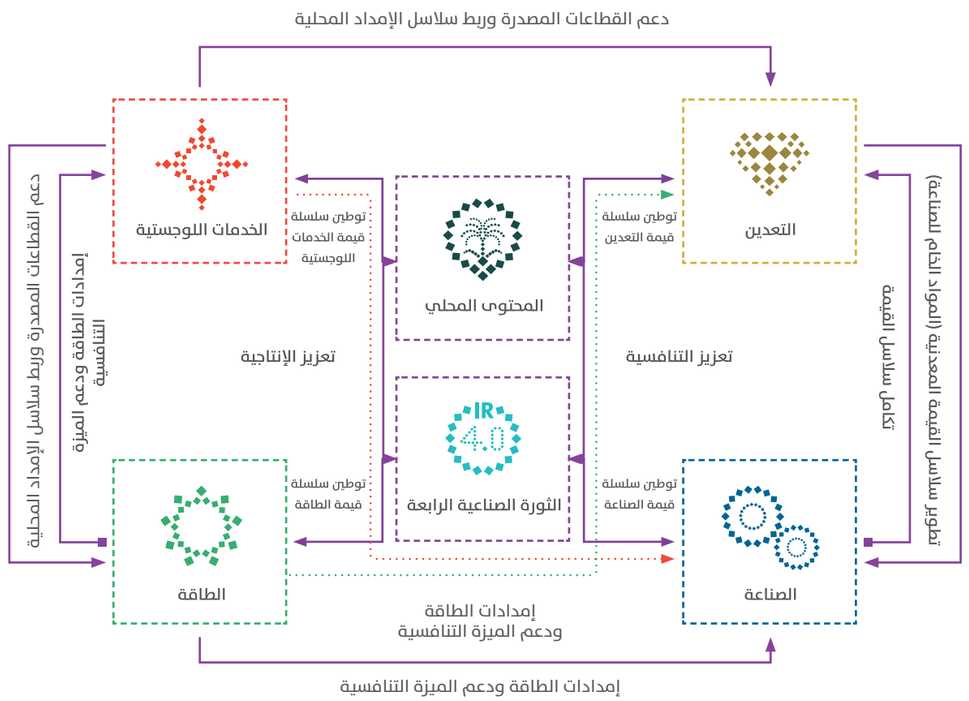

أحداث رئيسية توضح أهمية التكامل بين قطاعات البرنامج

1928 بدء التنقيب عن حقول النفط والغاز

1933 تأسيس شركة الزيت العربي أرامكو

1939 افتتاح ميناء رأس تنورة كلبنة أولى للشبكة اللوجستية

1976 تأسيس شركة سابك

1991 نشوء صناعات جديدة كصناعة الورق والبلاستيك

1997 تأسيس شركة معادن

2016 إطلاق رؤية المملكة 2030

2019 إطلاق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

مما يُجلّي أهمية التكامل بين قطاعات البرنامج وما له من أثر إيجابي: ما تم حين اكتشاف حقول النفط والغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية وتأسيس شركة أرامكو، حيث قامت المملكة بربط صناعة النفط والغاز الطبيعي بشبكة لوجستية ضخمة من موانئ ومحطات للتصدير، مما أسهم في جعل المملكة تحتل المرتبة الأولى عالميّاً في تصدير النفط.

وفي عام 1976م تم تأسيس شركة سابك التي تُعنَى بصناعة البتروكيماويات، والتي تمد قطاع الصناعة بمختلف المواد الأولية الممكنة لسلاسل القيم المختلفة عبر الاستفادة من وفرة الغاز الطبيعي، ونتيجة لذلك نمت العديد من الصناعات في المملكة، وخاصة في مجال الورق والبلاستيك والحديد، وذلك مع بداية القرن العشرين.

وفي عام 2016م، أُطلقت رؤية المملكة 2030، وأُطلق من بين برامجها: برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مطلع عام 2019م، ويجمع البرنامج تحت مظلته قطاعات الطاقة، والتعدين، والصناعة، والخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى محورَي التركيز: المحتوى المحلي، والثورة الصناعية الرابعة، كنتيجة لإدراك ضرورة (التكامل) بين هذه القطاعات بشكل فعال والذي من شأنه أن يخلق اقتصاداً ذا ميزات تنافسية نوعية تساعد على تعظيم القيمة المضافة، ويسهم هذان المحوران في رفع حجم الاستثمارات وزيادة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا التكامل يمكّن كل قطاع من النمو بوتيرة أسرع من تلك التي كان يمكن تحقيقها دونه، ولذلك بات خلق هذا التكامل ضرورة حتمية ومطلباً ضامناً لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030.

نتائج التكامل

يعمـل برنامـج تطويـر الصناعـة الوطنيـة والخدمـات اللوجسـتية عـبر أكـثر مـن 300 مبـادرة -في قطاعاتـه الأربعـة ومحـورَي تركـيزه- يتكامـل في تنفيذهـا عـدد مـن الجهـات الحكوميـة والقطـاع الخـاص لتحقيـق النتائـج التاليـة:

تحقيق التنوع الاقتصادي

تعظيم القيمة الاقتصادية المضافة

تسريع وتيرة الإنجاز في تحقيق مستهدفات القطاعات

تعظيم الإيرادات غير النفطية من قطاعات البرنامج

تعزيز استدامة القطاعات من خلال التكامل في الأنظمة والتشريعات

تعزيز التنافسية وخلق بيئة استثمارية جاذبة للمشروعات النوعية

الاستغلال الأمثل للموارد

مستويات التكامل

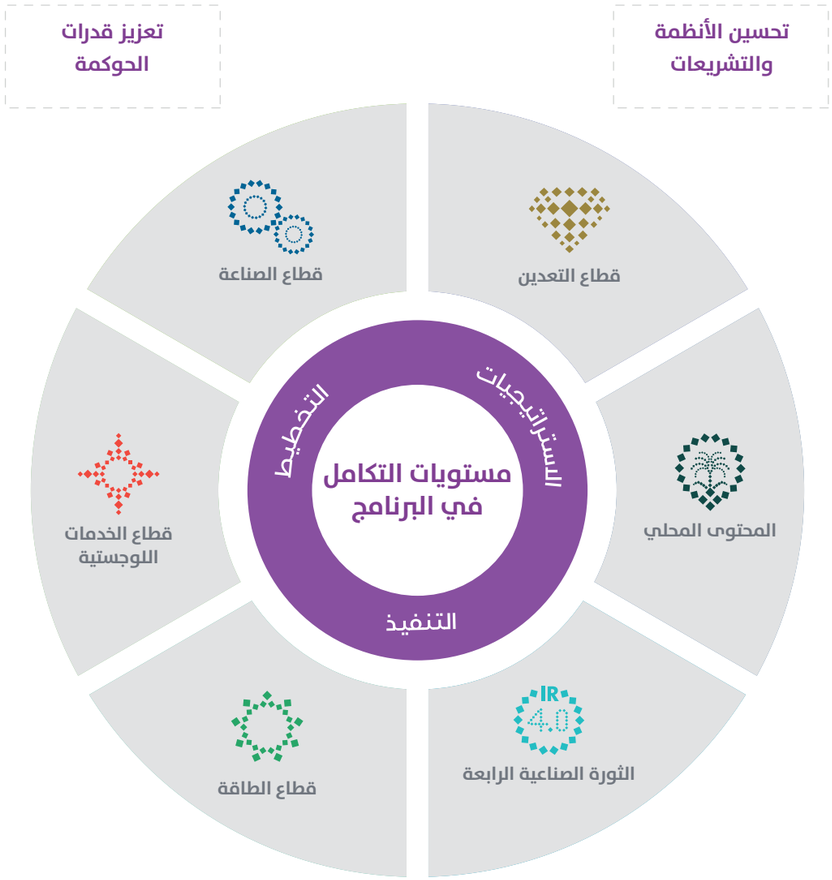

إلى جانب العمل المستمر على خلق التكامل بين قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، يسعى البرنامج إلى تحقيق التكامل مع القطاع الحكومي عبر لجان قطاعية، كما يسعى إلى تحقيق التكامل مع القطاع الخاص من خلال إشراكه في مجلسٍ لتنسيق المحتوى المحلي، والذي يضمّ في عضويته كبرى الشركات الوطنية ذات العلاقة، ويتبنّى أفضل الممارسات، ويهدف إلى التنسيق الفعّال؛ لزيادة فعالية وكفاءة مبادرات البرنامج، وتعزيز مجالات التعاون المشتركة مع القطاع الخاص.

كما يسعى البرنامج بالتكامل مع الجهات ذات العلاقة لحصر التحديات التي تواجه القطاع الخاص، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها.

التكامل على مستوى الاستراتيجيات

إلى جانب الدور الاستراتيجي المهم الذي تقوم به اللجان الحكومية المشتركة في كافة القطاعات، يعمل البرنامج على مواءمة الاستراتيجيات الوطنية وتوحيد الجهود بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ لتفادي الازدواجية بين الاستراتيجيات، وضمان تطوير المنظومة، وتحسين العمليات، مما يخلق بيئة استثمارية تنافسية وجاذبة، وعلى سبيل المثال: تتم مواءمة الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية مع استراتيجيات قطاعات البرنامج الأخرى بهدف خلق نموذج ذي جدوى اقتصادية للقطاع الخاص؛ وذلك لتلبية الطلب اللوجستي عن طريق تحديد المسارات المثلى، وربط منصات التعدين والمدن الصناعية، والاقتصادية، والموانئ البحرية والمدن المختلفة ومناطق الجذب الرئيسية، والربط مع دول الجوار، وهو ما يجعل التحول في القطاع اللوجستي ممكّناً للقطاعات الأخرى، ليعزز ذلك مكانة المملكة اللوجستية والجغرافية.

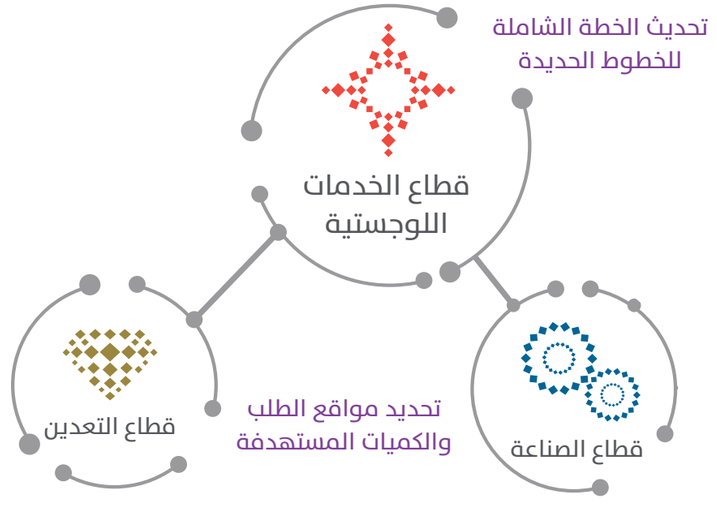

تكامل على مستوى التخطيط

يحرص البرنامج على مواءمة خطط تنفيذ المبادرات في قطاعاته؛ لتسريع وتيرة الإنجاز في تحقيق مستهدفات القطاعات وتعظيم القيمة المضافة، ومثال ذلك: إيصال الغاز للمدن الصناعية وأماكن الطلب، فقد افتقدت العديد من المدن الصناعية على مدار الـ 20 سنة الماضية لوصول خطوط الغاز، مما أدى لاستخدام السوائل كوقود، وبالتالي لم تكن الموارد مستغلة بالشكل الأمثل، كما لم تكن جاذبة للاستثمار.

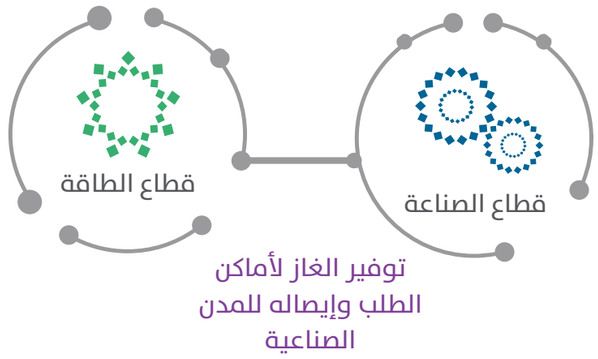

وقد عمل البرنامج على تحديد الطلب، ودراسة إيصال الغاز لمناطق الطلب ذات الأولوية الاستراتيجية عبر ربط مراكز الطلب في المدن الصناعية التي تم تحديدها -كـ(الدمام الثالثة، وجدة الثانية، وجدة الثالثة، وسدير، والخرج)- مع شبكة الغاز الرئيسية، كما عمل البرنامج على خلق تكامل بين الجهات التنفيذية، ومنها وزارة الطاقة، والهيئة العامة للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، وهو ما يسهم في تسريع وتيرة الإنجاز، وتعظيم القيمة المضافة.

تكامل على مستوى التنفيذ

فيما يخص التكامل على مستوى التنفيذ يسعى البرنامج للمواءمة بين آليات تنفيذ المبادرات في قطاعاته؛ لضمان استغلال الموارد بالشكل الأمثل، وتحقيق مستهدفات القطاعات والجهات التنفيذية، ومثال ذلك: التكامل الذي يحققه البرنامج بين قطاعي التعدين والصناعة، والذي يقوم على آليتين: التكامل التطويري، والتكامل العكسي.

- **التكامل التطويري:** كصناعة الألمنيوم في المملكة، حيث إنَّ قوالب الألمنيوم عالية النقاوة التي يتم إنتاجها يمكن أن تتكامل مع احتياجات الصناعة، وذلك عبر تحويل الألمنيوم إلى قطع أو أجزاء تمكِّن صناعة السيارات، وصناعة الطائرات، والصناعات العسكرية.

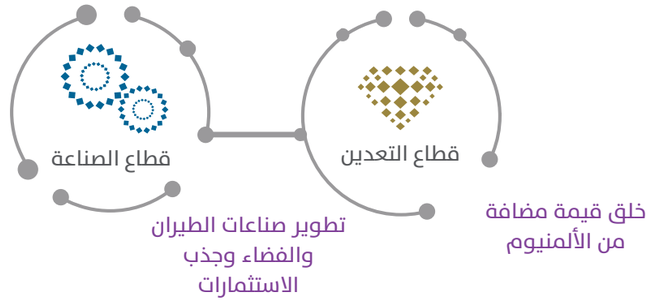

- **التكامل العكسي:** كصناعة الحديد، حيث توجد فرصة نمو في تطوير منجم الحديد الخام في منطقة وادي الصواوين؛ لتلبية الطلب الكبير على مادة كريات الحديد.

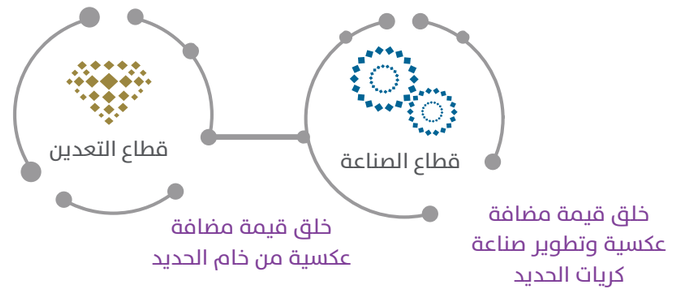

مواطن الاعتماد المتبادل بين البرنامج وبرامج رؤية المملكة 2030

قام برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بتحديد مواطن الاعتماد المتبادل ونقاط التداخل بينه وبين البرامج الأخرى لرؤية المملكة 2030، فعمل على المواءمة في تصميم المبادرات، والتأكد من عدم وجود ازدواجية في نطاقاتها.

أولاً/ برنامج التحول الوطني:

1. يتقاطع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مع برنامج التحول الوطني في ضمان تحقيق مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية المرتبطة بشكل مباشر بأحد أهداف رؤية المملكة 2030 المسندة إلى برنامج التحول الوطني، وهو هدف: (تنمية الاقتصاد الرقمي)، والذي يتضمن ركيزة (تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة)، والتي تعد أحد أهم ركائز محور الثورة الصناعية الرابعة؛ لدورها في زيادة الإنتاجية بجميع قطاعات البرنامج نحو تحقيق مستهدفاتها.
2. يتقاطع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مع برنامج التحول الوطني في (ضمان تحقيق الأمن التنموي والغذائي)، وهو أحد أهداف رؤية المملكة 2030 المسندة إلى برنامج التحول الوطني. ويعملُ برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على بناء تجمعات متطورة للصناعات الغذائية، وتأمين إمدادات الطاقة وزيادة موثوقيتها وكفاءتها.

ثانياً/ برنامج تطوير القطاع المالي:

يتقاطع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية مع برنامج تطوير القطاع المالي في: التطوير المالي للمؤسسات المالية ونحوها؛ وذلك لدعم الشركات -وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة- العاملة في قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

ثالثاً/ برنامج التخصيص:

يقوم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بدراسة وتقييم فرص التخصيص في الجهات ذات العلاقة به، مُتَّبعاً في ذلك القواعد الإرشادية للمركز الوطني للتخصيص، ويعتمد برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على البرنامج الوطني للتخصيص في دعم تمويل الدراسات التفصيلية، والاستفادة من الخبرات، وأخذ التوجيهات حيال الأنظمة والتشريعات، والحصول على الموافقات اللازمة لدراسة وتطوير الفرص.

رابعاً/ برنامج تنمية القدرات البشرية:

يتجلى التعاون والتداخل بين برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وبرنامج تنمية القدرات البشرية في العمل على تأهيل القوى العاملة والتخصصية في المجالات التي يستهدفها برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وذلك من خلال المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، والتوسع في التدريب المهني بدعم مباشر من برنامج تنمية القدرات البشرية؛ لما لذلك من أثر في التوسع بالصناعات الواعدة، وتعزيز نسبة المحتوى المحلي فيها.

خامساً/ برنامج صندوق الاستثمارات العامة:

يتجلى التعاون والتداخل بين برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وبرنامج صندوق الاستثمارات العامة في توجيه استثمارات صندوق الاستثمارات العامة وإنشاءاتِه إلى الصناعات الواعدة، والصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، ويساهم الصندوق مع برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في توطين التقنيات والمعرفة.

ومن بين مجالات التعاون بين البرنامجين: التعاون في المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة، والسيارات، والخدمات اللوجستية، والثورة الصناعية الرابعة، والبحث والتطوير والابتكار.

سادساً/ برنامج تحول القطاع الصحي:

يتجلى التعاون والتداخل بين برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وبرنامج تحول القطاع الصحي في ضمان تحقيق الأمن الصحي، حيث يعمل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على إنشاء تجمعات صناعية خاصة بالأدوية والمستلزمات الطبية.

رؤية VISION 2030

المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

أبرز مؤشرات قياس أداء الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي	أبرز مؤشرات قياس الأداء
3.1.7 إنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية	• حجم الاستثمار غير الحكومي التراكمي في المدن الاقتصادية والصناعية والمناطق الخاصة. • عدد المناطق الاقتصادية الخاصة. • نسبة الإشغال من المساحة المطورة للمدن الصناعية.
3.2.1 رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز	• نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز.
3.2.2 زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز	• إجمالي القدرة الإنتاجية للغاز الجاف. • الطاقة الاستيعابية لمعالجة الغاز الخام (Raw Gas).
3.2.3 تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز	• إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز. • إجمالي قيمة الصادرات التراكمي في صناعة الكيماويات.
3.2.4 زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة	• إجمالي السعة الموصلة من مصادر الطاقة المتجددة. • نسبة المحتوى المحلي في مشاريع الطاقة المتجددة.
3.2.5 رفع تنافسية قطاع الطاقة	• كفاءة توليد الكهرباء.
3.3.1 تعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والإستفادة منها	• إجمالي الإنفاق على الاستكشاف سنوياً لكل كيلو متر مربع. • إجمالي عدد رخص الاستغلال للتعدين والمناجم الصغيرة السارية.
3.3.3 توطين الصناعات الواعدة	• إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الصناعات الواعدة. • إجمالي قيمة الصادرات التراكمي للصناعات الواعدة.

الهدف الاستراتيجي	أبرز مؤشرات قياس الأداء
3.3.4 توطين الصناعة العسكرية	• إجمالي قيمة المبيعات العسكرية التراكمي للشركات المحلية. • نسبة توطين الصناعات العسكرية.
3.3.7 رفع نسبة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية	• قيمة المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية.
3.5.1 إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية	• الحصة السوقية لموانئ المملكة من المسافنة الإقليمية. • حصة مطارات المملكة من إجمالي المسافرين العابرين في المنطقة.
3.5.2 تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل	• ترتيب ربط مطارات المملكة (WEF/ IATA). • مؤشر ربط شبكة الطرق.

وتسهم في تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية:

أكثر من
300
مبـادرة

أبرز التزامات البرنامج لعام 2025م

إنشاء 8 مناطق اقتصادية خاصة في مختلف أنحاء المملكة لدعم قطاعات البرنامج

زيادة نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز إلى 70%

بلوغ كفاءة توليد الكهرباء 40.8%

تخفيض مدة استخراج الرخص التعدينية إلى 60 يوماً

استكمال أكثر من 50% من أعمال المسح الجيولوجي للدرع العربي

بلوغ نسبة التصنيع الدوائي المحلي من إجمالي القيمة السوقية 30%

بلوغ الطاقة الإنتاجية لقطاع الاستزراع المائي 300 ألف طن سنوياً

رفع المحتوى المحلي في القطاعات غير النفطية، لتصبح قيمته 1,24 مليار ريال

تفعيل 5 مراكز قدرات وطنية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة

وصول عدد مراكز الخدمات اللوجستية ذات الروابط الممكنة لإعادة التصدير إلى 20 مركزاً

الوصول إلى درجة (3.38) في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية

رفع معدل الاستخدام التشغيلي للموانئ مقابل الزيادة في الطاقة الاستيعابية إلى 70%

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وممكنات البرنامج

نظرة عامة على خطة تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

حيث تواصل المملكة مسيرتها في تحسين البيئة الاستثمارية، وتمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في نمو الاقتصاد وتنويعه، وتطوير الشراكة معه في عمليات التشغيل، وتمكينه من الاستثمار في عدد من الأصول والخدمات التي تملكها أو تديرها الحكومة بشكل مباشر، إستحدث برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عبر قطاعاته خطة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، ويعمل البرنامج -بالاستعانة بمجموعة من القدرات والأدوات- على حصر ودعم تطوير الفرص الاستثمارية القائمة والمنبثقة من سلاسل القيم، كما يعمل على تحديد فرص تخصيص أولية بقطاعات البرنامج، وإكمال دراسات الجدوى التفصيلية للفرص ودعم تسريع تخصيصها، كما سيكون للبرنامج دور أساسي في حصر التحديات التي تواجه القطاع الخاص والعمل على تجاوزها بوتيرة أسرع، من خلال توفير الممكنات والأنظمة والتشريعات اللازمة، وضمان استدامة قنوات التواصل مع القطاع الخاص، من خلال خطة شراكة تقوم على 3 محاور رئيسية:

1.تحسين بيئة الاستثمار بقطاعات البرنامج

يسعى البرنامج لتعزيز جهود المملكة في تحسين بيئة الاستثمار وأداء الأعمال في ظل حدة التنافس الإقليمي والعالمي على استقطاب الاستثمارات، ولضمان توسعها ونموها داخلياً، وقد خَطَت المملكة مؤخراً خطوات إصلاحية مهمة وسريعة كان لها الأثر الكبير في تحقيق المملكة المركز الأول عالمياً في إصلاحات بيئة الأعمال ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عام 2020م من البنك الدولي، كما تعد المملكة أكثر الدول إصلاحاً للأنظمة والتشريعات المرتبطة بالمرأة والأعمال، ويعزز البرنامج مواءمة جهود الجهات المعنية بدعم وجذب الاستثمارات مع أولويات وخطط وزارة الاستثمار. وسيتم العمل خلال الفترة القادمة على ما يلي:

• تعزيز التشاركية وتوحيد التوجهات مع القطاع الخاص

إيماناً بأهمية القطاع الخاص وضرورة إشراكه في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، يسعى البرنامج لضمان فاعلية واستدامة الحوار مع القطاع الخاص من خلال نقاشات تهدف لتحسين مخرجات الاستراتيجيات وتطوير خطط التنفيذ، وجهود مشتركة في حصر وتجاوز التحديات، وسيكون للقطاع الخاص دور رئيس في مناقشة القرارات المرتبطة بالبيئة الاستثمارية ونمو القطاعات من خلال قنوات اتصال ولجان ومجالس شراكة استراتيجية مع القطاع الحكومي.

• تسليط الضوء على القيم التنافسية لقطاعات البرنامج

إسهاماً في إيصال نقاط التميز وتفصيل عوامل الجذب لراغبي الاستثمار بقطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، يقوم البرنامج بتسليط الضوء على القيم التنافسية للقطاعات وعرضها بشكل متنوع وجاذب للمستثمرين، ويرتكز العمل على إيضاح الميزات المكتسبة للمملكة بشكل عام، كتوفر الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي المميز المرتبط بالطلب العالي والمتنامي، والاقتصاد القوي والمستقر، وتوفر الفرص الكبيرة المميزة (كمشاريع: نيوم، والقدية، والبحر الأحمر)، وتوفر القدرات البشرية المدربة، بالإضافة لإبراز المحفزات الخاصة بالقطاعات وعوامل الجذب بمختلف المكونات لتمكين الاستثمارات وتسريعها.

• تعزيز الثقة والشفافية وتحسين رحلة المستثمر

إيضاحاً لخطوات التطوير والمتطلبات ورفع مستوى شفافية أداء الأعمال مما له الأثر في تحسين جاذبية الاستثمار بقطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، يقوم البرنامج على حصر تفاصيل رحلة المستثمر بقطاعاته الفرعية، والتي تتضمن: متطلبات الجهات، والرسوم الحكومية، والجدول الزمني لكل خطوة، بالإضافة لقياس جاهزية الجهات وجودة خدماتها، كما يتم العمل على إبراز فرص تحسين متنوعة، كأتمتة الخدمات، وتوفير خدمات المكتب الموحد، ويجري العمل كذلك على حصر التحديات وتسليط الضوء عليها، والتعاون مع الجهات المختصة على تجاوزها بحلول مستدامة.

وسيتضمن العمل: تغطية مجمل الجهات المعنية برحلة المستثمر، ويؤخذ بعين الاعتبار: الاختلافات بناء على طبيعة المستفيد، وتفعيل منصة موحدة لدعم تطوير ومتابعة المشاريع، والتي ستعتمد على تفاصيل الرحلة المصممة لكل مكون من مكونات البرنامج، وآلية سلسة تتيح للمستفيد والمسؤول تتبع التقدم.

• حماية السوق المحلي من المنافسة غير العادلة ودعم النفاذ للأسواق العالمية

يسعى البرنامج لحماية المنتج المحلي ورفع تنافسيته من خلال عدة أدوات، أهمها: مراجعة الأنظمة والتشريعات المرتبطة بالتجارة الخارجية والعمل على تحليلها والاستفادة منها، وجذب وتوطين صناعات جديدة للسوق المحلي وتحفيزها للتصدير.

وتعمل قطاعات البرنامج على استحداث وتسريع إنجاز مبادرات تعنى بحماية المنتجات الوطنية وتحتوي على أدوات مختلفة، ومن أمثلتها:

- رفع كفاءات تطبيق معايير المواصفات والمقاييس والجودة.
- تطوير سياسات وأنظمة دعم المحتوى المحلي للمشتريات الحكومية.

ويعمل البرنامج مع الجهات المعنية على بناء استراتيجيات نفاذ للأسواق العالمية وبخاصة الإقليمية التي يتوقع أن تشهد نمواً متسارعاً خلال السنوات القادمة، كما يعمل البرنامج على توفير البنية التحتية والخدمات اللوجستية اللازمة للمصنع المحلي للتصدير بتنافسية عالية، وضمان اكتمال جميع الأنظمة والاشتراطات الكفيلة بحماية المصدِّر، وتوفير الدراسات اللازمة لمعرفة الأسواق المستهدفة.

• حصر القيود والتحديات والعمل على تجاوزها

يعمل البرنامج على متابعة تحسين البيئة الاستثمارية من خلال قياس نبض القطاع الخاص بوتيرة مستمرة، وحصر القيود والتحديات المتعلقة باستمرارية ونمو الأعمال ومعالجتها من خلال عدة قنوات تواصل شاملة لمجالس الشراكة الاستراتيجية، وسيستمر البرنامج في العمل مع الجهات المعنية على تحليل مجمل التحديات، والعمل على تجاوزها بشكل سريع ومستدام، وقد قام البرنامج بحصر أولي للتحديات وفرص التحسين من عدة مصادر، منها: مجالس الشراكة الاستراتيجية، ومخرجات ورش إشراك القطاع الخاص التي أقامها البرنامج بمشاركة أكثر من 80 ممثلاً رفيع المستوى للقطاع الخاص خلال الربع الأول من عام 2020م، وقد قام البرنامج بالعمل على تحليل التحديات التي تم حصرها، والعمل المباشر مع الجهات المعنية على تجاوزها.

2. دعم تطوير الفرص الاستثمارية بقطاعات البرنامج

يهدف البرنامج لتمكين استثمارات القطاع الخاص بقيمة 1.4 تريليون ريال بحلول عام 2030، والمتضمنة تنسيق جهود وخطط أكثر من 40 جهة في قطاعات البرنامج الرئيسية الأربعة، وهي: الطاقة، والتعدين، والصناعة، والخدمات اللوجستية، ويسعى البرنامج إلى تحقيق هذا الهدف الطموح من خلال الاستفادة من مكانته الاستراتيجية مع جميع المعنيين كما يلي:

رفع كفاءة حصر تطوير الفرص الاستثمارية ودعمها

يسعى البرنامج لتحسين إجراءات التنسيق وتحديد أوجه التعاون بين جهاته التنفيذية فيما يخص الفرص الاستثمارية، وتتضمن الجهود: حصر بيانات الفرص الاستثمارية، والمساهمة في تطويرها، وتتبع تقدّمها، وتحديد الدعم اللازم لها.

ويعمل البرنامج على وضع مجموعة من الأدوات لتنفيذ الأعمال، منها: تطوير وتفعيل نظام حصر وتطوير ومتابعة (منصة إلكترونية داخلية)، عبر تطوير نظام تبويب للفرص الاستثمارية، وآليات للرفع والمتابعة تسهل على ممثلي الجهات أداء أدوارهم ، وتضمن الجودة والاستدامة.

مواءمة خطط جهات البرنامج وتحفيز التعاون الإيجابي بالقطاع الخاص

يسعى البرنامج للعمل كأداة ربط ومتابعة فاعلة بين الجهات فيما يخص: خطط تنمية الاستثمارات ومواقعها، وأولويات القطاعات، والمهام المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة، آخذاً بعين الاعتبار استراتيجيات الجهات ذات العلاقة، ويقوم البرنامج بدور محوري في دعم جهود الجهات في جذب الاستثمارات.

كما يعمل البرنامج على تعزيز التعاون الإيجابي بين شركات القطاع الخاص، مما يساعد على تجاوز كثير من تحديات السوق، ورفع تنافسية المنتج الوطني، وذلك من خلال دمج أساليب الإدارة المتطورة مع القيمة المضافة من خفض تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة واستدامتها.

تعظيم دور التكامل بين قطاعات البرنامج في خلق فرص نابعة من السلاسل القيمية

العمل مع الجهات المعنية على تطوير فرص جديدة نابعة من سلاسل القيمة، وتعظيم دور التكامل بين القطاعات، مما يسهم إسهاماً بالغاً في تحسين تنافسية المنتجات؛ نظراً لتقليل كلفة الإنتاج.

وإن تحليل سلاسل القيمة من أهم نقاط توليد الفرص، وبخاصة تلك التي لم تكن ذات أهمية وأولوية أو مستبعدة لضعف ربحيتها قبل قياس أثر التكامل الإيجابي على تكلفة وربحية المشاريع، وعلى سبيل المثال: فإن نمو قطاع التعدين مستقبلاً سيكون رافداً لفرص عديدة في قطاعات الصناعة والطاقة والخدمات اللوجستية.

تعزيز دور الشركات الوطنية الكبرى وصندوق الاستثمارات العامة في تمكين قطاعات البرنامج

قياساً على قصص النجاح والنهوض لاقتصادات عالمية بقيادة شركات كبرى من القطاع الخاص، يعمل البرنامج على إيجاد أفضل الآليات لضمان مشاركة وتفعيل دور الشركات الكبرى وصندوق الاستثمارات العامة في قطاعات البرنامج، وذلك من خلال:

- التوسع الاستثماري في الصناعات الممكنة لصناعات تحويلية.
- دعم تسريع تنفيذ البنية التحتية للقطاعات.
- دعم تطوير ورفع تنافسية الاستثمارات النوعية.
- المساهمة في بناء الممكنات وتطوير رأس المال البشري.

وستتجه منهجية التعاون إلى حث التفعيل الأمثل لسياسات المحتوى المحلي والاستثمار في مشاريع استراتيجية ممكِّنة لأخرى تحويلية ذات أثر إيجابي مضاعف.

3. دعم وتسريع تنفيذ فرص التخصيص بقطاعات البرنامج

- أهمية التخصيص ودور البرنامج في دعم وتسريع فرص التخصيص

يعد التخصيص ذا أهمية بالغة؛ وذلك لكونه أحد أبرز الحلول لتحسين وضع ميزانية الحكومات من خلال خفض النفقات الرأسمالية والتشغيلية، وخلق مصادر جديدة للعائدات الحكومية، ودعمه لنمو القطاع الخاص عن طريق زيادة حجم وتمثيل القطاع وتعزيز التنافسية.

وللتخصيص دور مهم كذلك في تحسين جودة الخدمات وكفاءتها بالاستفادة من قدرات القطاع الخاص، ويقوم التخصيص كذلك بتعزيز الدور الإشرافي للجهات الحكومية؛ لكونه يحوّل دور الجهات الحكومية من دور استثماري وتشغيلي إلى دور شراكة وتمكين وإشراف.

وإن نجاح ملفات التخصيص يعتمد على عدة عوامل، أهمها: وجود نموذج عمل مناسب، وإطار تنظيمي، وحوكمة مطورة وفعالة، بالإضافة لأصول ذات جاذبية عالية.

وقد خَطَت حكومة المملكة خطوات إيجابية في تفعيل سياسيات وأنظمة التخصيص مما نتج عنه عدة قصص نجاح في مجالات مختلفة، منها: مشاريع تخصيص الهيئة العامة للموانئ، والتي تضم تطوير وتشغيل محطات الحاويات بعدة موانئ، وتخصيص إمدادات الطاقة كمشاريع البرنامج الوطني للطاقة المتجددة التي تشرف عليها وزارة الطاقة، والتي تضم مشروع سكاكا للطاقة الشمسية ومشروع دومة الجندل لطاقة الرياح، وتمتلك المملكة -ولله الحمد- العديد من الأصول ذات الجاذبية العالية كالمطارات والموانئ والطرق والبنية التحتية الصناعية، والتي سيعمل البرنامج على تطوير عدد من الفرص التابعة لها بالتعاون مع المركز الوطني للتخصيص وجهات الدعم الأخرى المعنية وذات الصلة بنظام التخصيص.

وسوف يتم العمل على تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وتجاوز ما يواجهه من تحديات بما يحقق مستهدفات قطاعات البرنامج، وذلك من خلال حلول مستدامة، ومبادرات نوعية مضمَّنة بمحفظة مبادرات كل قطاع، ومن أهم هذه المبادرات ما يلي:

الطاقة	التعدين	الصناعة
دراسة وإمداد الغاز لمراكز الطلب في المدن الصناعية	برنامج الاستكشاف المسرع	استقطاب وتحفيز الاستثمارات في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة
	الشركة السعودية لخدمات التعدين	صندوق تمكين التجمعات الصناعية
		تحسين الأنظمة والبيئة التشريعية في قطاع الصناعة
		تصميم الحوافز الصناعية وحوافز التجمعات الصناعية
		تطوير قدرات التصدير للمنشآت السعودية

الخدمات اللوجستية	المحتوى المحلي	الثورة لصناعية الرابعة
تنفيذ المشاريع التوسعية لمواكبة النمو في التجارة والاقتصاد والمحافظة على الأصول	زيادة المحتوى المحلي في الاقتصاد السعودي	منصة الممكنات الرقمية
تحديث الخطة الشاملة للخطوط الحديدية	تأهيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	
تطوير المخطط الرئيسي للمنصات اللوجستية		
تطوير عملية الاستيراد والتصدير		

ممكنات البرنامج

1. التمكين المالي

• التحديات الأساسية:

هناك عدد من التحديات القائمة في المنظومة المالية تؤثر على قطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وتشمل هذه التحديات ما يلي:

- محدودية آليات تفعيل مشاركة رأس المال التطويري من القطاع الخاص والقطاع الحكومي.
- ضعف جاذبية الاستثمار الصناعي لرؤوس الأموال.
- على الرغم من إصدار البرامج والمنتجات المالية التمويلية الجديدة، واعتبار قطاعات البرنامج قطاعات استراتيجية لدى صندوق التنمية الصناعية السعودي، إلا أن العمل لا يزال مستمراً مع إدارة إشراك القطاع الخاص، ومن مهام هذه الإدارة: تحديد الفجوات التنظيمية الجديدة في التمويل المالي وحلها حال اكتشافها.
- صعوبة متطلبات وإجراءات الحصول على قروض من البنوك التجارية وشركات التمويل.
- عدم الاستفادة من العلاقة بين منظومة التمويل الحكومي المحفز والتسهيلات المقدمة من البنوك التجارية.

• الجهود المبذولة:

قام برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بالعمل مع عدة جهات لتطوير بيئة التمويل المالي، ففي مسار الدعم المالي للمشاريع قام البرنامج بالعمل مع الجهات ذات العلاقة لتطوير بيئة التمويل المالي، ومن أبرز ماتم حيال ذلك: عمل البرنامج مع صندوق التنمية الصناعية السعودي ليصبح الصندوقُ الممكِّنَ المالي الرئيسي للتحوُّل الصناعي في المملكة، وذلك من خلال تعديل النظام الأساسي للصندوق ومواءمة استراتيجيته مع توجهات البرنامج وتطلعاته بهدف التغلب على التحديات التمويلية القائمة، ومنها: إجراءات التمويل، وتمويل الاستحواذ وتمويل قطاع التعدين، وتمويل الخدمات اللوجستية والخدمات المساندة، وتمويل رأس المال العامل، وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، ودعم المنشآت الحيوية بمختلف أحجامها ومراحلها.

كما قام الصندوق -في مسار تمكين المستثمرين- بإطلاق عدد من البرامج والمنتجات المالية لتمكينهم وتحفيزهم من خلال: رفع كفاءة إجراءات القروض وتسهيل صرفها، إلى جانب أتمتة التعاملات المتعلقة بالإقراض، ويوفر الصندوق عدداً من البرامج التحفيزية، مثل: برنامج آفاق، وبرنامج تنافسية، وبرنامج توطين، إلى جانب عدد من المنتجات المالية المهمة، ومن بينها: القرض متعدد الأغراض، ومنتج تمويل الاستحواذ.

أما في مسار الدعم المالي للصادرات، فقد بذل البرنامج جهوداً مع هيئة تنمية الصادرات السعودية لتمكين التمويل المالي للمنشآت لغرض التصدير، حيث تم العمل على إطلاق بنك التصدير والاستيراد السعودي، وهو بنك مستقل لتمويل الصادرات برأس مال 30 مليار ريال، ويهدف البنك إلى تجسير فجوات تمويل الصادرات في المملكة، وذلك لخدمة مختلف شرائح المستفيدين كالمصدّرين السعوديين والأجانب ذوي الأنشطة الصناعية والتجارية في المملكة، من خلال توفير خدمات تمويلية بمزايا تنافسية؛ وذلك لتعزيز الثقة في الصادرات السعودية ودخولها أسواق جديدة، وللحدّ من مخاطر مستورديها من خلال توفير حلول تمويلية وائتمانية متكاملة تستهدف جميع مراحل عملية التصدير كتمويل الصادرات والضمانات وتأمين ائتمان الصادرات.

• التطلعات:

إن الهدف من التمكين المالي هو ضمان حصول قطاعات البرنامج على منتجات التمويل المناسبة، من خلال المؤسسات المعنية، وذلك بناء على نموذج حوكمة ملائم.

ويرتكز برنامج التمكين المالي على محاور، أبرزها:

- تحديد أُسس الاحتياجات التمويلية للبرنامج، بما يشمل تحديد احتياجات التمكين المالي لكل قطاع ضمن البرنامج، وحصرها.
- وضع توصيات تتعلق بالمنتجات الجديدة المطلوبة والتغيرات في المنظومة وكياناتها، مثل: اللوائح، وخطط التنفيذ المطلوبة، والتي تتضمن مبادرات واضحة لمعالجة الثغرات المحددة.

2. دعم التصدير

• التحديات الأساسية:

تتقلب صادرات المملكة مع تقلب أسعار النفط، وتمثل الصادرات غير النفطية ثلث إجمالي صادرات المملكة فقط، وتنمو بمعدل سنوي مركب يبلغ حوالي 7%، ومع ذلك فإن نسبة الصادرات غير النفطية في المملكة إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي، مما يعزّز رسالة مفادها: أنَّ لدى المملكة إمكانية كبيرة لزيادة صادراتها غير النفطية، وهناك عدد من التحديات عبر سلسلة القيمة التصديرية يجب التعامل معها، مع ملاحظة أن هيئة تنمية الصادرات تعمل حالياً على تحديث الاستراتيجية الوطنية للتصدير، مما قد تنتج عنه تحديات أخرى:

- ضعف القدرات التصديرية ومحدودية تنوُّع الإنتاج الصناعي والخدمي الذي يدعم نمو الصادرات.
- بيئة التصدير تعيق نمو صادرات السلع والخدمات وإعادة التصدير.
- عدم وجود ميزة تنافسية فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق العالمية.
- محدودية الأدوات الترويجية والتسويقية لمنتجات المملكة في الأسواق العالمية.
- محدودية الممكنات اللازمة لدعم بيئة التصدير، مثل: تمويل الصادرات.

• الجهود المبذولة:

يجري حالياً بذل عدد من الجهود لتعزيز تمكين الصادرات في المملكة عبر سلسلة القيمة الكاملة، بما في ذلك:

- **إنشاء وإطلاق بنك الصادرات السعودي:** تمت الموافقة على تنظيم بنك التصدير والاستيراد السعودي من قِبل مجلس الوزراء، والذي يهدف إلى تجسير فجوات تمويل الصادرات في المملكة، لخدمة مختلف شرائح المستفيدين كالمصدّرين السعوديين والأجانب ذوي الأنشطة الصناعية أو التجارية في المملكة، ويجري العمل على تجهيز البنك لمرحلة الإطلاق الأولي باستقطاب الكفاءات وتفعيل الشراكات مع المؤسسات المالية والتأمينية المحلية والدولية.
- **تبسيط عمليات التصدير والاستيراد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة:** تعمل هيئة تنمية الصادرات السعودية على تحسين قنوات التواصل مع القطاع الخاص لفهم احتياجاته، بالإضافة إلى غرس ثقافة التصدير، ومساعدة المصدّرين في الحصول على الخدمات اللوجستية المساندة والكفاءات البشرية المؤهلة في مجال التصدير.
- **منصة (صُنع في السعودية):** منصة تهدف لدعم الصناعة الوطنية، من خلال توفير مناخ اقتصادي فعّال للمصنّعين، وذلك بربطهم بخدمات الشحن والدفع الإلكتروني، والمساهمة في عمليات التسويق والترويج لمنتجاتهم.

- **برنامج لحوافز التصدير:** يهدف برنامج تحفيز الصادرات السعودية الذي أطلقته هيئة تنمية الصادرات السعودية في منتصف نوفمبر عام 2019م إلى تشجيع الشركات السعودية على دخول أسواق التصدير والتوسع فيها، ويقدم البرنامج 9 حوافز متوافقة مع متطلبات منظمة التجارة العالمية تغطي التكاليف التي تتحملها الشركات السعودية في المراحل المختلفة من أنشطتها التصديرية، وقد تمَّ تصميم الحوافز لمساعدة الشركات السعودية في بناء قدراتها وتحسين تنافسيتها والتوسع في انتشارها العالمي، وذلك على النحو التالي:
  - حافز الإدراج في منصات التجارة الإلكترونية.
  - حافز المشاركة الفردية في المعارض الدولية.
  - حافز شهادات المنتجات.
  - حافز التسويق والإعلان.
  - حافز تسجيل المنتجات.
  - حافز تسهيل زيارة المشترين المحتملين.
  - حافز الاستشارات (استراتيجية التصدير وسلاسل التوريد).
  - حافز الدعم القانوني.
  - حافز التدريب المتخصص.

• التطلعات:

تُوفر الاستراتيجية الوطنية للتصدير طريقة شاملة لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وتُركز هذه الاستراتيجية على تحديد أولويات المنتجات عبر السلع والخدمات، وإعادة التصدير، وتحديد الأسواق الرئيسية، وتحديد الركائز الاستراتيجية الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية بنجاح.

3. دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

• التحديات الأساسية:

من أهم مستهدفات رؤية المملكة 2030: رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%، ويسهم القطاع الصناعي واللوجستي إسهاماً بالغاً في تحقيق ذلك. وقد تم حصر عدد من التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاعين، ومن أبرزها ما يتعلق بالتنسيق والتنظيم في العرض والطلب، وقلة التمويل المتاح للمشاريع الناشئة، وضعف القدرات الصناعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وشح البيانات في القطاع، مما يُصعِّب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة العمل بشكل منتظم.

• الجهود المبذولة:

نظرًا لأنَّ للمنشآت الصغيرة والمتوسطة قدرة بأن تكون من أهم محركات النمو الاقتصادي يحرص برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة -وخاصة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)- لوضع حلول للتحديات في جميع القطاعات من خلال عدة مبادرات تهدف إلى رفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي، وذلك بتحفيز ودعم رواد الأعمال وأصحاب المنشآت، وتعمل الجهات على عدد من الاستراتيجيات التي تسهم في تجاوز العقبات، وأهمها في القطاع الصناعي: استراتيجية سلاسل الإمداد الصناعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي حددت عدة تحديات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ليتم حلها من خلال عدة مبادرات ومواءماتها مع المعنيين.

• التطلعات:

إنَّ للمنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً فاعلاً في تمكين وتفعيل بيئة الأعمال الكلية التي يسعى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى تطويرها، فاستراتيجيّة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية تُركِّز على بناء قـوّةٍ صناعيّةٍ ولوجيستيةٍ محليّةٍ صلبة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من المكوّنات الأساسيّة اللازمة لتحريك البيئة الصناعية واللوجستية الكلية؛ لقدرتها على المساهمة في مختلف القطاعات الصناعية واللوجستية.

4. تنمية رأس المال البشري

لرأس المال البشري أهمية كبرى في استمرار التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الذي أثَّر في الاعتماد على العنصر البشري، وتسبَّب في تقليل فرص الكوادر البشرية التي لا تمتلك مهارات وقدرات كافية.

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية تطوير رأس المال البشري ذي القدرات والكفاءات العلمية والتقنية لتتوافق مع توجهات الدولة للوصول إلى كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على تطوير اقتصاد المملكة في مجالاته المختلفة.

• التحديات الأساسية:

تواجه (تنمية رأس المال البشري) في مختلف قطاعات البرنامج عدة تحديات، والتي تبذل برامج رؤية المملكة 2030 ذات العلاقة جهوداً حثيثة لتجاوزها، ومن هذه التحديات:

- عدم وجود وفرة في عدد من التخصصات العلمية وبرامج التعليم والتدريب التقني والمهني التي تتطلبها قطاعات البرنامج.
- قلة بيانات الخريجين والباحثين عن العمل وإحصائيات الوظائف الشاغرة.
- وجود ضعف في ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.
- تركيز مراحل التعليم على الجوانب النظرية.
- تدني مشاركة القطاع الخاص في تأهيل الكوادر الوطنية المطلوبة وتدريبهم على رأس العمل.

• الجهود المبذولة:

أ. دراسة الوضع الحالي

- تمت مراجعة العديد من الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتنمية رأس المال البشري واحتياجات السوق ومواءمتها مع توجهات البرنامج وقطعاته.
- تم تحليل الوضع الحالي لقطاع التعليم بالتركيز على قطاعات البرنامج ذات الأولوية، بالإضافة إلى دراسة القطاع الخاص ونوعية الوظائف المتاحة حالياً.
- تم تحليل البرامج والتخصصات التعليمية المتوفرة حالياً، والاطلاع على توجهات الجامعات ومراكز التدريب ونوعية التخصصات المتوفرة حالياً.
- تم حصر نوعية المهن المتاحة حالياً في قطاعات البرنامج ونسبة التوطين في تلك القطاعات.

ب. الدراسات العالمية

- تم الاطلاع على التقارير العالمية والدراسات المعيارية والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة.

ج. الزيارات الميدانية

- تم إجراء زيارات ميدانية؛ للاطلاع عن قرب، وفهم التحديات بشكل أوضح، وضمان تنفيذ الحلول المقترحة بعد التأكد من ملامستها لأرض الواقع.

د. مجموعات التركيز وورش العمل

- تم عمل اجتماعات عديدة مع بيوت الخبرة والاختصاص للاستفادة من خبراتها وتجاربها للخروج بأفضل التوصيات وأكثرها قابلية للتطبيق وضمان نجاحها بالشكل المطلوب.
- تم عمل ورش عمل متخصصة لمعالجة تحديات رأس المال البشري لكل قطاع من قطاعات البرنامج، والخروج بحلول نوعية.

• التطلعات:

يطمح البرنامج إلى تنمية رأس المال البشري للقطاعات الأساسية، سعياً إلى الوصول لـ :

كفاءات وطنية بمعايير عالمية في المجالات المهنية والقطاعات الاستراتيجية المستهدفة في البرنامج

تساهم قطاعات البرنامج بخلق وظائف مباشرة وغير مباشرة، ويعمل البرنامج على زيادة مهارات القوى العاملة للاستجابة لحاجات السوق المتغيرة، لذلك يقوم البرنامج بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتطوير الأدوات اللازمة لتوفير متطلبات واحتياجات السوق الصناعي ودعم الحاضنات الصناعية من خلال مركز معلوماتي موحد يسهل الربط وسد الثغرات لتنمية القطاع الصناعي.

كما يعمل البرنامج على تصميم خطة متكاملة لرأس المال البشري لكل تجمع صناعي ذي أولوية، بحيث تعبِّر الخطة عن احتياجات المهارات المستقبلية للتجمع، وتربط بين التدريب على رأس العمل والخبرة العملية والتدريب الفني والشهادات، بما يعزز توافر المواهب السعودية المؤهلة في مجال التصنيع.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج على سد الاحتياج التدريبي والتأهيلي الحالي والمستقبلي لقطاع الخدمات اللوجستية، ويستهدف العمل: إيجاد كوادر بشرية وطنية مؤهلة تعمل في القطاع.

كما يعمل البرنامج على سد الفجوة بين المهارات اللازمة والحالية لرأس المال البشري في المملكة لقطاعَي الطاقة الذرية والمتجددة؛ لضمان الاستعداد التشغيلي للقطاعين.

ويجري العمل مع برنامج تنمية القدرات البشرية على عدة مستويات لضمان الاستغلال الأمثل للطاقات والقدرات والموارد، وذلك عن طريق مشاركة المستهدفات بما يقود إلى تعظيم الأثر، من خلال بناء استراتيجية متكاملة لتمكين رأس المال البشري لقطاعات البرنامج، حيث يعمل البرنامجان على التوفيق بين العرض والطلب، عبر تعريف الجامعات بطلب السوق، وتحسين آليات ربط أصحاب العمل بالخريجين، وتوعية الطلاب بالمسارات المهنية البديلة.

5. البحث والتطوير والابتكار

تم تشكيل لجنة تعنى بتنمية قطاع البحث والتطوير والابتكار في المملكة ترتبط بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية باسم «اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار»، ويرأسها صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويُعتبر ذلك دافعاً رئيسياً من شأنه أن يحدث نقلة نوعية على كافة الجوانب الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، وتساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 .

ومن الجدير بالذكر: أن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عمل منذ إطلاقه على الإسهام في تنمية قطاع البحث والتطوير والابتكار التطبيقي لخلق منتجات وخدمات جديدة عبر عدد من المبادرات، ومن خلال إيجاد منهجية تربط البحث والابتكار بالمستهدفات التي يسعى البرنامج لتحقيقها في قطاعاته الرئيسية، وهي: (الطاقة، والتعدين، والصناعة، والخدمات اللوجستية)، بالإضافة إلى محوري التركيز، وهما: (المحتوى المحلي، والثورة الصناعية الرابعة).

- التحديات الأساسية:

يمثل ضعف القدرة على تقليص دورة حياة المنتجات وتسويقها بأسعار منافسة أحد التحديات التي تواجه قطاع الصناعة الوطنية في المملكة مع تنامي القدرات الدولية المبتكرة المدعومة بالمهارات التقنية العالية، مما يتطلب الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار لرفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة، كما تتطلب التنمية الصناعية المستقبلية في المملكة منهجاً جديداً يستند على تسريع الابتكار للحفاظ على المزايا الحالية، وتكوين مزايا جديدة، وذلك من خلال: دعم الابتكار التقني، وتطوير منظومة البحث والتطوير والابتكار الوطنية.

ويؤكد البرنامج على هذا التوجه من خلال دعم البحث والتطوير والابتكار، والاستفادة من ذلك لإيجاد ميزات تنافسية جديدة في تنفيذ مبادرات البرنامج.

ويعتبر ضعف الأنظمة والتشريعات الخاصة بمنظومة البحث والتطوير والابتكار أحد أهم التحديات التي قد ينجم عنها ضعف دعم الاستثمار في المنظومة وضعف التنسيق والتعاون بين مكوناتها.

ومن أهم التحديات أيضاً: محدودية الدعم المادي وعدم استدامته لتنفيذ مبادرات البحث والتطوير والابتكار.

• الجهود المبذولة:

تندرج جهود وأنشطة البحث والتطوير والابتكار لتطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في:

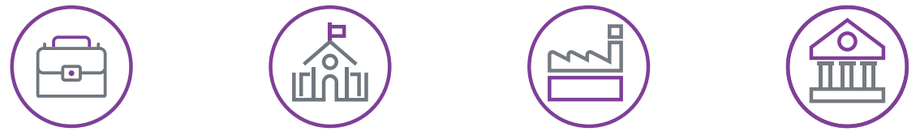

مخرجات مرحلة التخطيط:

- سياسات ولوائح محددة بشكل جيد.
- مبادرات وبرامج موجهة.
- أهداف أداء رئيسية طموحة يمكن تحقيقها.
- ميزانيات مناسبة.
- مساهمة فاعلة من الشركاء.

مخرجات مرحلة التنفيذ:

- نمو صادرات التقنيات المتقدمة.
- نمو مخرجات البحث والتطوير والابتكار.
- تحسين مكانة المملكة العالمية في مؤشر الابتكار العالمي.

• التطلعات:

نظراً لأهمية البحث والتطوير والابتكار باعتباره ممكِّناً ضروريّاً لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، فإن تطلعات البحث والتطوير والابتكار تعدّ محركاً داعماً لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 الطموحة.

وسيكون لتطلعات البحث والتطوير والابتكار عند نجاح تنفيذها تأثير إيجابي على القدرة التنافسية والإنتاجية للمملكة، وذلك من خلال توليد وابتكار منتجات وعمليات وخدمات جديدة من شأنها أن تعزز مكانة المملكة والنمو فيها، وذلك من خلال المستهدفات التالية:

- تحسين ترتيب المملكة في مؤشر التنافسية العالمية.
- زيادة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.
- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص.
- تحسين ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية.
- زيادة حصة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تعزيز مكانة المملكة ضمن أكبر الاقتصاديات العالمية.
- زيادة الاعتماد على القدرات المحلية في مجالات الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية.
- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

تفاصيل قطاعات البرنامج ومحوَري تركيزه

نتكامل لصناعة المستقبـــــل

Integrating industries for the future of Saudi Arabia

قطاع الطاقة

الطاقة في أرقام

مشروع سكاكا

300 ميجاواط
طـاقـة إنتـاجيــة

أول مشروع للطاقة المتجددة
يربط بشبكة الكهرباء

1.1 مليار ريال
تكلفة استثمارية

+3600 ميجاواط
من الطاقة النظيفة

سديــر	القريات	الشعيبة	جـــدة	رابـــغ	رفحاء	المدينة
1500 ميجاواط	200 ميجاواط	600 ميجاواط	300 ميجاواط	300 ميجاواط	20 ميجاواط	50 ميجاواط

بالإضافة إلى مشروعي سكاكا ودومة الجندل

تُخفض
+7 ملايين طـــن
من الانبعـاثات المسببة للاحتباس الحراري

تُغذي
+600 ألف
وحدة سكنية بالكهرباء

1.04
سنت/كيلو واط ساعة

أقل تكلفة لشراء الكهرباء من الطاقة الشمسية في العالم في مشروع الشعيبة

النمو التاريخي للطاقة الاستيعابية لمعالجة الغاز من عام 1980م إلى عام 2018م:

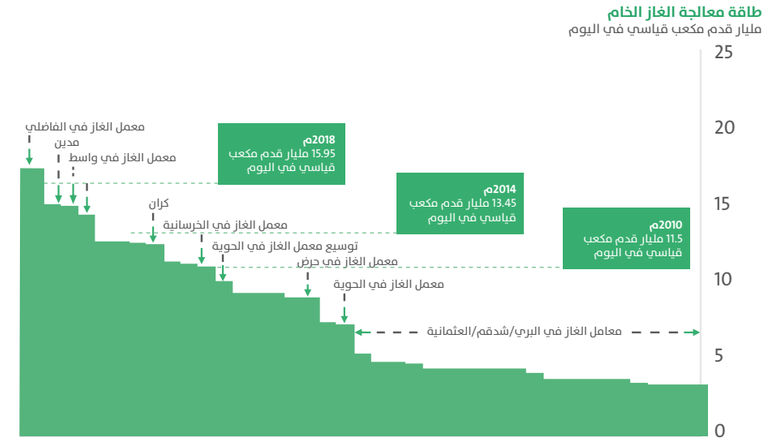

نمو الطاقة الاستيعابية لمعالجة الغاز.
المصدر: تقرير لشركة أرامكو السعودية.

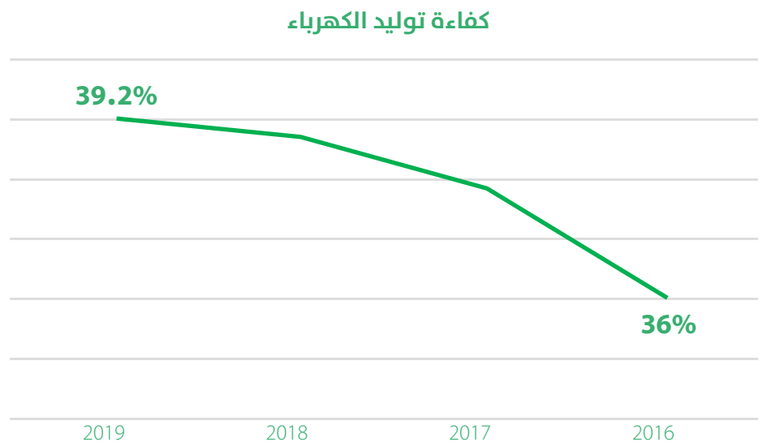

التحديات الأساسية

يواجه قطاع الطاقة عدداً من التحديات الرئيسية، والتي يجري العمل من خلال مبادرات نوعية على تجاوزها. ومن أبرزها هذه التحديات:

- محدودية تغطية شبكة الغاز الرئيسية، نتيجة عدم وضوح كميات الغاز المطلوبة في مناطق الطلب:

فيما يخص زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز: توجد عدة تحديات لتحقيق مستهدفات القطاع في الغاز، من أبرزها: وجود عدة مراكز طلب تبعد عن شبكة الغاز الرئيسية، مما يقلل جدوى إيصال الغاز لمناطق الطلب ويزيد تكاليف إيصاله، بالإضافة إلى عدم وضوح الكميات المطلوبة للغاز في مناطق الطلب.

- محدودية عدد مصنعي مكونات الطاقة المتجددة والكفاءات المختصة:

محدودية عدد المصنعين المحليين المختصين في تصنيع مكونات الطاقة المتجددة، ووجود فارق في التنافسية بين المنتجات المصنعة محلياً والمستوردة، مما يتطلب استحداث حِزم دعم وحوافز لتعزيز توطين صناعات الطاقة المتجددة، إضافةً إلى الحاجة لتدريب وتطوير الكفاءات الوطنية لتأهيلها لشغل فرص العمل المستحدثة بناءً على مستهدفات توطين قطاع الطاقة المتجددة.

- اعتماد المملكة بصفة كبيرة على الوقود السائل في قطاعات إنتاج الكهرباء وتحلية المياه والصناعة في ظل تزايد تكلفة توفير هذا الوقود لتغذية الطلب المتزايد من القطاعات الحيوية.

وبِرفع تنافسية قطاع الطاقة، يُمكن التغلب على عدة تحديات، حيث توجَد فرص في تحسين كفاءة التوليد والاستهلاك والنقل والتوزيع، ونحوها.

ما تم عمله

خَطا قطاع الطاقة خلال السنوات الماضية خطوات كبيرة وحقق إنجازات نوعية نحو تحقيق رؤية المملكة 2030، حيث تم العمل على عدد من المبادرات والبرامج سعياً للوصول إلى المستهدفات الطموحة، ونعرض هنا الجهود القائمة عبر ذكر أبرز الأعمال والمساهمات:

فيما يخص قطاع الغاز:

- احتلت المملكة المركز السابع في قائمة أعلى الدول من حيث الطلب على الغاز الطبيعي على مستوى العالم في عام 2018م، وقد بلغت الطاقة الاستيعابية لمعالجة الغاز الخام التي تغذي شبكة الغاز الرئيسية 18 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم في عام 2020م.
- في عام 2019م بلغ إنتاج شركة أرامكو السعودية: 9 مليار قدم مكعب قياسي من الغاز الطبيعي في اليوم، و1.0 مليار قدم مكعب قياسي من الإيثان في اليوم، و 1.0 مليون برميل من سوائل الغاز الطبيعي في اليوم، و0.2 مليون برميل من المكثفات غير الممزوجة في اليوم.
- وقد حصلت شركة ارامكو السعودية مؤخراً على الموافقة على تطوير حقل الجافورة الذي يعد اكبر حقل للغاز غير المصاحب غير التقليدي يتم اكتشافه في المملكة بطول 170 كيلومتر وعرض 100 كيلومتر، مما سيضع المملكة في الريادة العالمية في مجال إنتاج الغاز، وسيجعلها -بإذن الله- في المرتبة الثالثة عالمياً في إنتاج الغاز عام 2030.

وأما بخصوص الجهود والأعمال القائمة في قطاع الطاقة المتجددة، فقد تم ما يلي:

- صدور قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة عليا باسم اللجنة العليا لشؤون مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء وتمكين قطاع الطاقة المتجددة.
- إطلاق البرنامج الوطني للطاقة المتجددة.
- إطلاق الإطار التنظيمي لأنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة.
- تدشين مشروع محطة سكاكا للطاقة الشمسية بقدرة 300 ميجاواط، وقد تم الانتهاء من تنفيذ المشروع وربطه بشبكة الكهرباء الوطنية.
- توقيع اتفاقية شراء الطاقة لمشروع محطة دومة الجندل لطاقة الرياح بقدرة 400 ميجاواط، وقد تم البدء بتنفيذ مشروع المحطة، وسجل هذا المشروع رقماً قياسياً لأدنى سعر تعرفة لمشاريع طاقة الرياح في منطقة الشرق الأوسط بسعر (7.99 هللة لكل كيلو واط في الساعة، بما يعادل 2.13 سنت لكل كيلو واط في الساعة).
- تحقيق أقل تكلفة لشراء الكهرباء من الطاقة الشمسية في العالم، حيث بلغت تكلفة شراء الكهرباء من مشروع الشعيبة 1.04 سنت أمريكي لكل كيلو واط في الساعة.
- توقيع اتفاقيات شراء الطاقة لـ 7 مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، ليصل مجموع قدرة مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة -متضمنة مشروعَي سكاكا ودومة الجندل- إلى 3670 ميجاواط، مما يوفر الطاقة الكهربائية لأكثر من 600 ألف وحدة سكنية، ويخفض أكثر من 7 ملايين طن من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري.

- إطلاق مناقصة مشاريع المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، والتي تتكون من 4 مشاريع من الطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة إجمالية تصل إلى 1,200 ميجاواط.
- توقيع أول عقود توطين تقنيات الطاقة المتجددة (أنظمة الطاقة الشمسية ومولدات الديزل الهجين، واختبار البطاريات في درجات الحرارة العالية في المملكة)، وبدء أعمال المشاريع.

وبخصوص الجهود الحالية في قطاع الكهرباء وكفاءة التوليد وترشيد الاستهلاك:

- بدء إعادة هيكلة قطاع الكهرباء عن طريق تشكيل لجنة وزارية مختصة بذلك.
- تخطي مستهدف كفاءة توليد الطاقة الكهربائية في المملكة ليصبح 39.2% في عام 2019.
- حسب تنظيم المركز السعودي لكفاءة الطاقة، أُضيف لنطاق عمل المركز: تحسين كفاءة استخدام الوقود في توليد الكهرباء وتحلية المياه، ويشمل: نقل الكهرباء وتوزيعها.
- إعداد وتنفيذ عدد من الممكنات والمبادرات التي ساهمت في إيجاد سوق لشركات خدمات كفاءة الطاقة، حيث أنهى المركز السعودي لكفاءة الطاقة: تطوير الإجراءات والمتطلبات الخاصة بترخيص الشركات العاملة في مجال مشاريع تدقيق الطاقة وإعادة تهيئة المنشآت لتحسين مستويات استهلاك الطاقة فيها.
- عمل المركز الوطني لكفاءة الطاقة على مواءمة جهوده وتكاملها مع الجهات ذات العلاقة في عدد من المبادرات المتعلقة بقطاع الأعمال بالمملكة، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار وتسهيل الإجراءات على المستثمرين، وقد ساهمت هذه الجهود في ترخيص 58 شركة محلية وعالمية في السوق السعودي.

التطلعات

يعدّ قطاع الطاقة من أكبر الركائز الاقتصادية في المملكة، وترتكز استراتيجية برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لقطاع الطاقة على عدة محاور رئيسية:

- تعظيم القيمة المضافة من زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز الجاف والإيثان وسوائل الغاز الطبيعي.
- زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك المحلي للطاقة وتحقيق مستهدفاتها في مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية بالتكامل مع الغاز الطبيعي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكربونية في المملكة لدعم الاقتصاد الوطني والالتزام البيئي من خلال الاستخدام المحلي والتصدير للخارج، ورفع مستويات كفاءة الطاقة، وتنويع مصادر الطاقة في مزيج الطاقة الوطني، بالإضافة لدعم تنفيذ برنامج استبدال الوقود السائل.

الطموح

- تعظيم مساهمة الغاز في توليد الطاقة الكهربائية بالتكامل مع الطاقة المتجددة في ظل المزيج الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية.
- تعظيم القيمة المضافة من زيادة الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للغاز الجاف والإيثان وسوائل الغاز الطبيعي.
- تحقيق أقصى درجات الكفاءة وأعلى قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والمساهمة في زيادة مصادر الدخل الوطني للمملكة وتنويعه للاستفادة منه كوقود ولقيم لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه، وصناعة البتروكيماويات والصناعات التحويلية والتعدينية والصناعات الأخرى.
- الوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية عبر استغلال مصادر الطاقة المتجددة بالتكامل مع الغاز الطبيعي.
- تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمشاريع الطاقة المتجددة والصناعات المرتبطة بها.
- الوصول إلى ريادة المملكة عالمياً في قطاع الطاقة المتجددة.
- تحقيق بيئة تشريعية وتنظيمية محفزة لنمو وتميز قطاعي الطاقة المتجددة والذرية.
- إيجاد سوق تنافسي في قطاع توليد الكهرباء.
- توفير الخدمة الكهربائية للمستهلكين بشكل تنافسي يحقق استدامة القطاع وزيادة موثوقية وكفاءة توليد ونقل وتوزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية.
- تعزيز تنافسية قطاع التجارة بالمنتجات البترولية عن طريق تنظيم جميع أوجه النشاط التجاري المتعلق بها من استخدام وبيع ونقل وتخزين وتوزيع واستيراد وتصدير.

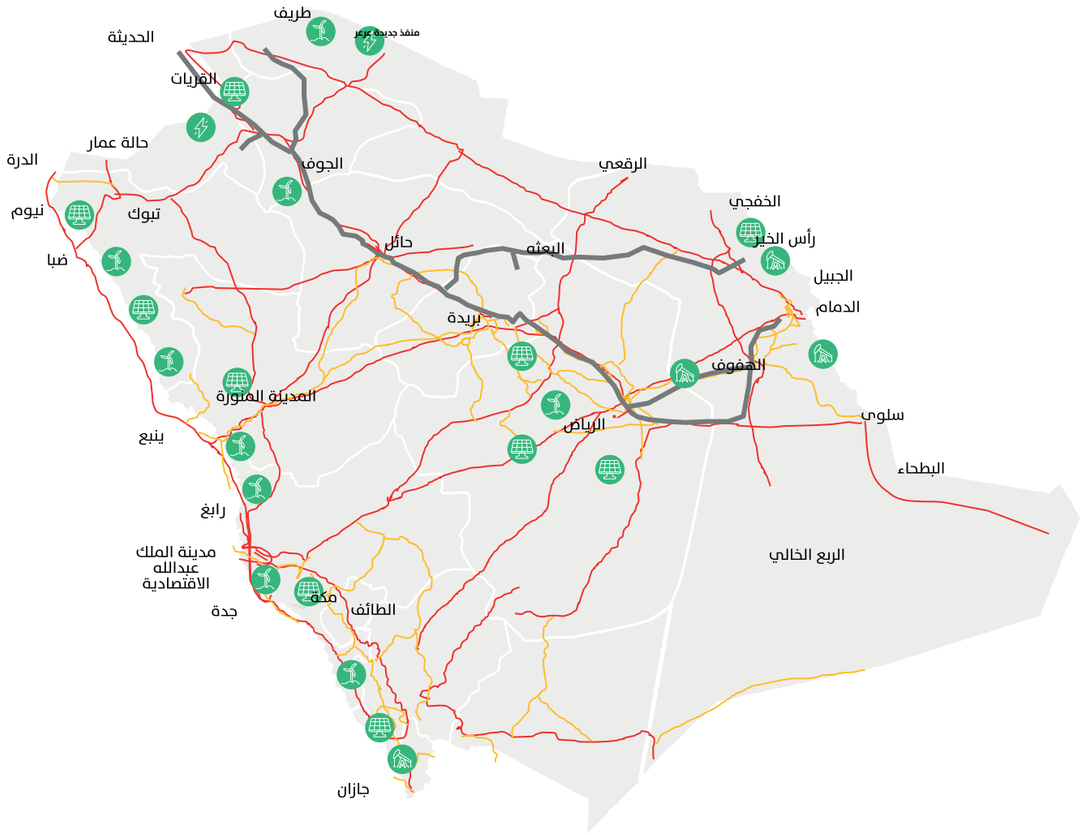

- مشاريع معامل معالجة الغاز والبترول
- مشاريع الربط الكهربائي
- مشاريع الطاقة الشمسية
- مشاريع طاقة الرياح
- طرق مزدوجة
- طرق سريعة
- السكك الحديدية (الموجودة)

أبرز مبادرات محفظة قطاع الطاقة

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
دراسة وإمداد الغاز لمراكز الطلب في المدن الصناعية	القيام بدراسة وإمداد الغاز لمراكز الطلب في المدن الصناعية، وذلك لخدمة المستثمرين الحاليين والمستقبليين بما يسهم في التحول من الوقود السائل إلى الغاز وتعظيم المنفعة الاقتصادية.	• توفير دراسة شاملة باحتياجات مراكز الطلب من الغاز لتلبية الطلب وتوسعة شبكة الغاز الرئيسية. • الحد من استهلاك الوقود السائل. • حرق وقود نظيف وتحسين جودة الهواء. • خفض حجم الاستثمارات المرتبطة بنوع الوقود، مما يساعد في تشجيع الاستثمار الصناعي. • المساهمة في المحافظة على البنية التحتية عن طريق خفض حركة شاحنات نقل المواد الهيدروكربونية السائلة على شبكة الطرق بالمملكة.
إعادة هيكلة قطاع الكهرباء	إعادة هيكلة قطاع الكهرباء لإيجاد سوق تنافسي عن طريق فصل أنشطة التوليد في قطاع الكهرباء واستقلالية المشتري الرئيس، وإنشاء حساب الموازنة والنموذج المعتمد لشروط وأحكام العقود التجارية بين الكيانات العاملة في قطاع الكهرباء.	• إيجاد سوق تنافسي في قطاعات التوليد. • تنظيم العلاقات والتعاقدات التجارية بين الكيانات العاملة في قطاع الكهرباء. • تصميم واعتماد نموذج حساب الموازنة وآلياته. • تحديد آليات وطرق الدعم الحكومي المطلوب لقطاع الكهرباء.

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
مبادرة خادم الحرمين الشريفين للطاقة المتجددة في المملكة	تنفيذ وإعداد كافة الدراسات والأعمال التمهيدية، والتي تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وكذلك توفير التصاريح اللازمة لمشاريع الطاقة المتجددة، ومن ثم تأهيل المطورين وطرح المناقصات لهذه المشاريع لزيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك المحلي للطاقة في مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الطاقة الكهربائية بكفاءة عالية وتكلفة منافسة. بالإضافة لعقد شراكات مع القطاع الخاص لزيادة قدرة توليد الطاقة المتجددة وفق إطار زمني محدد. وتستهدف هذه المبادرة القيام بمشاريع تغطي احتياج كافة مناطق المملكة حسب التقنية المناسبة لكل منطقة، وفقاً للمستهدفات المحددة لمساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، حيث ستسهم هذه المشاريع في خفض استهلاك الوقود السائل وتخفيض الانبعاثات الكربونية ورفع مستوى الالتزام البيئي، كما ستسهم في جذب الاستثمارات وتوفير الوظائف الإنشائية والتشغيلية في كافة مناطق المملكة.	• تقليل تكاليف إنتاج الطاقة الكهربائية؛ من خلال استغلال مصادر الطاقة المتجددة. • الوصول إلى ريادة المملكة عالميّاً في قطاع الطاقة المتجددة. • رفع جاذبية مشاريع البرنامج الوطني للطاقة المتجددة. • رفع عدد الشركات المنافسة في قطاع الطاقة المتجددة من داخل المملكة ومن خارجها. • توفير رؤية واضحة لمستقبل قطاع الطاقة المتجددة بما يعزز جاذبية الاستثمار للمطورين والمصنّعين.

قطاع التعدين

التعدين في أرقام

26 مليار
إجمالي الصادرات

64 مليار
مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

~250 ألف
وظيفة

القيمة الإجمالية للموارد المعدنية في المملكة (مليار ريال)

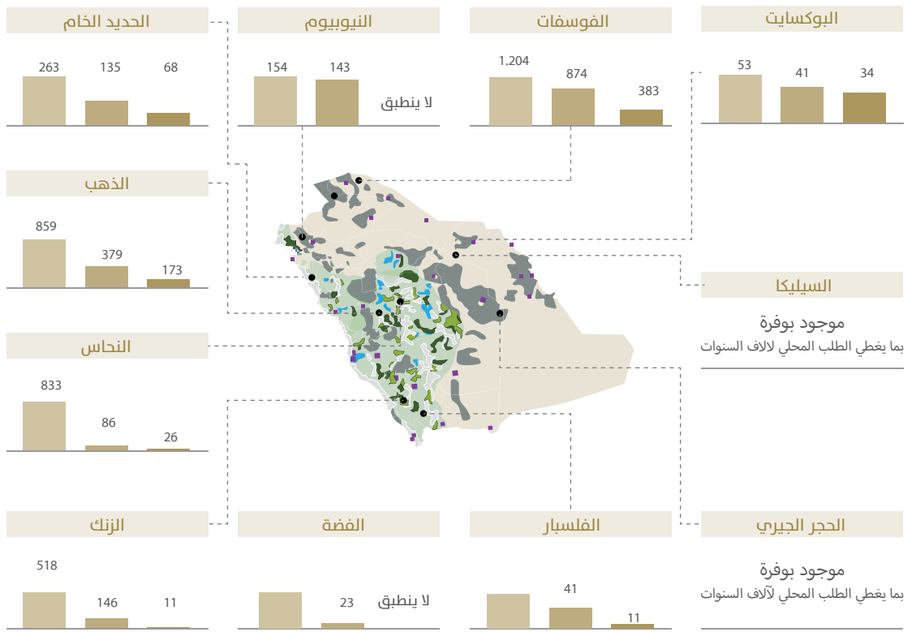

الموارد المعدنية المحتملة في المملكة

التحديات الأساسية

يواجه قطاع التعدين عدداً من التحديات الرئيسية، والتي يجري العمل من خلال مبادرات نوعية على تجاوزها. ومن أبرزها هذه التحديات:

1. تدني مستوى الاستكشاف في المملكة.

تبدأ التحديات التي تواجه القطاع من الاستكشاف، وهو الخطوة الأولى في كافة سلاسل القيمة المعدنية التي يتم من خلالها تحديد الرواسب التي يمكن تطويرها إلى مشاريع مناجم، وعلى الرغم من نجاح المملكة في زيادة إنفاقها على الاستكشاف منذ بداية عام 2000م، لا يزال القطاع مدفوعاً بشركة واحدة، ولا يزال إجمالي الإنفاق على الاستكشاف أقل مما هو عليه في الدول المتقدمة في مجال التعدين.
وفي الفترة ما بين عامي 2006 وَ 2010م، ارتفع الإنفاق على الاستكشاف بقرابة 50% سنوياً، إلا أن النمو كان أقل بكثير بين عامي 2010 وَ 2015م، حيث كانت نسبته 1% سنوياً فقط، وكان إجمالي الإنفاق عام 2015م أقل من 50 مليون دولار أمريكي.

2. ضعف كفاءة إجراءات منح الرخص.

تُعدّ سرعة إصدار رخص الاستكشاف في المملكة حالياً أقل بكثير من الدول العالمية الرائدة في القطاع، ففي حين يستغرق الحصول على رخصة استكشاف في المملكة من سنة إلى 4 سنوات (بمتوسط سنتين ونصف) تصدر الدول الرائدة في مجال التعدين الرخص خلال 30-90 يوماً، فعلى سبيل المثال: تصدر غرب أستراليا 96% من طلبات الرخص خلال 65 يوماً من تاريخ تقديمها، ويؤدي التأخير في إصدار الرخص في المملكة إلى تثبيط الاستثمار، وبخاصة بين المستثمرين الأجانب.
ومن أسباب هذا التأخير في المملكة: عدم كفاءة الإجراءات المتَّبعة، إلى جانب عدم توفر نظام لتقديم الطلبات إلكترونياً، وعدم وجود قاعدة بيانات للأراضي وملكيتها.

3. قلة المطورين المحليّين.

العديد من سلاسل القيمة تتطلب رأساً كبيراً من المال (مثل: مشروع شركة معادن لسلسلة قيمة الألمنيوم الذي تجاوز رأس المال المستثمر فيه 10 مليار دولار أمريكي)، مما يحد من استثمار القطاع الخاص، ويدل ذلك: الاعتماد على الشركات المملوكة جزئياً للدولة في غالبية الاستثمارات الكبرى يعكس غياب شركات القطاع الخاص الراغبة في تولّي تلك الاستثمارات، وفي المستقبل سيكون أكثر من 60% من إجمالي رؤوس الأموال اللازمة ضمن مشاريع تفوق قيمة كل مشروع منها مليار دولار أمريكي، مما يتطلب وجود المستثمرين الراغبين بالاستثمار بهذا الحجم.

4. محدودية المنافع الاجتماعية من الموارد المعدنية.

الأثر الاجتماعي لسلسلة القيمة في قطاع التعدين أقل من المطلوب، فعدد السعوديين العاملين في القطاع منخفض، ومعظمهم لا ينجذبون إلى هذا القطاع؛ لأسباب تتعلق بظروف العمل الشاقة، وانخفاض الأجور، وتطبيق معايير سلامة العمل في شركات التعدين.
وقد بيّنت دراسة أُجريت مؤخراً حول المحتوى المحلي في سلسلة القيمة للتعدين: أنَّ المحتوى المحلي يبلغ 12%، وأنَّ متطلبات حماية البيئة غير مطبقة بصورة مكافئة لأفضل الممارسات الدولية، مما يتطلب استحداث: شراكات نوعية مع الجهات المعنية بتطوير القدرات البشرية، ومبادرات ترفع مساهمة المحتوى المحلي في القطاع.

5. ضعف عوائد القطاع المالية للدولة.

لا يُعد قطاع التعدين لدى العديد من الدول الرائدة في هذا القطاع مصدراً أساسيّاً للدخل مقارنة بقطاع النفط والغاز، فعلى سبيل المثال: يوفر المقابل المالي والرسوم لأنشطة التعدين في أستراليا 9 مليارات دولار، بينما يوفر 3 مليارات دولار في كندا، إلا أن عوائد المملكة من هذا القطاع تعتبر منخفضة بالمقارنة مع هذه الدول، ومن أسباب ذلك: ضعف الامتثال المالي للمناجم والمحاجر المنتشرة في المملكة للتأكد من الكميات الفعلية المستغلة؛ نظراً لقلة عدد الكوادر البشرية، ولمحدودية الاعتمادات المالية لمراقبة ومتابعة القطاع، ولصعوبة الضبط وضعف العقوبات على المخالفات في مجال استخراج الخامات المعدنية.

6. معوقات جدوى المشاريع وشدة المنافسة العالمية.

لا يقتصر هذا التحدي على المملكة فحسب، حيث إن المنافسة قوية من جانب المصدّرين، وخاصة في آسيا. وتعد المملكة مستوردا صافياً أساسيّاً للمنتجات المعدنية من آسيا، وهو ما يعكس بشكل جزئي التحديات التي تفرضها تلك الفئة من المنتجات. كما تُعتبر ردود الأفعال في المملكة لحماية الأسواق أقل مما هو عليه في الدول الأخرى، وهو ما يتطلب العمل على تطوير تشريعات وأدوات لحماية المنتج المحلي وتسهيل وصوله للأسواق العالمية.

ما تم عمله

فيما يلي تَناولٌ للجهود الحالية كنقطة انطلاق لتصميم مبادرات البرنامج المستقبلية:

تمت الموافقة على الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين والصناعات المعدنية مِن قِبَل مجلس الوزراء، وتم البدء بأعمال التنفيذ لعدد من مبادرات الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين والصناعات المعدنية ومستهدفاتها، ومنها:

1. إقرار نظام للاستثمار التعديني.
2. الموافقة على تأسيس الشركة السعودية لخدمات التعدين.
3. العمل على تطوير الإجراءات التشريعية للاستثمار بالقطاع، من خلال تطوير نظام الاستثمار التعديني المحدث الذي عُرض على عدد من الجهات المعنية ذات العلاقة وعدد من المستثمرين لإبداء المرئيات حياله.
4. البدء بتحسين تجربة المستفيد والشفافية للقطاع، من خلال إطلاق منصة إلكترونية لإصدار كافة التراخيص التعدينية (منصة تعدين).
5. البتّ بالإجراءات التعاقدية لأكبر برنامج مسح جيولوجي من نوعه في العالم لجمع البيانات الجيولوجية اللازمة للمستثمر.
6. الإطلاق الأوليّ لمنصة قاعدة البيانات الوطنية الجيولوجية، والتي ستكون النواة لكافة البيانات الوطنية الجيولوجية للمستثمر في قطاع التعدين.
7. تطوير أعمال المراقبة في قطاع التعدين؛ لضمان استدامة القطاع والامتثال لكافة إجراءات الصحة والسلامة بالشراكة مع القطاع الخاص، والذي بدأ كمرحلة استباقية قبل تأسيس شركة لتطوير قطاع التعدين، والتي تم تأسيسها فيما بعد.

التطلعات

من خلال إدراك الإمكانات الكاملة لقطاع التعدين في المملكة يمكن تحقيق درجة عالية من الأثر الاجتماعي والاقتصادي، فعلى سبيل المثال: يمكن أن تسهم سلاسل القيمة المعدنية بحلول عام 2035م بأكثر من 281 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي، وتخلق أكثر من 265.000 فرصة عمل جديدة، وتحُد من صافي الواردات بما لا يقل عن 37 مليار ريال، كما أن تحقيق الإمكانيات بالكامل من شأنه أن يرفع من معدل الإيرادات الحكومية بمقدار 10.9 مليار ريال سنويّاً بحلول عام 2035م، وبالتالي فإن هناك فرصة كبيرة مُتاحة للنمو يستفيد منها كلّ من المستثمرين والمجتمع السعودي.

وإن الفرص المُتاحة للنمو في سلاسل القيمة المعدنية في المملكة كبيرة ومتنوعة، علماً بأن أكثر من 80% من مشاركة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي يأتي من 8 من سلاسل القيمة، وهي: الصلب، والأسمدة، والمعادن الأساسية، والخرسانة، والألمنيوم، والسيراميك، ومركبات الصوديوم، والمعادن النفيسة، وإضافةً إلى ذلك، فإن لدى المملكة فرصاً مُتاحة للنمو الاقتصادي في العديد من المعادن الاستراتيجية، كالتيتانيوم، والمغنيسيوم، والنيوبيوم، والتانتالوم، والسيليكون، وفرصاً مُتاحة للتوسع في المُرَكّبات غير العضوية، كالفوسفور، والسليكا، وأكسيد المغنيسيوم، والفلور، والكالسيوم، والبوتاسيوم، والألومينا، كما توجد في المملكة فرص محتملة من مختلف المنتجات المعدنية الأخرى، كأحجار البناء، واليورانيوم، والمعادن الصناعية المختلفة بما في ذلك البنتونيت، والزركون.

ولتحقيق الطموح بصورة كاملة بحلول عام 2035م، فثمة حاجة إلى إجراء تحوّل في هذا القطاع، ويهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى تطوير سلاسل القيمة المتكاملة لتحقيق أقصى قدر من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمملكة من الموارد المعدنية، مما يتطلب تسريع التنمية في مجال استكشاف المعادن واستخراجها، وتعمل المملكة -بالتزامن مع ذلك- على سدّ الثغرات الرئيسية في الصناعات الوسيطة والصناعات التحويلية في سلسلة القيمة.

وتنقسم الأدوار الرئيسية للبرنامج في قيادة هذا التحوّل إلى شقين: تمكين التنمية التي يقودها القطاع الخاص، وأن يكون ذلك -بحد أدنى- عاملاً مساعداً في الصناعات الأساسية تحت التطوير في سلاسل القيمة الأساسية؛ للمساهمة في تجاوز العوائق التي تقف حيال نموها.

وإن التحول الرئيسي الأول المطلوب يتعلق بحوكمة القطاع والتمكين المؤسسي، وذلك من خلال تنظيم القطاع بفاعلية وكفاءة، ومما أُنجز في هذا الشأن: تعديل نظام الاستثمار التعديني وإعداد لوائح تنفيذية، وسيسهم ذلك في:

1. تحسين جاذبية القطاع.
2. تعزيز إيرادات الدولة.
3. تطوير المجتمعات المحلية وتحقيق استدامة القطاع.

وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج بتطوير العمليات لتصبح أكثر سلاسة بما في ذلك آلية الحصول على التراخيص؛ لتحقيق أفضل المعايير العالمية فيما يتعلق بالوقت اللازم للحصول على ترخيص الاستكشاف خلال 30-90 يوماً، مما سيجعل هذه العملية أكثر شفافية وموثوقية للمستثمرين، كما سيتم وضع آلية عمل واضحة بين الجهات التنفيذية أثناء إعادة تصميم هياكلها التنظيمية، بالإضافة إلى عمليات التحول الرقمي، حيث يعمل البرنامج على جعل البيانات والمعلومات اللازمة متوفرة على شبكة الإنترنت، من خلال قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية ذات المستوى العالمي.

وسيعمل البرنامج كذلك على التركيز على رفع الاستدامة في القطاع، من خلال إصدار مبادئ واشتراطات وإرشادات محددة لعمليات الاستكشاف عن المعادن واستخراجها، مع تعزيز أنظمة الصحة والسلامة، وإعادة التأهيل من أجل التحفيز على خلق قطاع صديق للبيئة وأكثر أماناً، ليعمل ذلك بشكل متزامن كحافز للاستثمار عبر سلسلة قيمة، ولن يركز تشجيع الاستثمار على مشاريع سلسلة القيمة فقط، وإنما على تعزيز المحتوى المحلي في قطاع توريد السلع والخدمات أيضاً.

وسيمارس البرنامج أيضاً دوراً رئيسيّاً في تمكين البنية التحتية، وتطوير الكوادر والمواهب، وتوفير التمويل، كما سيدعم البرنامج الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية للتعدين، بما في ذلك: تأمين المياه المعالجة، ومد خطوط الأنابيب والطرق، وتوسيع شبكة الكهرباء، بالإضافة إلى تضمين الفرص المتاحة لمشروع سلسلة القيمة في مخططاتها الرئيسية في المناطق الصناعية، وسيكون هناك اهتمام بالتدريب وبرامج المنح الدراسية في الخارج في تخصصات محددة يحتاجها قطاع التعدين، وفي الوقت ذاته سيتوسع نطاق تطوير القدرات لتدريس تخصصات التعدين والجيولوجيا في الجامعات المحلية.

الطموح

تم تحديد طموح قطاع التعدين والصناعات المعدنية بأن يكون الركيزة الثالثة في الصناعة السعودية، وذلك بعد النفط والغاز، والصناعات الكيميائية، بما يحقق تطلعات رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال: تعظيم أثر القطاع على الناتج المحلي الإجمالي، ورفع نسبة مشاركة المحتوى المحلي، وتحسين الميزان التجاري، وتحقيق استدامة القطاع، وتحسين الممكنات التشريعية والاستثمارية في القطاع، وتوليد فرص وظيفية، وتنمية الكوادر الوطنية.

ويسعى القطاع إلى:

- توفير البيانات الجيولوجية اللازمة، من خلال إتمام أكثر من 50% من أعمال البرنامج العام للمسح الجيولوجي لمنطقة الدرع العربي.
- رفع الإنفاق على أعمال الاستكشاف للوصول إلى معدلات الإنفاق العالمي، وذلك من خلال استثمارات القطاع الخاص والدعم المخصص من صندوق الاستكشاف المقترح إنشاؤه ضمن مبادرات القطاع.
- الانتهاء من إعداد نظام الاستثمار التعديني ولوائحه التنفيذية لتحقيق أهداف وتطلعات قطاع التعدين واستدامته؛ لتتسم بالوضوح والشفافية.
- تحسين تجربة المستفيد ورفع مستوى الرضا، من خلال تحسين الخدمات، وتوفير البيانات اللازمة بصيغة رقمية ودرجة عالية من الموثوقية، وتسهيل الوصول إليها، وتقليص مدة إصدار تراخيص الكشف إلى 60 يوماً.
- تعظيم القيمة المضافة للخامات المعدنية، من خلال تطوير سلاسل القيمة المضافة للصناعات المعدنية بمشاركة القطاع الخاص؛ لتوفير فرص استثمارية تقدر بأكثر من 100 مليار ريال.

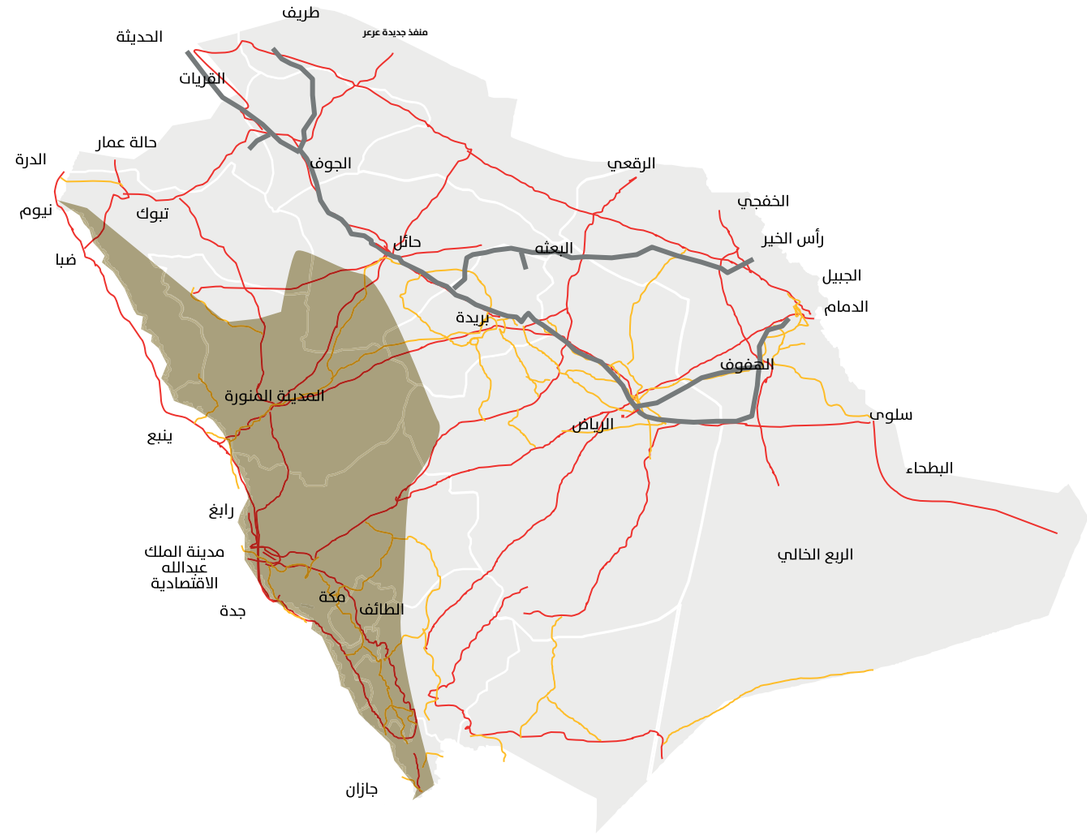

أبرز مبادرات محفظة قطاع التعدين

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
برنامج الاستكشاف المسرع	إطلاق برنامج لتطوير الرواسب المعدنية الواعدة من خلال تنفيذ برامج استكشاف ذات درجة عالية من الموثوقية، مما يساهم في زيادة الفرص الاستثمارية واستقطاب المستثمرين.	• المساهمة في زيادة حجم الإنفاق والاستثمار على الاستكشاف المعدني. • تسريع وزيادة أعمال الاستكشاف، والمساهمة في بناء قطاع الاستكشاف. • زيادة نسبة الفرص الاستثمارية الواعدة للمستثمر المحلي والأجنبي. • تفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة. • زيادة وتطوير الكفاءات الوطنية في أعمال الاستكشاف والتنقيب.
الشركة السعودية لخدمات التعدين	دعم تنمية الاستثمارات التعدينية، بما في ذلك: دعم مديريات التعدين، وتطوير إجراءات الرقابة والضبط في مواقع الرخص التعدينية، وذلك من خلال: استخدام وسائل رقابة متطورة وتقنيات حديثة، ودعم خدمات التحصيل للعوائد والغرامات.	• رفع مستوى التزام الشركات بمعايير البيئة والصحة والسلامة بما يخدم العاملين في القطاع والمجتمعات المحلية المجاورة. • رفع كفاءة المراقبة للموارد المستغلة، مما يساهم في زيادة إيرادات الدولة.
البرنامج العام للمسح الجيولوجي	توفير المعلومات والخرائط الجيولوجية بمقاييسها المختلفة، وعمل المسوحات الجوية متعددة الطرق والمسوحات الجيوكيميائية لكامل منطقة الدرع العربي؛ وذلك لدعم تسريع الاستثمار في الاستكشاف المعدني من خلال الحصول على المعلومات الجيولوجية الإقليمية الأساسية عالية الدقة، وإنشاء مركز متقدم لتحليل كافة المعلومات الجيولوجية يقوم بتحليل وتفسير ونمذجة البيانات الجيولوجية باستخدام أحدث تقنيات الذكاء الصناعي والذي يساهم في استكشاف تمعدنات جديدة، ويخدم التطور الحضري والعمراني وكافة مجالات علوم الأرض، كما تساهم المبادرة في نقل المعرفة والتأهيل، وإنشاء وحدة استراتيجية تعنى بالإشراف على عمل المبادرة والمبادرات الأخرى بهيئة المساحة الجيولوجية.	• توفير المعلومات الجيولوجية عالية الدقة والتي ستؤدي إلى جذب وزيادة الاستثمارات في قطاع التعدين لكي يصبح أحد الركائز الأساسية للاقتصاد في المملكة. • تعزيز الثقة في أعمال الاستكشاف ومخرجاتها وذلك بالمساهمة في توفير بيانات جديدة. • تحديد دلائل على وجود المكامن والرواسب المعدنية الواعدة في الدرع العربي. • زيادة وتطوير الكفاءات الوطنية في أعمال المسح الجيولوجي.

قطاع الصناعة

الصناعة في أرقام

ترتيب المملكة في إنتاج بعض المواد البتروكيماوية

المادة	المرتبة
إيثيلين جلايكول (MEG)	المرتبة الأولى عالمياً
إم تي بي إي (MTBE)	المرتبة الأولى عالمياً
إيثيلين (Ethylene)	المرتبة الثانية عالمياً
بولي كاربونيت (Polycarbonate)	المرتبة الثانية عالمياً
ميثانول (Methanol)	المرتبةالثالثة عالمياً
بولي بروبلين (Polypropylene)	المرتبة الثالثة عالمياً

إجمالي الناتج المحلي للتصنيع حسب القطاعات
(عند مستويات العام 2015، مليار دولار)

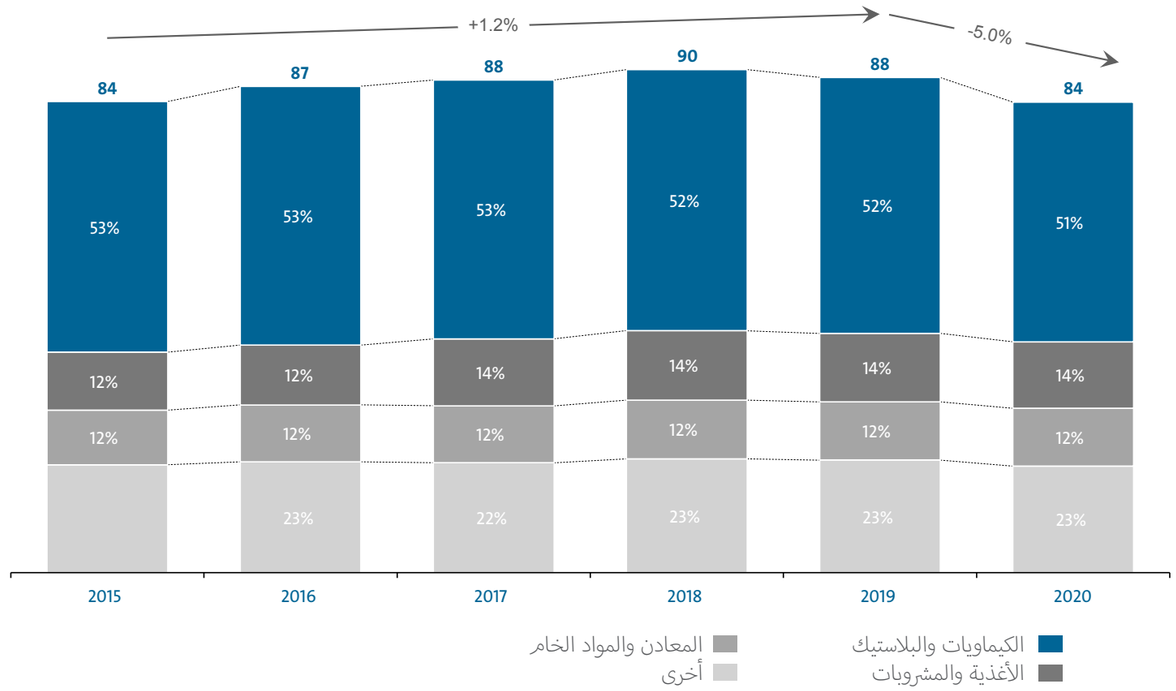

الصادرات غير النفطية (مليار دولار)

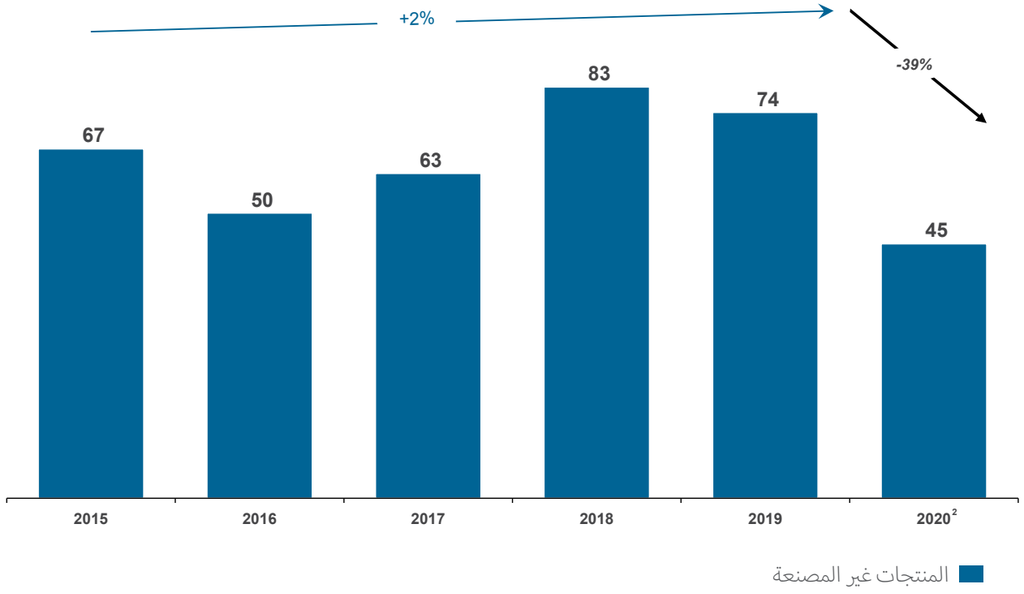

عدد التراخيص الصناعية الجديدة في المملكة (2020-2021)

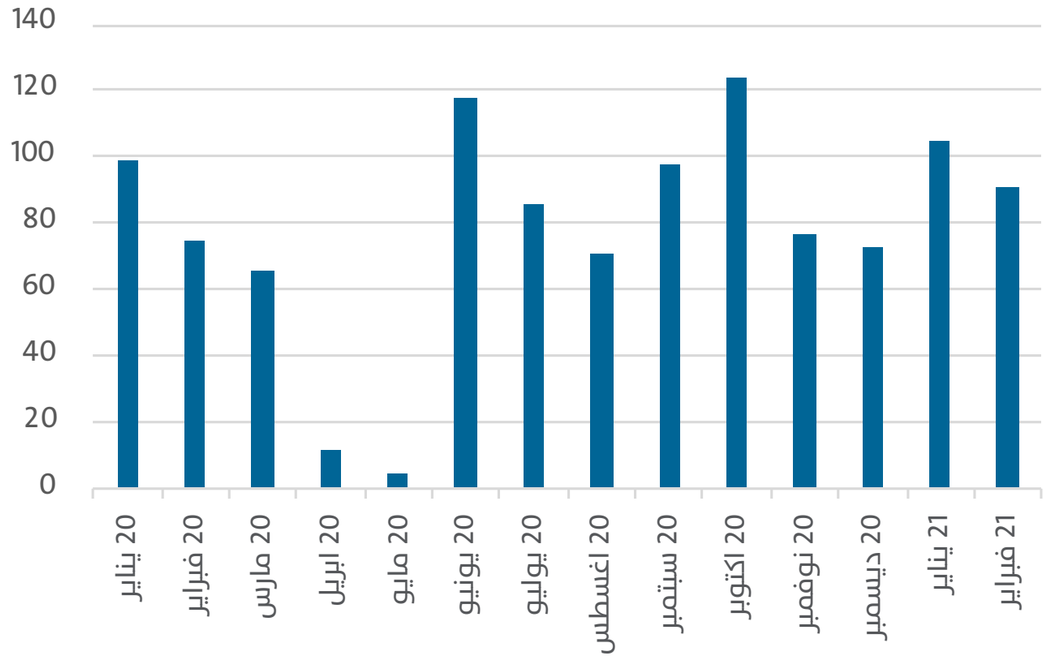

+10 آلاف مصنع

عدد المنشـــآت الصنـــاعية في المملكـة

100 ألف طن

سنوياً من الأسماك من خلال تقنيات الاستزراع السمكي

1.133 ترليون ريال

حجم الاستثمارات

129 مصنعاً

عدد المصانع الجاهزة في المدن الصناعية

30 مليار ريال

رأس مال بنك التصدير والاستيراد

105 مليار ريال

رأس مال الصندوق الصناعي

التحديات الأساسية

يواجـه قطـاع الصناعـة عـدداً مـن التحديـات الرئيسـية، والـتي يجـري العمـل مـن خـلال مبـادرات نوعيـة عـلى تجاوزهـا. ومـن أبرزهـا هـذه التحديات:

1. تمثّل الصناعات الأساسية حالياً حصّة كبيرة ومركّزة من سوق الصناعات السعودي، حيث يعتمد النمو والصادرات تقريباً على الصناعات التي تستفيد من مزايا ظرفية مرتبطة بتوفر الطاقة والمواد الأولية، وهي موارد تنضب بمرور الوقت.

لقد أرست المملكة أُسساً قوية في الصناعات الأساسية، وهي مستمدّة مباشرة من المزايا الظرفية لها، لا سيما البتروكيماويات والفلزات والمعادن، وأدى ذلك في عام 2016م إلى مساهمة القطاع الصناعي بنسبة 9% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (باستثناء أنشطة تكرير النفط)، وهي نسبة تقلّ بكثير عن متوسط بلدان مجموعة العشرين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ويتركّز القطاع الصناعي في المملكة بشكل كثيف في هذه الصناعات الأساسية، حيث تمثّل 56% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 71% من الصادرات، وتعتمد بشكل كبير على المزايا الظرفية للمملكة المتعلقة بالطاقة، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المملكة للتعجيل بتطوير قطاعات صناعية جديدة، لا تزال هذه الصناعات الأساسية تمثّل 82% من إجمالي النمو الصناعي منذ عام 2011م.

2. بعد فترة من النمو السريع بين عامي 2008 وَ 2011م، حدث بعض التباطؤ في النمو، وتأثر عدد من المؤشرات الرئيسية.

خلال السنوات الخمس الماضية، واجه القطاع الصناعي في المملكة تحديات كبيرة كما يظهر في عدد من مقاييس الأداء الرئيسية:

- كان الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية راكداً تقريباً مع نمو بنسبة 0.1% في عام 2016م.
- تراجعت القيمة الإجمالية لصادرات الصناعات التحويلية.
- ازدادت كثافة الطلب على الطاقة في القطاع الصناعي (استهلاك الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي).

3. درجة التقدم الصناعي والفرص المتاحة للتنويع في المملكة.

سلع المملكة التنافسية على الصعيد العالمي غير معقدة نسبياً وتتوفر بدائل لها، مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق والمنافسة، وبمحاذاة هذا التحدي تتوفر لدى المملكة فرص لإيجاد صناعات ذات قيمة مضافة عالية بما يحقق القفزة النوعية المطلوبة لبلوغ المستهدفات الاقتصادية للقطاع الصناعي.

4. القدرة التنافسية للصناعات التحويلية.

تُعد الخصائص التنافسية للمملكة حالياً منخفضةً نسبياً في الصناعات التحويلية، مع وجود نقاط قوة في المحاور المرتبطة بتكلفة الطاقة والعمالة والمواد الخام وحجم السوق المحلي، وإن انخفاض هذه الخصائص التنافسية بالنسبة للصناعات التحويلية هو بفعل: التغيرات في التقنية، وتكاليف النقل والإمداد، والتدفقات التجارية، والتقارب العام في القدرة التنافسية بين البلدان على الصعيد العالمي، مما يتطلب بذل مزيد من الجهود في تعزيز تنافسية الصناعات التحويلية، من خلال: تعزيز التكامل في سلاسل القيمة، والتركيز على الابتكار، ورفع القدرة على استقطاب الكفاءات واستبقائها، وتحسين الأنظمة والتشريعات، وتطوير الخدمات اللوجستية.

ما تم عمله

- صدور الأمر الملكي الكريم بإنشاء وزارة الصناعة والثروة المعدنية ليتضمن نطاق عملها تطوير قطاع الصناعة بما يحقق أهداف رؤية المملكة 2030.
- صدور الأمر الملكي الكريم بتحويل البرنامج الوطني للتجمعات الصناعية إلى المركز الوطني للتنمية الصناعية.
- تعديل النظام الأساسي لصندوق التنمية الصناعية ورفع سقفه التمويلي إلى 105 مليار ريال ليصبح الممكن المالي لقطاعات البرنامج الرئيسية.
- إطلاق بنك التصدير والاستيراد السعودي.
- تعديل تنظيم هيئة المدن الاقتصادية لعام 1431هـ لتصبح هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة.
- دعم توطين الصناعات البحرية في مدينة رأس الخير عن طريق مبادرات تطوير البنية التحتية.
- إنشاء المركز الوطني للمعلومات الصناعية لتوفير معلومات صناعية شاملة.
- البدء في تصدير منتجات الاستزراع السمكي لدول جديدة من بينها جمهورية روسيا الاتحادية ودولة سنغافورة وجمهورية الصين الشعبية، بالإضافة إلى إطلاق أول مزرعة رُبيان مستزرع بالنظام المغلق بالكامل في منطقة تبوك.
- قام البرنامج بتطوير استراتيجية صناعة الطيران، والتي تشمل القطاعين المدني والعسكري وذلك بالعمل مع الجهات ذات العلاقة، وقد شملت: رصد التحديات التي تواجه توطين القطاع، وحلول معالجاتها من خلال مجموعة من المبادرات النوعية. علماً بأن الاستراتيجية في مرحلتها الأولى تركز على توطين صناعة أهم مدخلات الإنتاج لقطاع صناعة الطيران، مثل: إنتاج مادة الألومونيوم والتيتانيوم، وذلك بالتعاون مع الشركات الوطنية القائمة.
- تم تطوير استراتيجية لقطاع الصناعات العسكرية التي تشمل دراسة التحديات التي تواجه القطاع، وكيفية تذليلها، كما حددت المجالات الصناعية والتقنيات العسكرية المستهدفة بناء على: الإنفاق المستقبلي المتوقع، والقيمة الاستراتيجية، والجاهزية لتنفيذ كل مجال. وستساهم الاستراتيجية في توجيه المستثمرين والشركات القائمة وزيادة الشفافية في القطاع.
- إطلاق مبادرة «صنع في السعودية»، والتي تقدم هوية موحدة للمنتجات والخدمات السعودية لترويجها محلياً وعالمياً.

التطلعات

- تنمية القطاع الصناعي كأحد دعامات الاقتصاد السعودي، وتحفيز القطاع ليسهم في رفع مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال: التوسع في الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، وتطوير وتوطين الصناعات الواعدة والتنافسية كالصناعات العسكرية وصناعة السيارات والأغذية والأدوية، ورفع جودة البنية التحتية.
- حماية الصناعة الوطنية من الإغراق والمنافسة غير العادلة، ورفع كفاءة المنتجات المحلية للمنافسة إقليمياً وعالمياً، مما يسهم في: نمو القطاعات الصناعية الواعدة، وتعزيز الصادرات.
- تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد، من خلال: رفع نسبة مساهمة المصنّعين المحليين في المشتريات الحكومية والنفقات الرأسمالية والتشغيلية للشركات الحكومية في القطاع الصناعي، وتنمية رأس المال البشري وتدريب الأيدي العاملة، وجذب الاستثمارات لتوطين الصناعات في المملكة.
- تحقيق الأثر الاقتصادي الإيجابي من توطين عدد من الصناعات وتحفيزها بما يدعم جهود المملكة في تجاوز الأزمات الاقتصادية، ومما تتضح معه أهمية دعم الصناعات المرتبطة بالأمن الغذائي، والأمن الطبي والدوائي.
- تطوير ممكّنات نوعية تشمل: إنشاء مناطق صناعية واقتصادية خاصة، ورفع جودة المدن الاقتصادية والصناعية، وتحسين الأنظمة والتشريعات؛ لرفع التنافسية، وجذب مزيد من الاستثمارات الإقليمية والدولية.

الطموح

الآلات والمعدات:

أن تكون صناعة الآلات والمعدات من ضمن الصناعات الرائدة في المملكة العربية السعودية، من خلال: إنشاء شركات وطنية تنافس عالمياً في مجال التقنيات الرئيسية الناشئة، وتوطين السلاسل القيمية وزيادة نسبة الصادرات.

السيارات:

جذب مصنّعين عالميين لإنتاج سيارات محلية، ودعم رواد الأعمال المحليين في تطوير صناعة السيارات.

الأدوية:

تحسين أداء توطين صناعة الأدوية في السوق السعودي الذي يتجاوز قيمته 30 مليار ريال، من خلال: توطين 40% من قيمة السوق المحلي، والتركيز على دعم توطين المنتجات الأكثر تطوراً، بما يهدف إلى جعل المملكة جهة تصنيع رائدة ومبتكرة ومصدّرة لأسواق منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ودول منظمة العالم الإسلامي بحجم أسواق يتجاوز 400 مليار ريال.

الأجهزة والمستلزمات الطبية:

تطوير صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية، ودعم الأمن الدوائي، ورفع نسبة توطين صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية إلى 15%، والتي تشمل: المستلزمات الطبية الاستهلاكية، والأجهزة البسيطة والمتوسطة وعالية التعقيد.

الأغذية:

أن تكون المملكة العربية السعودية مركزاً إقليمياً للصناعات الغذائية، من خلال تطوير تجمعات متخصصة للصناعات الغذائية تربط بين المصنّعين وسلاسل الإمداد (مثل: القطاع الزراعي، والخدمات اللوجستية الداعمة)، تهدف إلى زيادة تنافسية المصانع المحلية لتلبية 85% من الطلب المحلي على الصناعات الغذائية النهائية، والمساهمة في تحسين مستوى المملكة في الأمن الغذائي، والاستفادة من الموارد الطبيعية، مع ضمان الاستدامة البيئية لإنتاجٍ عالي الجودة، وزيادة مساهمة القطاع في الإنتاج المحلّي، وتوطين ما يمكن تصنيعه محلياً من واردات المملكةً من المنتجات الغذائية النهائية التي بلغت في عام 2018م أكثر من 50 مليار ريال.

الاستزراع المائي:

الاستفادة من الموارد الطبيعية مع ضمان الاستدامة البيئية لإنتاجٍ عالي الجودة، وزيادة مساهمة قطاع الاستزراع المائي في الإنتاج المحلّي بأكثر من 7 أضعاف من خط الأساس عامً 2016م، واستبدال 65% من واردات المنتجات غير المطابقة للمعايير والمقاييس عبر رفع الإنتاج إلى 600 ألف طن، وزيادة نسبة التوطين إلى 50% في الوظائف النوعية، بالإضافة لمضاعفة استثمارات القطاع الخاص بما يرفع الطاقة الإنتاجية لقطاع الاستزراع المائي.

الطيران:

تعظيم وتعزيز الإمكانيات القائمة في مجال الصيانة الدورية للطائرات المدنية والعسكرية وصيانة المحركات، كما تركز استراتيجية صناعة الطيران في المرحلة الأولى على تطوير القدرات في صناعة المواد الأولية، مثل: تصنيع صفائح الألمنيوم والتيتانيوم؛ لاستخدامها في تصنيع الطائرات.

البحرية:

بناء صناعة بحرية مستدامة ومنافسة على المستوى الإقليمي، من خلال تعظيم سلسلة القيمة الكاملة للاستفادة من مخرجات الصناعات الأخرى كالصناعات التعدينية وصناعة الآلات والمعدات، وتلبية الطلب المتنامي في السوقين المحلي والإقليمي.

مصادر الطاقة المتجددة:

أن تكون صناعة معدات الطاقة المتجددة من ضمن الصناعات الرائدة في المملكة، من خلال: توطين السلاسل القيمية، وزيادة نسبة الصادرات وصولاً للريادة العالمية، بما يسهم في خلق الوظائف والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

الكيماويات الأساسية والوسيطة:

تعتزم المملكة الحفاظ على مكانتها العالمية الرائدة في صناعة الكيماويات الأساسية، وتحفيز النمو في صناعة الكيماويات الوسيطة، وتوطين منتجات إضافية في سلسلة القيمة؛ لدعم التصدير، وضمان وفرة هذه المنتجات كمدخلات لصناعة الكيماويات المتخصصة والتحويلية.

الكيماويات المتخصصة:

تطوير وتوطين عوائل مختلفة من المنتجات المتخصصة لزيادة القيمة المضافة وخفض الاستيراد، وستدعم هذه المنتجات تطبيقات مختلفة في الصناعات الأخرى، مثل: صناعات الأدوية والأغذية وغيرهما.

البلاستيك والمطاط:

رفع الطاقة الإنتاجية الحالية، وتطوير منتجات عالية الأداء وتطبيقات متقدمة لتغطية السوق المحلي والإقليمي، ودعم الصناعات الاستراتيجية الأخرى، مثل: الصناعات العسكرية، وصناعة السيارات، وصناعة الطائرات.

العسكرية:

توطين 50% من الإنفاق العسكري والأمني على المعدات والمنظومات العسكرية وخدمات الصيانة والإصلاح.

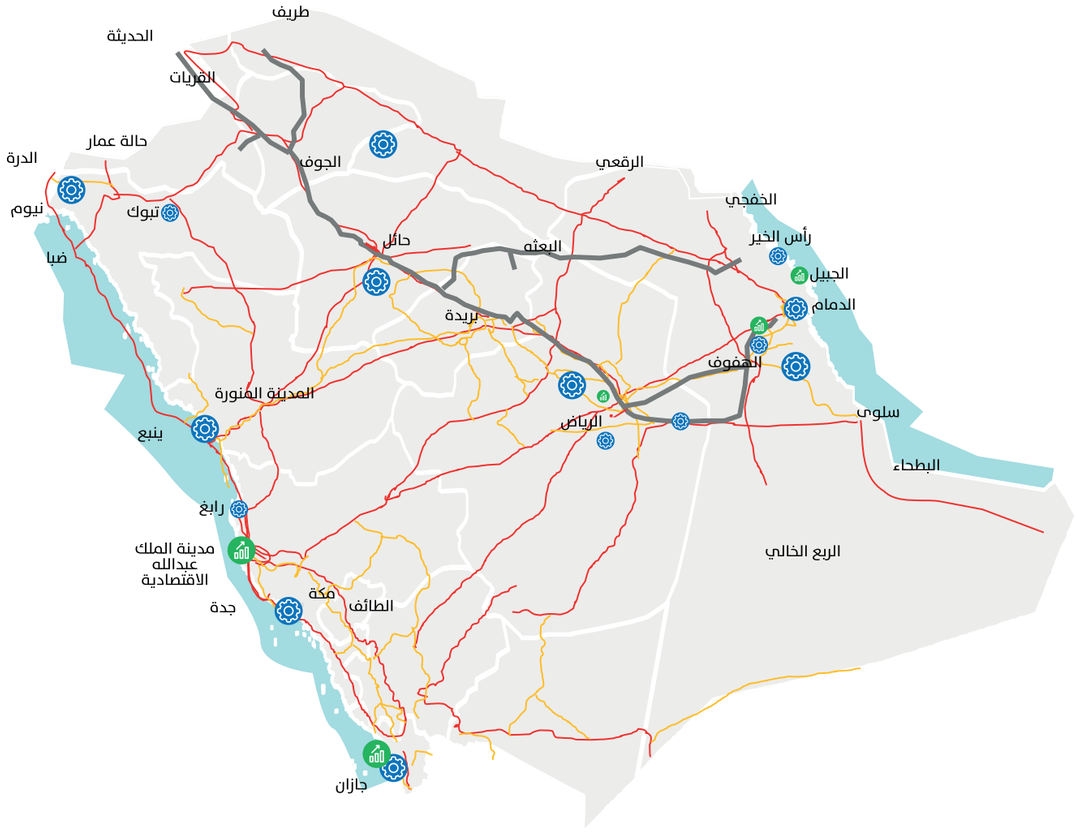

أبرز مبادرات محفظة قطاع الصناعة

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
صندوق تمكين التجمعات الصناعية	إنشاء صندوق يهدف إلى تحفيز نمو التجمعات الصناعية، من خلال العمل المستمر على إدخال استثمارات مُمكّنة وضخمة عبر تقديم مزيج من المشاركة في الملكية والمِنح غير المستردة، بحيث تركز الاستثمارات المُمكّنة على مجموعة من الفئات، هي: مكوّنات سلسلة القيمة، والدعم الفني واللوجستي، والابتكار، والبنية التحتية الخاصة بالتجمعات داخل المملكة.	• زيادة الاستثمارات في الصناعات الواعدة.
تحويل مناطق في عدد من المدن الصناعية القائمة إلى تجمعات غذائية متخصصة	تحويل مناطق في عدد من المدن الصناعية القائمة إلى تجمعات للصناعات الغذائية، وإطلاق خدمات سلاسل الإمداد للصناعات الغذائية ومرافق وبنى تحتية مخصصة (One stop shop) لتجمعات الصناعات الغذائية.	• المساهمة في رفع تنافسية قطاع الصناعة عبر رفع القدرات وتوفير بنى تحتية أساسية متخصصة في الصناعات الغذائية. • زيادة المنتجات المحلية الغذائية النهائية. • زيادة عدد شركات الأغذية المحلية والشركات الرائدة عالمياً.
البنية التحتية للكيماويات المتخصصة (المناطق الصناعية)	هندسة وتوريد وإنشاء وتجهيز وتركيب وتأثيث مجموعة الخدمات المشتركة والمرافق الخدمية، وتتضمن: شبكات المياه والكهرباء، وممرات الأنابيب والبخار والغاز، وقنوات التبريد بمياه البحر، والأنظمة الأمنية، والتدريب والبرامج، والتراخيص، وأنظمة مكافحة الحرائق، والمعدات؛ لتهيئة البيئة الصناعية بالجبيل الصناعية لاستقطاب وتمكين صناعات الكيماويات المتخصصة.	• زيادة الاستثمارات للقطاع الخاص، والفرص الاستثمارية بمجال الكيماويات الخاصة. • زيادة إنتاج المواد الأساسية والوسيطة والمتخصصة والتحويلية. • تعظيم القيمة المضافة للصناعات البتروكيماوية. • تمكين الصناعات الواعدة كالسيارات والصناعات العسكرية. • رفع نسبة المحتوى المحلي.
تأسيس وتشغيل المركز الوطني للمعلومات الصناعية	إنشاء وتشغيل مركز وطني للمعلومات الصناعية يسهم في جمع البيانات الصناعية من الجهات ذات العلاقة وتحليل جودتها وتصنيفها حسب المعايير العالمية؛ لبناء قاعدة بيانات للمنشآت والمنتجات الصناعية، ولوحات معلومات وتقارير لقياس المؤشرات الصناعية والاقتصادية، ودليل وطني للمنتجات، ليكون المركزُ بذلك مركزَ المعرفة الصناعية الموثوق به في المملكة، والمساهم في تطوير شفافية السوق، وتعزيز ثقة المستثمرين وصناع القرار.	• توفير بيانات صناعية متكاملة ومدمجة عبر مركز موحد. • إتاحة الإحصاءات الصناعية عبر لوحات البيانات. • إتاحة الخدمات الرقمية المبتكرة.
تطوير المفارخ لدعم صناعة الاستزراع المائي	تطوير مفارخ وطنية لأسماك المياه المالحة وأسماك المياه الداخلية والربيان لضمان توفر احتياطي مدخلات الاستزراع المائي من اصبعيات ويرقات الأسماك والربيان وضمان خلوها من الأمراض، بالإضافة للتأكد من تكيفها مع بيئة المملكة وتطوير سلالات الأحياء المائية عن طريق تطبيقات الأبحاث.	• تقليل تكلفة الإنتاج. • رفع نسبة ضمان الأمن الحيوي لمشاريع الاستزراع المائي. • رفع نسبة المحتوى المحلي.

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
تطوير سلاسل الإمداد المحلية	إنشاء قاعدة بيانات ومنصة لتحليل المنتجات المرتبطة ببعضها حسب سلسلة التوريد، بالإضافة إلى مواءمة ترميز المنتجات (codification) ومواصفات المنتجات وإجراءات تأهيل الموردين من المصانع لدى الشركات.	• زيادة نسبة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية. • مواءمة إجراءات التأهيل لدى الشركات. • مواءمة المواصفات والمقاييس لدى الشركات.
تطوير قدرات التصدير للمنشآت السعودية	رفع معرفة المنشآت السعودية بأفضل ممارسات التصدير وبسياسات وإجراءات التصدير في المملكة والأسواق ذات الأولوية، بالإضافة إلى مساعدة المنشآت في تعزيز ورفع الجاهزية التصديرية وزيادة تنافسية منتجاتها عالمياً، وذلك من خلال: برنامج تدريب ومساعدات مالية واستشارية ووضع آلية لها، والمساعدة في حل العوائق التصديرية، وتحديث الاستراتيجيات ذات الصلة، وتطوير القدرات الداخلية لتقنية المعلومات للمساهمة في تقديم أفضل الخدمات للمصدرين، والذي يساهم في تعزيز قيمة الصادرات للصناعات الواعدة.	• تعزيز قيمة الصادرات للصناعات الواعدة.
تحسين الأنظمة والبيئة التشريعية في قطاع الصناعة	تحسين الأنظمة والبيئة التشريعية في وزارة الصناعة والثروة المعدنية ومنظومة الصناعة والثروة المعدنية من خلال عدد من المحاور، أبرزها: وضوح رحلة المستثمر الصناعي في القطاعات الاستراتيجية وكافة الأنظمة والتشريعات المرتبطة بها، وضمان بيئة تشريعية تحفز الاستثمار في القطاع الصناعي وتحمي المنافسة العادلة، وضمان أنظمة وتشريعات تساهم في تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها البرنامج، والإسهام في تحقيق استراتيجية الصناعة الوطنية، ورفع مؤشرات التنافسية، ومعالجة تحديات القطاع الخاص الصناعي، وتحسين آليات الحوافز والإعفاءات المالية للاستثمارات الصناعية، وتقديم الخدمة للمستثمر الصناعي عبر منفذ واحد يحوي كافة الجهات مقدمة الخدمات.	• زيادة عدد المستثمرين في القطاع الصناعي. • حماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة للمنتجات المستوردة. • رفع نسبة المحتوى المحلي. • تقليل المخاطر التنظيمية على القطاع الصناعي • تحسين الكفاءة التشريعية والمالية للمنشآت الصناعية.

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
استقطاب وتحفيز الاستثمارات في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة	تطوير وإطلاق برامج تحفيزية لدعم الجهات المشرفة على المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، وذلك ضمن جهود استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتوطين الاستثمارات المحلية، وتنمية السياسات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	• تعزيز جذب واستدامة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في جميع القطاعات الاستراتيجية المستهدفة بالمدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، وذلك من خلال ما سيتم توفيره من برامج وحوافز قطاعية، مع مراعاة استقطاب وتمكين رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. • استقطاب وتنمية الاستثمارات النوعية في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، من خلال ما ستقوم به هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة من أعمال دعم الأنشطة التسويقية للجهات المشرفة وتوفير الحوافز التسويقية الموجهة. • المساهمة في تعزيز جاذبية الاستثمار بالمملكة على المستوى الإقليمي والدولي عبر دعم جهود الجهات المشرفة في التسويق والوصول لأكبر عدد ممكن من الشرائح والقطاعات الاستراتيجية المستهدفة في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة.
دعم البحث والتطوير لتحسين إنتاجية الاسترزاع المائي	تعزيز إنتاجية مخرجات الاسترزاع المائي، بالتعاون مع المؤسسات البحثية الشهيرة محلياً ودولياً للقيام بدراسات بحثية لإدخال أنواع جديدة لها أثر اقتصادي كبير، وتطوير أنظمة الأعلاف، وإنشاء مركز لأبحاث صحة وتربية الأحياء المائية.	• إدخال أنواع جديدة من الأسماك ذات جدوى اقتصادية. • تطوير تركيبات علفية، وتقنيات تسهم في خفض تكاليف الإنتاج. • إنشاء مركز متخصص للأبحاث.
توطين الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية (المرحلة الثانية والثالثة)	بعد إتمام مبادرة توطين الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية (المرحلة الأولى)، تأتي (المرحلة الثانية والثالثة) من هذه المبادرة لتتم فيها دراسة المنتجات بتعمق، وتحديد أوجه التحديات وفرص الاستثمار الممكنة. وستكون الاستراتيجية مبنية على دعم المصنّعين المحليين، واستقطاب المستثمرين الأجانب.	• دعم المصنّعين المحليين واستقطاب المستثمرين الأجانب وتمكينهم، بما يسهم في الاستمرارية واستدامة الإنتاج، وتنمية وتنويع الاقتصاد السعودي.

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
تصميم الحوافز الصناعية وحوافز التجمعات الصناعية	تحديد الإصلاحات التي يجدر إدخالها على الحوافز الحالية المقدمة للصناعة، وتحديد وتفصيل واقتراح حوافز جديدة على مستوى قطاع الصناعة وعلى مستوى التجمعات الصناعية، والتي من شأنها جذب الاستثمارات الرئيسية بما يدعم أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة، بحيث يتم إعداد «محفظة» حوافز محدثة للصناعة مما يزيد من الجاذبية للاستثمار وتوفير الشفافية واليقين للمستثمرين، وتحقيق المواءمة مع نتائج الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وتوفير مقاييس واضحة للتقييم والرصد المستمر للعوائد المحققة للمملكة.	• زيادة الجاذبية للاستثمار وتوفير الشفافية والوضوح للمستثمرين.
بناء القدرات المؤسسية للجهات القائمة على المواصفات والمقاييس الصناعية	تطوير القدرات الفنية الخاصة بالمقاييس الصناعية لأهم الجهات في المملكة (الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والهيئة العامة للغذاء والدواء، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والمركز الوطني للتنمية الصناعية)، وذلك عن طريق توفير برنامج تدريب متخصص في مقاييس الجودة من نواحي السياسات واللوائح، وذلك بالشراكة مع الجهات العالمية الرائدة عن طريق مختصين للمساعدة في وضع السياسات والمنهجيات لبناء القدرات وتقديمها.	• تطوير القدرات الفنية الخاصة بالمقاييس الصناعية للجهات ذات العلاقة، والرفع من الإمكانيات الفنية البشرية، مما يؤدي إلى: توطين الصناعات الواعدة في القطاعات غير النفطية.
السياسة التجارية للتصنيع	تحديد متطلبات السياسة التجارية لدعم الاستراتيجية الصناعية الوطنية في كل تجمع صناعي للوصول إلى الأسواق المستهدفة، وبناء التدابير غير الجمركية لحماية المنتجات الوطنية من تنامي الواردات الأجنبية غير المبرر، وسياسات الحماية المقترحة للمفاوضات التجارية المعلقة أو المقبلة، وسياسات الحماية المقترحة للمفاوضات التجارية المستقبلية مع أسواق التصدير المستهدفة وسياسات ومعايير نقل وتخزين وتغليف وتداول السلع والمنتجات الصناعية، وسياسات وضوابط تشجيع استيراد المواد الأولية وإعادة تصديرها كمنتجات نهائية أو نصف نهائية، وسياسات تشجيع نقاط البيع والتجزئة للمنتجات الوطنية، وتنظيم اقتناء وتداول المعدات الصناعية، وسياسات استيراد المواد الأساسية والمنتجات نصف المصنعة وبيانات المنشأ ومكافحة الغش التجاري وحماية الملكية الفكرية، وسياسات تقييد تصدير المواد الأساسية والمدخلات الصناعية والموارد المكتسبة، وسياسات إدارة المخاطر واستدامة التوازن في العرض والطلب من السلع والمنتجات الصناعية في الأسواق المحلية.	• انخفاض الواردات الأجنبية وزيادة صادرات المملكة من المنتجات الوطنية.

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
تطوير نماذج العمل في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة	تطوير نماذج العمل وآلية بناء الشراكات الاستراتيجية داخل المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، والموانئ الحالية والمستقبلية التابعة لها، لخلق مناخ استثماري تنافسي ومحفز لمزيد من استثمارات القطاع الخاص والشراكات الاستراتيجية، وتسهم المبادرة -في ضوء ما سيتم تطويره من نماذج للعمل وآليات مشاركة القطاع الخاص داخل المدن الاقتصادية والمناطق الاقتصادية الخاصة- في تعزيز مشاركة هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة في المبادرات والحملات الوطنية المجتمعية، واستحداثها لحملات ومبادرات وطنية في هذا المجال؛ وذلك بغرض تعميق الأثر فيما يتعلق بمجال المسؤولية الاجتماعية وتحسين معدلات جودة الحياة داخل المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، والقرى والمحافظات المحيطة بها.	• تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين القطاع العام والخاص. • تعزيز معدلات التبادل التجاري والتنافسية اللوجستية. • تحفيز عدد أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية. • رفع معدلات جودة الحياة في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، والقرى والمحافظات المحيطة بها.
تأسيس البنية التشريعية والتنظيمية والإعلامية لمراكز فصل البلازما	إعادة هيكلة البنية التشريعية لمشاريع البلازما، والتي تشمل الأنظمة والتشريعات والاشتراطات الخاصة سواء بجمع أو فصل أو نقل أو تخزين أو تصنيع مشتقات البلازما، ومراجعة شروط وآلية تراخيص مراكز تجميع البلازما؛ وذلك لتعزيز جودة وكمية إمدادات البلازما، بالإضافة إلى مراجعة شروط وآلية التفتيش ومتطلبات التصنيع الجيد لمراكز ومصانع مشتقات البلازما لتوطين فصل البلازما؛ وذلك لتلبية كامل الاحتياج في أنحاء المملكة والمساهمة في توطين تصنيع المواد الأولية لمشتقات البلازما لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما تشمل إعداد الشروط والمتطلبات الفنية لبنوك الدم بغرض المشاركة بالبلازما الفائضة عن الاحتياج حيث لا توجد آلية لمشاركة الفائض من البلازما في بنوك الدم، وكذلك إعداد خطة إعلامية تثقيفية للمتبرعين ببلازما الدم وإطلاقها لرفع الوعي بأهمية التبرع ببلازما الدم.	• الاكتفاء الذاتي من منتجات البلازما.

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
استدامة الصناعة	دراسة وتطوير خطة لتنفيذ منتجات وحلول متكاملة لتعزيز استمرارية المصانع القائمة المتعثرة وتجنيبها الإفلاس الذي قد يحدث بسبب تغيير أو تحديث التشريعات والأنظمة واللوائح، وتساهم هذه المبادرة في الحفاظ على استدامة القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية المندرجة تحت هدف الصناعات الواعدة، وستساهم المبادرة في تطوير الآليات والمعايير اللازمة لتحديد المصانع المتعثرة وأولويات الدعم ووضع دراسة مفصلة للمنتجات التمويلية الحالية والمنتجات المقترحة سواء كانت مالية أو تدريبية أو إدارية، ومن خلال هذه المبادرة سيتم تطوير آلية حوكمة للربط بين الوزارة والجهات ذات العلاقة التي تساهم في تسهيل عملية تطبيق الحلول المتاحة والمنتجات المقترحة على المصانع المتعثرة. ولتطبيق الحلول سيتم وضع خطة زمنية لضمان عملية تنظيم الدعم وفق الأولويات المحددة سابقاً. وتهدف المبادرة إلى: تقديم الخدمات الصناعية للمستثمرين، واستدامة المصانع، وجذب الاستثمارات الصناعية من خلال تطوير الحلول المتاحة للدعم.	• الحفاظ على الشركات الصناعية من الإفلاس. • الحفاظ على وظائف السعوديين في المصانع المتعثرة. • الحفاظ على مكانة المملكة في جذب الاستثمارات ونموها. • رفع مؤشر تنافسية القطاع الصناعي السعودي. • رفع نسبة المحتوى المحلي.
اللوائح التنظيمية للمدن والمناطق الاقتصادية الخاصة	إعداد وإصدار اللوائح التنظيمية والقواعد والتشريعات المواكِبة لنطاق عمل تنظيم هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة ودورها التشريعي في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، والتي تكفل تنظيم الممارسات في القطاعات المستهدفة في المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة؛ وذلك لتعزيز معدلات جودة الحياة بها، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للقاطنين والمستثمرين والزوار.	• المساهمة في تعزيز البيئة والأدوات التنظيمية في القطاعات المستهدفة بالمدن والمناطق الاقتصادية الخاصة، ومن ثم تعزيز ثقة المستثمرين والقاطنين والزوار، وذلك من خلال توفير مستويات أعلى لجودة الحياة وسهولة ممارسة الأعمال، مما سيحفز جذب وضخ المزيد من استثمارات القطاع الخاص.

قطاع الخدمات اللوجستية

الخدمات اللوجستية في أرقام

الطيران

%91

نسبة عدد السكان على بعد **120** دقيقة بالسيارة عن أقرب مطار

%95 %90 %95 %100

8 دولية **5** إقليمية **14** محلية

البحر

10 موانئ

9 حكومية **1** قطاع خاص

سكك الحديد

3 خطوط قطارات

قطار: الحرمين السريع | الشمال-الجنوب | الدمام-الرياض

الطرق

147,098 km

8,501 km طرق سريعة

1,833 km الطرق الحضرية السريعة

35,863 km الطرق المزدوجة

9,199 km مسار واحد

100 (1)

ترتيب المملكة في الربط البري

100 (1) 90.1(23) 88 (32) 87.1 (34)

النقل العام

211 بين المدن

85 خط الدمام -الرياض-جدة

التحديات الأساسية

يواجه قطاع الخدمات اللوجستية عدداً من التحديات الرئيسية، والتي يجري العمل من خلال مبادرات نوعية على تجاوزها. ومن أبرزها هذه التحديات:

1. البنى التحتية:

- بعض الأصول اللوجستية الأساسية -والتي تشكل نقاط ربط محورية بين المملكة والعالم- مزدحمة ومقيدة من حيث طاقتها الاستيعابية، ويتزامن هذا التحدي مع تدنٍّ ملحوظ في جودة بعض هذه الأصول، مما قد يُصعب رفع حجم البضائع المتناولة وعدد الركاب العابرين، تماشياً مع طموح رؤية المملكة 2030.
- تدني قدرة الأصول اللوجستية القائمة على ربط المملكة بشكل فعّال مع أهم مراكز النشاط الدولي.
- ضعف في المناطق اللوجستية ومنصات الربط بين الأنماط المختلفة، والذي يظهر من خلال محدودية عدد المناطق اللوجستية.

2. تشريعية/ إجرائية:

- فجوات في التخطيط المتكامل، والتخطيط بين الأنماط، مما يؤدي إلى ضعف في الارتباط بين الأصول اللوجستية الأساسية، ويُضعف أداء شبكة النقل من حيث زيادة وقت شحن البضائع، ورفع تكلفة الشحن.
- تعدد المنصات الرقمية المعنية بقطاع النقل والخدمات اللوجستية، دون التكامل بينها، وعدم وجود منصة واحدة تسهل تتبع البضائع من المصدر إلى المستهلك.
- تدني الكفاءة التشغيلية للأصول اللوجستية، والذي يتضح في طول فترة الشحن الدولي.
- ضعف الإطار التشريعي للقطاع، وغياب بعض التشريعات الأساسية التي ترفع كفاءة القطاع (مثلاً: غياب لوائح مخلصي الشحن البحري)، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الشحن الدولي إلى المملكة.
- ضعف آلية تطوير الكفاءات ورأس المال البشري فيما يخص قطاع النقل والخدمات اللوجستية.

3. هيكلية:

- حوكمة قطاع النقل متشعبة ومجزأة على عدد من الجهات ذات الصلة داخل وخارج المنظومة، مما يُصعب التخطيط الشامل واتخاذ القرار السريع.
- ضعف تحديد وجهة موحدة للقطاع بطريقة منهجية ومنظمة، مما يصعب عملية إعداد استراتيجيات قطاعية متوائمة، أو على المستوى المناسب، وينتج ذلك عن مستوى تنسيق دون المستوى الأمثل بين مختلف أنماط النقل.

ما تم عمله

يشهد القطاع تحركات نشيطة على عدد من المحاور الرئيسية، والتي تشمل تعزيز نموذج الحوكمة من خلال:

- إشراك القطاع الخاص في إدارة وتشغيل بعض عمليات الموانئ (عقود الإسناد في ميناء جدة الإسلامي، وميناء الملك عبدالعزيز بالدمام) بمجموع استثمارات يبلغ 16 مليار ريال.
- إطلاق مبادرة المنصات اللوجستية.
- فتح 5 خطوط مباشرة لشحن وتصدير المنتجات الوطنية وجذب حصة سوقية إضافية من عمليات "المسافنة" مع أنحاء مختلفة من العالم، مثل: القرن الإفريقي ودول جنوب شرق آسيا، مما ساعد في زيادة حصة المسافنة الإقليمية.
- تقليص مدة الفسح الجمركي من 288 ساعة إلى 9 ساعات.
- إنشاء لجنة الخدمات اللوجستية لتكون مرجعاً لأي إجراء يؤثر على كفاءة القطاع اللوجستي.
- الشروع بإصلاح حوكمة قطاع الطيران من خلال تخصيص عمليات تشغيل المطارات السعودية (ابتداء من عام 2016م)، مما ساعد على خصخصة مطار الملك خالد الدولي بالرياض، ومطار الملك فهد الدولي بالدمام، وكذلك خصخصة خدمات المناولة الأرضية واللوجستية.
- تم دمج الشركة السعودية للخطوط الحديدية والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية لتصبح جهة واحدة، تعنى بتشغيل القطاع السككي.
- استثمرت المملكة مبالغ كبيرة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية (أكثر من 400 مليار ريال في السنوات العشر الماضية)، وخاصةً في مشروعات البنية التحتيّة، كتطوير الطرق والموانئ وخطوط السكك الحديدية والمطارات، مما أدّى إلى إيجاد شبكة قوية تتمتع بتغطية ممتازة لكافة أنحاء الدولة.
- سمحت هذه البنية التحتية بنقل عدد متنامٍ من الركاب (103.3 مليون مسافر عبر المنافذ الجوية) والبضائع (9.0 مليون حاوية شحن في 2019م).

وقد خَطا قطاع الخدمات اللوجستية خطوات مهمة في رفع الأداء التشغيلي، وتحسين أداء القطاع، ومما تم في ذلك:

- رقمنة العمليات، وتقليل نسبة عمليات التفتيش اليدوي (مثل: منصة فسح)، وتحسين اللوائح التشغيلية (أنظمة إدارة الشاحنات، والموافقات الآلية، والتوثيق الميسر)، وتسهيل العمليات داخل الميناء، مما أسهم في تقدم المملكة 72 مركزاً في مؤشر التجارة عبر الحدود بعام 2019م.
- إجراء العديد من الإصلاحات التنظيمية التي قللت من مدة بقاء الحاويات، وأدت إلى ارتفاع أحجام المناولة، خصوصا المسافنة عام 2020.
- افتتاح صالات مطارات جديدة، في مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة، ومطار عرعر، وغيرهما.
- تحديد حوكمة جديدة لقطاع النقل والخدمات اللوجستية في الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، والانتهاء من استراتيجياتٍ قطاعيةٍ متوائمةٍ مع الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

- تحقيق المملكة المرتبة الخامسة بمؤشر أسرع الدول في التعامل مع سفن الحاويات مما يساهم في تحسين إنتاجية مناولة الحاويات.
- افتتاح منفذ جديدة عرعر لرفع مستوى التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق.
- تدشين مشروع ميناء الملك عبدالله بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية كأول ميناء سعودي يتم تطويره وتشغيله بملكية كاملة من قبل القطاع الخاص، وذلك بالتنسيق مع الشركاء والجهات المعنية من القطاعين الحكومي والخاص.
- حصول المملكة على المرتبة العشرين عالمياً، والأولى عربياً للسنة الثانية على التوالي من حيث القدرة الاستيعابية لنقل البضائع عبر الأسطول البحري السعودي حسب تقرير UNCTED لعام 2020م.

التطلعات

تتمتع المملكة العربية السعودية بموقع جغرافي استراتيجي مركزي يربط الشرق بالغرب، ويمركزها على طول أحد أهم طرق التجارة العالمية (خط التجارة شرق-غرب، والذي يمر بمحاذاة الساحل الغربي).

ومن ميزات موقع المملكة الجغرافي: أنه يُمكّنها من أن تصبح نواة ربط أساسية للخطوط التجارية والملاحية العالمية، ومركزاً لوجستياً عالمياً رئيسياً لخدمة أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة غرب إفريقيا، ومنطقة شرق المتوسط.

وتساهم البنية التحتية القائمة، والتي طورت بإشراف وتوجيه قيادة المملكة الحكيمة التي تتطلع دائماً للمستقبل في تفعيل ذلك في خدمة هذه الأسواق.

وفي هذا الإطار، وبناء على الحجم المحلي لاقتصاد المملكة -أكبر أسواق منطقة مجلس التعاون الخليجي، وأحد أهم الأسواق الاستهلاكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-، يتطلع البرنامج إلى العمل على عدة محاور:

- تعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية وجودتها وسرعتها.
- تحسين جودة البنية التحتية، ورفع طاقتها الاستيعابية.
- خفض تكلفة الشحن من خلال تطوير الربط بين مختلف شبكات الانماط المحلية، واستحداث شبكات ربط إقليمية تنافسية.
- رفع دقة توقيت شحن واستلام البضائع.
- تعزيز التقصي والتتبع للشحنات والبضائع لسلاسل الإمداد وأتمتة العمليات.
- تسهيل إجراءات الفسح وحركة البضائع عبر الحدود، والتي تدعم خطط النمو الصناعي، وحركة التصدير وإعادة التصدير، ورفع كفاءة حركة التوزيع المحلي بما يتيح توصيل السلع بتكلفة تنافسية، الأمر الذي يحقق الاستفادة من الموقع الجغرافي المميز للمملكة العربية السعودية.
- تعزيز حوكمة ولوائح القطاع اللوجستي، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.

وقد قام قطاع الخدمات اللوجستية بتحديد طموحاته لتحقيق رؤية المملكة 2030، وهي كالتالي:

- بناء مركز لوجستي بحري عالمي في غرب المملكة على البحر الأحمر قادر على التعامل مع السفن الضخمة المستقبلية.
- بناء وتطوير عدد من المنصات اللوجستية للشحن الجوي في عدد من المناطق، مثل: مطار الملك خالد في الرياض، ومطار الملك عبدالعزيز في جدة.
- تعزيز القدرة على الربط المحلي، عن طريق نشر شبكة سكك حديدية، مع تحسين جودة الطرق.
- إطلاق وتحسين شبكة متعددة الوسائط وعالية الجودة في المناطق اللوجستية؛ لتمكين التجارة الإلكترونية وأنماط التجارة المستقبلية الأخرى.

ويتطلع القطاع اللوجستي للإسهام في تمكين قطاعات البرنامج الأخرى، حيث سيساهم مثلاً في رفع جاذبية الاستثمار في القطاع التعديني، من خلال توفير حلول لنقل الخامات التعدينية (المواد الأولية) والمعادن المعالجة إلى المصاهر والمصانع في المدن الصناعية بأسعار منافسة وجاذبة، وذلك من خلال بناء شبكات طرق إسفلتية وحديدية تساهم في تكامل بناء سلاسل الإمداد.

(6) عوامل أساسية لجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً:

1. التخطيط والربط: توجد حالياً فجوات في التكامل والترابط بين أنماط النقل المختلفة، كما يوجد نقص في المنصات متعددة الأنماط لتحسين أوضاع الواجهات المختلفة، مع وجود فرص لتحسين تخطيط أنماط النقل.
2. منصة رقمية متكاملة: يمكن جمع جميع المنصات الرقمية تحت منصة رقمية لوجستية موحدة وشاملة، ويمكن لهذه المنصة الموحدة: خدمة أنماط النقل المختلفة والسلاسل القيمية وتوفير أفضل رؤية لتتبع رحلة المنتج من المصنع إلى العميل، مع إمكانية تطوير بعض الأنظمة الحالية.
3. العمليات وأنماط النقل: هنالك فرصة لتحسين العديد من العمليات التشغيلية في الأصول اللوجستية (مثل: تحسين وقت بقاء البضائع في الموانئ والمطارات، وأوقات الاستيراد والتصدير، وإعادة التصدير عبر المنافذ)، وثمة فرصة كذلك في الاستفادة من الممرات البرية والبحرية والجوية؛ نظراً لمركز المملكة الجغرافي بين القارات الثلاث (بناء على اتفاقية النقل الدولي للبضائع TIR).
4. اللوائح والتراخيص والوثائق: استحداث اللوائح، مثل: اللوائح الخاصة بالمقطورات ووكلاء الشحن، والتقليل من استخدام الوثائق الورقية والتحول إلى الأنظمة الإلكترونية، إضافة إلى وجود مشرع ومنظم واحد لتراخيص الخدمات اللوجستية يكون مرجعاً للمستثمرين.
5. التواصل: هنالك فرصة كبيرة لتحسين قدرة المملكة على التواصل بشكل مستمر مع المؤسسات العالمية المسؤولة عن التصنيفات والتقييم فيما يتعلق بالخدمات اللوجستية (مثل: المنتدى الاقتصادي العالمي، والبنك الدولي)، وفرصة كبيرة لتحسين وعي المستثمرين حول الفرص الاستثمارية في القطاع اللوجستي.
6. القدرات البشرية: النقص الكبير في المؤسسات التعليمية اللوجستية والدورات المتخصصة بالخدمات اللوجستية في النظام التعليمي بالمملكة.

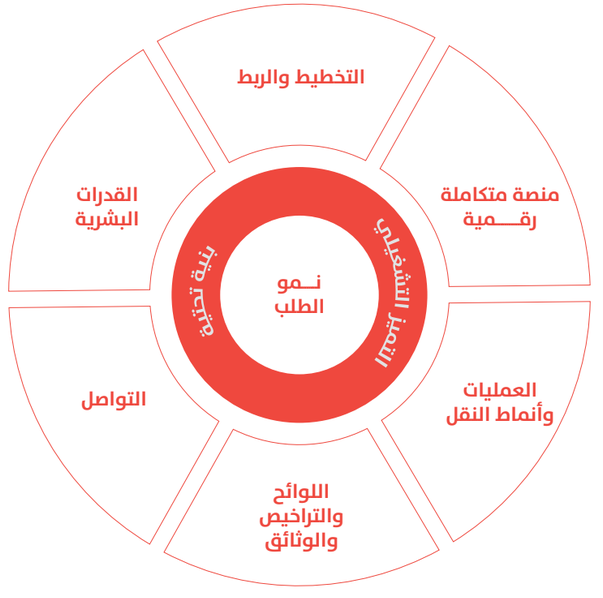

الطموح

- رفع حجم البضائع المتناولة عبر موانئ المملكة إلى ما يقارب 40 مليون حاوية قياسية، ورفع عدد الركاب عبر مطارات المملكة إلى ما يقارب 330 مليون مسافر بحلول عام 2030، مما يساهم في ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، وفي كونها المركز الأول إقليمياً (من حيث عدد البضائع المناولة وجودة الخدمات المقدمة).
- وصول المملكة في مؤشر الأداء اللوجستي إلى درجة 4.01، بما يعادل المرتبة العاشرة بحلول عام 2030.
- رفع الترابط بين المملكة والعالم، وخفض تكلفة نقل البضائع والركاب لاستيعاب رفع حجم البضائع المتناولة وعدد الركاب.

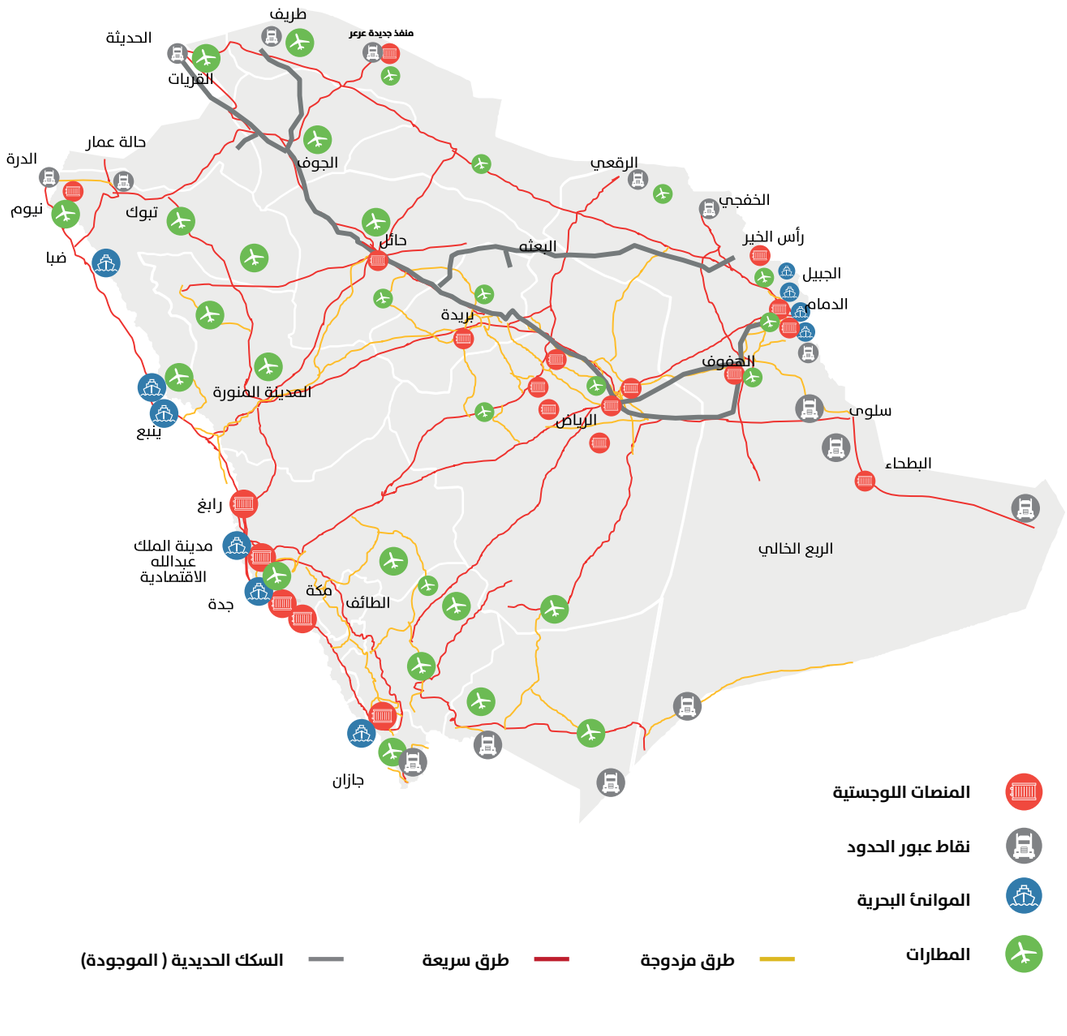

أبرز مبادرات محفظة قطاع الخدمات اللوجستية

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
جذب السفن إلى الموانئ السعودية من خلال توفير الخدمات المضافة	إنشاء منصة عائمة بالقرب من ميناء ينبع الصناعي لتنفيذ عمليات نقل المنتجات النفطية من السفن العملاقة إلى سفن أصغر حجماً، وتوريد المعدات البحرية اللازمة لتشغيل المنصة وتنفيذ العمليات، مع الحفاظ على البيئة البحرية في المنطقة، وإعداد دراسة إنشاء مركز رائد لتزويد السفن بالوقود بالقرب من خطوط مرور السفن، مما يشجع على تزايد الحركة الملاحية، وزيادة الإيرادات، وتسويق المملكة كمركز عالمي لتموين السفن.	• جذب المزيد من الخطوط الملاحية وأعمال المسافنة. • زيادة العوائد غير النفطية من خلال تقديم خدمة نقل المشتقات النفطية للشركات المحلية والعالمية. • زيادة بضائع إعادة التصدير. • تعزيز دور الموانئ السعودية في طرق التجارة البحرية العالمية. • زيادة الحصة السوقية لموانئ المملكة من المسافنة الإقليمية.
تنفيذ المشاريع التوسعية لمواكبة النمو في التجارة والاقتصاد والمحافظة على الأصول	تحسين جودة البنية التحتية، وتعميق القنوات الملاحية، وزيادة الطاقة الاستيعابية، وإنشاء وتجديد طرق الموانئ والجسور والبوابات، وإنشاء مبانٍ مطورة للجهات التي تقدم الخدمات في الموانئ، (إدارة الميناء، والجمارك، وحرس الحدود)، وتوفير محطات لتوليد الكهرباء اللازمة في الموانئ، وإنشاء وتحسين المناطق الخلفية (الخدمات المساندة)، وإنشاء وتطوير خدمات المرافق المطورة في الموانئ السعودية لأعمال الموانئ (كهرباء، وتكييف، وصرف صحي، وإنارة، وأنظمة مكافحة الحريق)، لتسهيل وتسريع عمليات الموانئ، واستقطاب الخطوط الملاحية، وزيادة تدفق الشاحنات، وتخفيف الازدحام، وتحسين وتسريع حركة تدفق البضائع.	• زيادة مؤشر اتصال شبكة الملاحة مع خطوط الملاحة العالمية. • رفع معدل استخدام الموانئ. • زيادة القدرة التنافسية للموانئ السعودية. • تحسين الربط الإقليمي والدولي من خلال تجهيز البنية التحتية لمواكبة النمو • زيادة قابلية استقبال السفن ذات الأحجام الكبيرة لتنشيط حركة المسافنة. • وزيادة الخدمات المساندة (طرق، ومرافق، وكهرباء) للساحات والأرصفة.
إعادة تنظيم المؤسسة العامة للخطوط الحديدية والشركة السعودية للخطوط الحديدية في كيان واحد وتحديد النموذج التشغيلي الأمثل لهذا الكيان	إحداث نقلة نوعية في الشركة السعودية للخطوط الحديدية، وزيادة التمييز المؤسسي والفعال بها، وذلك من خلال دراسة القدرة التكاملية للمنظومة ودمج المؤسسة العامة للخطوط الحديدية مع الشركة السعودية للخطوط الحديدية.	• تحسين أداء الجهات الحكومية من خلال إعادة تنظيم الشركة السعودية للخطوط الحديدية والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية في كيان واحد يُعنى بهذه الصناعة.
تطوير عملية الاستيراد والتصدير	تحسين إجراءات الاستيراد والتصدير وخفض وقت الفسح للاستيراد والتصدير، بما يضمن: تحقيق تنافسية الوقت، وأن تكون المملكة منصة لوجستية عالمية.	• تقليل وقت وتكلفة استيراد البضائع وتصديرها.

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
جذب الخطوط الملاحية إلى الموانئ السعودية لتنمية عمليات المسافنة وإعادة التصدير	تطوير استراتيجية لتسويق الموانئ السعودية لجذب خطوط الملاحة، من خلال تطوير برامج مخصصة لجذب مزيد من خطوط الملاحة، وتشغيل وتفعيل خطوط ومسارات جديدة وزيادة الانتشار والربط مع الموانئ الإقليمية والعالمية وأعمال المسافنة، وتنفيذ الحملات الإعلامية والدعائية والعلاقات العامة للخطوط الملاحية والمستثمرين لتحسين الصورة الذهنية للأعمال المقدمة في الموانئ عالمياً، والتي تشمل: تفعيل الحضور، وإقامة وتقديم الرعاية في المنتديات العالمية بالقطاع اللوجستي، وقطاع النقل البحري بشكل خاص، وتنظيم زيارات دورية لكبرى خطوط الملاحة والمستثمرين الأجانب، والاشتراك في الدوريات العالمية ذات العلاقة لتقديم محتوى دوري بالتطورات المحلية للموانئ السعودية (مثل: lloyds list drewry).	• تحسين الصورة الذهنية للموانئ السعودية. • جذب الخطوط الملاحية لزيادة أعمال المسافنة.
النافذة اللوجستية الموحدة	تحديد مرجعية أنشطة النقل والتخزين الواردة في التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، وحل تباين المرجعيات بين الجهات الحكومية من خلال: عمل تقرير للمقارنة المعيارية والدروس المستفادة لتوحيد أنشطة النقل والتخزين والخدمات اللوجستية، وأنشطة اقتصادية مصنفة ضمن فئات محددة تغطي احتياجات المستثمرين اللوجستية، ودراسة متطلبات واشتراطات الرخص اللوجستية، وإنشاء نموذج حوكمة للقطاع اللوجستي، وتحديد رحلة المستثمر اللوجستي، وإنشاء وتفعيل منصة لوجستية رقمية موحدة للتراخيص، وإنشاء دليل المستثمر باللغتين العربية والإنجليزية.	• تحسين آلية الحصول على التراخيص، وتحسين تجربة المستثمر في القطاع اللوجستي، مما يساهم في: رفع كفاءة هذا القطاع، وتوفير بيئة جاذبة له، وهو ما يدعم تحقيق أحد أهداف رؤية المملكة 2030، وهو هدف: (تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل).
رفع الطاقة الاستيعابية لقطارات الشحن في سكة حديد (الشمال الجنوب)	رفع الطاقة الاستيعابية لخط السكك الحديدية، من خلال إنشاء محطة وقوف للقطار في مدينة سدير، وتطوير نظام الإشارات والاتصالات لسكة وعد الشمال وسكة حديد الجبيل وسكة رأس الخير الجديدة والقديمة وسكة منشآت رأس الخير الإضافية وسكة حديد الجبيل إلى الدمام وسكة حديد الجبيل الصناعية الداخلية (الأجزاء المتأثرة)، وتأمين قاطرات ومقطورات لشركة صدراة في الجبيل، وذلك لرفع الطاقة الاستيعابية لقطارات الشحن.	• رفع الطاقة الاستيعابية لقطار الشحن.
تحديث الخطة الشاملة للخطوط الحديدية	مراجعة وتحديث الخطة الشاملة للخطوط الحديدية (2016 - 2030)، حيث سيتم تطوير شبكة الخطوط الحديدية للركاب والبضائع في المملكة، ومراجعة أولوية تنفيذ المسارات بناء على عدة معايير اقتصادية واجتماعية وبيئية.	• تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل للركاب والبضائع. • تعزيز الربط السككي لمناطق المملكة الصناعية والاقتصادية والمدن المختلفة ومناطق الجذب الرئيسية ودول الجوار.

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
لائحة وسطاء الشحن البحري	استحداث لائحة لتنظيم نشاط وسطاء الشحن البحري تسهم في تقديم خدمات ذات كفاءة في النقل البحري، وتتواءم مع متطلبات جعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً.	• جذب الاستثمارت في مجال الخدمات اللوجستية، عبر استحداث التراخيص لذلك، وإيجاد اللائحة المنظمة لها؛ نظراً لأهميتها في جعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً.
لائحة مزاولة أعمال النقل البحري	تحديث لائحة أعمال النقل البحري، وتخصيص طبيعة الأنشطة المرخص لها، وتحديد الاشتراطات اللازمة لكل نشاط، مع حصرها في 5 أنشطة تصب طبيعتها في الخدمات اللوجستية .	• تنظيم كافة أنشطة النقل البحري وتسهيل الإجراءات والخدمات البحرية، وبالتالي: زيادة عدد السفن المرخصة لمزاولة أعمال النقل البحري.
تحسين تشريعات الحركة التجارية في الموانئ	تعزيز تنافسية موانئ المملكة، والمساهمة في زيادة سلاسة الإمداد وزيادة العمليات اللوجستية، وتسريع إجراءات الحركة التجارية للموانئ، وذلك عن طريق تسهيل إجراءات العبور والتفتيش والسماح بالاستعانة بالقطاع الخاص للقيام بالمهام المتعلقة بأمن الموانئ البحرية تحت المظلة التنظيمية للهيئة العامة للموانئ، بعد تعديل نظام أمن الحدود ولائحته التنفيذية.	• تسهيل الحركة التجارية في الميناء. • تعزيز مكانة المملكة لوجستياً. • زيادة جاذبية الموانئ لتحفيز المستثمر وتقليل رحلته الإجرائية. • تعزيز تنافسية الموانئ السعودية مع مثيلاتها عالمياً.
تطوير المخطط الرئيسي للمنصات اللوجستية	تحسين البنية التحتية الضرورية للاستثمار في شبكة المنصات اللوجستية، والتي من شانها المساعدة في تعزيز التدفق الفعال للبضائع الواردة والصادرة والمارة عبر المملكة، فهي مبادرة تتعلق بكل من البنية التحتية والخدمات، مع ضرورة العمل عن كثب مع القطاع الخاص لتحديث وتطوير قدرات المنصات اللوجستية بالمملكة، وذلك من خلال: دراسة جدوى تفصيلية لتنفيذ المنصات اللوجستية ذات الأولوية.	• تفعيل مستهدفات المنصات اللوجستية، من خلال مخطط رئيسي وخارطة طريق لتنفيذها بالمواءمة مع جميع الجهات ذات العلاقة بما يضمن تحقيق المستهدف.
إعادة تشكيل شبكة الاتصال الجوية الدولية والمحلية في المملكة لدعم التنمية الاقتصادية على نطاق أوسع	دراسة الاتفاقيات الثنائية وتحديثها وتفعيلها مع شركات الطيران المحلية ووضع خطط تفصيلية لشبكة خطوط الربط الدولية وربطها بأهم المراكز المحلية والدولية لتعزيز كثافة النقل المحلية والقدرة الاستيعابية لمشغلي النقل، وتدفق البضائع والأفراد، وذلك من خلال دراسة الاتفاقيات الثنائية وتحديثها وتفعيلها مع شركات الطيران المحلية والخطط التفصيلية لشبكة الربط الدولية لخطوط الطيران، وربطها بأهم المراكز المحلية والدولية.	• زيادة أعداد المسافرين. • زيادة حجم الشحن. • زيادة جاذبية قطاع الطيران للمستثمرين.
استراتيجية القطاع البحري	إعداد استراتيجية شاملة للقطاع البحري في المملكة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال: وضع خطة شاملة تشمل على لوائح وأنظمة وتشريعات وآليات التمويل والتموين والتزود بالوقود لأعمال النقل البحري، بالإضافة إلى تصنيع وبناء السفن، مما يساهم في وضع رؤية مستقبليّة مدروسة بعناية للقطاع، ومما يُعزز من القدرة التنافسية الدولية، ورفع مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي.	• وضع رؤية مستقبليّة مدروسة بعناية للقطاع، وخلق بيئة جاذبة لمشغلي السفن للقيام بهذه العمليات في الموانئ السعودية أو في المياه الإقليمية السعودية، وبالتالي: زيادة الكثافة لعمليات مناولة البضائع في الموانئ السعودية.

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
تحسين تجربة المستفيد في منظومة الاستيراد والتصدير	دعم وتفعيل منظومة الاستيراد والتصدير الإلكترونية الموحدة، وذلك عن طريق تقليل سلسة الإجراءات، وتسريع عملية الفسح بما يحقق سهولة حركة الاستيراد والتصدير وجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً، وذلك من خلال: استكمال الربط التقني بين منصة فسح والجهات الحكومية ذات العلاقة بمنظومة الاستيراد والتصدير الإلكترونية الموحدة عبر الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل)، وتخفيض عدد البنود المقيدة للاستيراد بأكثر من 22%، وأكثر من 15% للبنود المقيدة في التصدير.	• تنظيم إجراءات الفسح وتعزيز الأتمتة. • تسهيل الحركة التجارية في المنفذ. • تسريع وتسهيل حركة الاستيراد والتصدير في المنافذ.
إجراء دراسة أولية لتطبيق تقنية الهايبر لووب في المملكة	دراسة أولية لتحديد وتحليل واختيار أفضل سيناريوهات لتطبيق تقنية الهايبر لووب (Hyper loop) في المملكة من الناحية الفنية والمالية.	• إدخال تقنية نقل جديدة وسريعة، تكفل سرعة تدفق البضائع والأفراد في المملكة.

محور المحتوى المحلي

المحتوى المحلي في أرقام

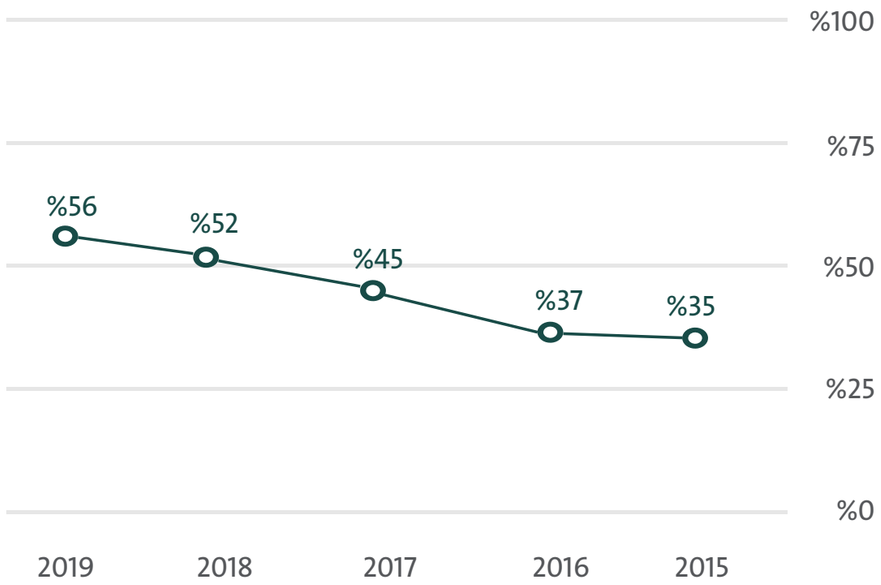

نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من خلال برنامج اكتفاء

3600 مصنعاً
تنتج مواد دعم المنتج المحلي

18 مليار ريال
مكاسب عام 2018م

22 مليار ريال
قيمة المنافسات عالية الجودة

129
عدد المصانع الجاهزة في المدن الصناعية

التحديات

1. التأثير السلبي على سلاسل الإمداد والتوريد الناتج عن التغيرات الاقتصادية والظروف والأزمات.
2. عدم توفر البيانات الكافية لوضع تصور واضح حول العرض والطلب.
3. ضعف الوعي والمعرفة بآليات وبرامج وتشريعات تنمية المحتوى المحلي على مستوى المشتريات الحكومية.
4. ضعف إدراك الأثر الإيجابي الناتج لتفضيل المنتجات والخدمات المحلية.
5. غياب برامج التوعية الفعالة بأهمية المحتوى المحلي للأفراد.

ما تم عمله

تتطلب رؤية المملكة 2030 إحداث تحوّل اقتصادي فيما يتعلق بالمحتوى المحلي، وبالتالي تأسست هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية لقيادة مسيرة التحول في هذا المجال، وتم العمل على تطوير إطار عام للهيئة يكون فيه الطلب على المحتوى المحلي ركيزة أساسية، وذلك بتطوير نهج شامل يستهدف جميع الشرائح الاقتصادية من القطاع العام والخاص والأفراد، سعياً إلى تشجيع الطلب المحلي على السلع والخدمات المحلية، بالتنسيق مع الجهات الأخرى في المنظومة الاقتصادية لخلق بيئة جاذبة للمصنّعين المحليين من خلال: سياسات وأنظمة تُعنى بتعظيم المحتوى المحلي، وحزم دعم مخصصة.

ومن أبرز ما تم في هذا المحور:

- وضع تعريف موحد للمحتوى المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني، وتطوير منهجية لقياس نسبة مساهمة المحتوى المحلي في الشركات والعقود.
- موافقة مجلس الوزراء على لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة بالسوق المالية في الأعمال والمشتريات.
- إطلاق مبادرة شراكات المحتوى المحلي ومجلس تنسيق المحتوى المحلي المنبثق عنه، والذي يضم في عضويته كبريات الشركات الوطنية والحكومية (ذات العلاقة).
- إطلاق النسخة الأولى من سياسة المحتوى المحلي لتجمعات الآلات والمعدات وذلك بهدف تعزيز مساهمة المنتج المحلي في هذه الصناعة الواعدة.
- اكتمال سياسة المحتوى المحلي لقطاع الأدوية بهدف رفع مستوى التوطين في هذه الصناعة.

التطلعات

تعزيز المكانة الاقتصادية للمملكة من خلال زيادة مشاركة العنصر المحلي في القوى العاملة والسلع والخدمات والأصول والتقنية، وذلك بهدف: تعظيم الأثر، وتحقيق اقتصاد مزدهر متنوع.

الطموح

- قدرات محلية رائدة تُحقق أعلى مساهمة لعناصر المحتوى المحلي في قطاعات البرنامج.
- تعظيم القيمة المضافة للاقتصاد، من خلال رفع نسبة مساهمة المصنعين ومقدمي الخدمات المحليين في المشتريات والنفقات الرأسمالية والتشغيلية للشركات العاملة في القطاع، وتنمية رأس المال البشري، وجذب الاستثمارات لتوطين الصناعات في القطاع.

أبرز مبادرات محفظة المحتوى المحلي

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
تأهيل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة	توحيد عملية التأهيل الخاصة بالفرص الشرائية في القطاع العام والخاص للتسهيل على المنشآت الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للوصول للفرص الشرائية لدى كبرى الشركات والقطاع العام بما يزيد عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تصل لذلك، وتوقيع عدد من الاتفاقيات مع كبرى الشركات الخاصة والقطاع العام لاستخدام المنصة وذلك لتسهيل وصولها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المؤهلة عن طريق منصة إلكترونية (منصة جدير).	• تمكين برامج المحتوى المحلي في الشركات الكبرى من تحقيق مستهدفتها في توطين المشتريات من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة لرفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز والقطاعات غير النفطية. • تمكين القطاع العام من تحقيق توطين المشتريات من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة • رفع نسبة المحتوى المحلي لدى كبرى الشركات والقطاعات العامة من خلال المنشآت.
زيادة المحتوى المحلي في الاقتصاد السعودي	زيادة نسبة مساهمة المحتوى المحلي في الاقتصاد الوطني من خلال المشتريات الحكومية والقطاع الخاص، والاستفادة من الفرص المتاحة في القطاعات الاستراتيجية (قطاع التشييد والبناء، وقطاع الصناعة، وقطاع الطاقة والمرافق، والرعاية الصحية والمواد الصيدلانية، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية، وغيرها من القطاعات الواعدة)، وذلك من خلال تأسيس جهة مسؤولة عن المحتوى المحلي وتفعيلها، واعتماد آلية لحساب المحتوى المحلي على مستوى الاقتصاد الكلي، وإدراج متطلبات المحتوى المحلي في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وتنسيق مجلس يُعنى بالمحتوى المحلي بمشاركة القطاع الخاص، وإطلاق لائحة تفضيل المحتوى المحلي وتطبيقها في إجراءات عملية الشراء الحكومي عبر إنشاء بوابة إلكترونية ترتبط مع منصة اعتماد، وتدريب موظفي الجهات الحكومية على لائحة التفضيل، وتحديد سفراء للمحتوى المحلي في تلك الجهات.	• زيادة المحتوى المحلي إلى 1240 مليار ريال سعودي في 2025. • وضع مستهدفات المحتوى المحلي من خلال وضع المشتريات الحكومية وتفعيل آلية تفضيل المحتوى المحلي في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بالتنسيق مع الجهات الحكومية. • وجود تعريف موحد للمحتوى المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني. • تنمية المحتوى المحلي في القطاعات الاستراتيجية اعتماداً على المنهجية القائمة على الإنفاق.
فرص المحتوى المحلي في مشتريات وخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	تحديد فرص المحتوى المحلي عن طريق دراسة طبيعة السلع والخدمات التي يتم شراؤها من قبل الجهات الحكومية والتي تقع ضمن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق، والجهات الحكومية ذات العلاقة.	• الاستفادة من تحليل الإنفاق على السلع والخدمات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في تحديد فرص المحتوى المحلي.
تطوير وإطلاق جائزة المحتوى المحلي	تحفيز القطاعين العام والخاص والموردين والشركات على وجه خاص لزيادة المحتوى المحلي في مختلف القطاعات وتطوير أدائها في تنفيذ العقود والمشاريع، وتشمل المبادرة: تحديد معايير فنية وآليات لتصنيف مسارات الجائزة، وتحديد نوعية وطبيعة الجائزة ووتيرة منحها لكل مسار، بالإضافة إلى تحديد القنوات الرسمية التي سيتم الإعلان من خلالها عن المبادرة والانتهاء من إعداد نسخة تجريبية مع شركات مختارة.	• زيادة نسبة المحتوى المحلي في مختلف القطاعات غير النفطية، من خلال تفاعل القطاع الخاص مع المبادرة وحرصه على تدعيم عناصر المحتوى المحلي.

محور الثورة الصناعية الرابعة

ما هي الثورة الصناعية الرابعة؟

الثـورة الصناعيـة الرابعـة تحـول في سياسـات ومنهجيـات العمـل، وذلـك بالتكامـل بـين التقنيـات المتقدمـة، والإنتقـال إلى مصانـع ومناجـم وشـبكات كهربـاء ذكيـة، بمـا يحقـق السلاسـة في الأعمـال اللوجسـتية، ويزيـد الإنتاجيـة والتنافسـية.

~ 1760s

الثورة الصناعية الأولى

اختراع الآلة البخارية، وأصبح الإنتاج والانتقال بواسطة الطاقة البخارية.

~ 1870s

الثورة الصناعية الثانية

استخدام الطاقة الكهربائية في الإنتاج والاتصالات وبدء الإنتاج بكميات ضخمة.

~ 1970s

الثورة الصناعية الثالثة

دخول الحواسيب والأتمتة في معظم مناحي التصنيع والاتصالات والتعليم.

~2010s

الثورة الصناعية الرابعة

دخول تقنيات رقمية متقدمة في تطبيقات مختلفة.

تركـز الثـورة الصناعيـة الرابعـة عـلى: التحـول الرقمـي الشـامل لكافـة الأصـول الماديـة، والتكامـل في المنظومـة الرقميـة مـع الـشركاء في سلسـلة القيمـة. وإن توليـد وتحليـل وإيصـال البيانـات بسلاسـة يعـزز المكاسـب الـتي تنشـدها الثـورة الصناعيـة الرابعـة والـتي تنـشر مجموعـة كبـيرة مـن التقنيـات الحديثـة لخلـق القيمـة، ونـرى بـأن محـركات الثـورة الصناعيـة الرابعـة هـي:

التحول الرقمي والتكامل لسلاسل القيمة العمودية والأفقية:

ستعمل الثورة الصناعية الرابعة على تحويل العمليات وتكاملها رقمياً في المؤسسات:

- وذلـك بشـكل عمـودي: بـدءاً مـن تطويـر المنتجـات والخدمـات، والـذي يشـمل: تحويـل المنتجـات القائمـة إلى منتجـات رقميـة، وتوسـعة المنتجـات الموجـودة، وإيجـاد منتجـات رقميـة جديـدة تُركـز عـلى تقديـم حلـول متكاملـة، ووصـولاً إلى عمليـات التصنيـع، وتقديـم الخدمـة.
- وكذلـك بشـكل أفقـي: يمتـد إلى مـا بعـد العمليـات الداخليـة، بـدءاً مـن المزوديـن، ووصـولاً إلى العمـلاء وشركاء سلسـلة القيمـة، ويشـمل: جميـع التقنيـات الـتي تتنـوع بـين أجهـزة التتبـع، وعمليـات التخطيـط والتنفيـذ المتكامـل، بمـا يقـدم حلـولاً متكاملـة في منظومـة رقميـة مميـزة.

وتضم الثورة الصناعية الرابعة مجموعة واسعة من التقنيات المتقدمة وتطبيقاتها المتقدمة، وهي:

تعتمد الثورة الصناعية الرابعة على الثورات العلمية وأحدث التقنيات التي تمنح الدول قيمة مضافة مميزة:

ترتبط الثورة الصناعية الرابعة بشكل مباشر بـ :

- البيانات (على سبيل المثال: زاد عدد أجهزة الاستشعار من 4.2 مليار في عام 2012م إلى 50 مليار في عام 2017م، ثم زادت إلى 1 تريليون في عام 2020م، ومن المتوقع زيادتها إلى 100 تريليون بحلول عام 2030).
- الاتصال بالشبكات (سيتم توصيل أكثر من 50 مليار آلة بالشبكات بحلول عام 2025م).
- القدرة الحاسوبية (تضاعفت لكل مليمتر مربع لشرائح المعالجات لألف ضعف خلال السبع سنوات السابقة).
- الروبوتات (يقدر النمو في عدد الروبوتات الصناعية بنسبة 63% بين عامي 2015 وَ 2019م).

وقد أسست هذه الثورة لنموذج جديد من التقنيات، مثل: البيانات، والاتصال بالشبكات، والقدرة الحاسوبية، والذكاء الاصطناعي، والتحول من الرقمية إلى المادة، وتفاعل الآلة مع الإنسان.

يُترجم هذا النموذج الجديد إلى قيمة جديدة للدول التي تركز على الارتقاء بالميزة التنافسية لقطاعاتها الحالية من خلال زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وزيادة السلامة وتوفير ميزة تنافسية لتمكين القطاعات الجديدة وتأسيس منظومة بيئية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة

الثورة العلمية

القيمة المقدمة

الثورة الصناعية الرابعة في أرقام

المؤشر	2021
نسبة جاهزية المدن التحتية التقنية في المدن المختارة	%50
مجموع المنشآت المستفيدة من محفزات الثورة الصناعية الرابعة	10

ابتكارات الثورة الصناعية الرابعة

القدرة الحاسوبية

1000 ضعف

تطور القدرة الحاسوبية لكل مليميتر من الشرائح

الروبوتات

%63

النمو في عدد الروبوتات الصناعية

التحديات الأساسية

- المنظومة البيئية للثورة الصناعية الرابعة تعاني من الاعتماد بشكل كبير على شركات ومقدمي خدمات من خارج المملكة، وزيادة تكلفة تطبيق الحلول المتطورة والابتكارات، وضعف خدمات التشغيل والصيانة.
- تواجه القطاعات ضعفاً في فهم مميزات تبنّي الثورة الصناعية الرابعة، والفوائد التي تقدمها هذه التقنيات.
- ندرة وارتفاع أجور القوى العاملة في مجال الثورة الصناعية الرابعة، في ظل التحول الرقمي وتطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في قطاعات الطاقة، والتعدين، والصناعة، والخدمات اللوجستية، مما يتطلب إدخال تقنيات حديثة في هذه القطاعات وتغيير أساليب العمل، وقد يصعب على العاملين التكيف بسرعة وسهولة مع التغيرات، مما قد يُعيق أو يؤخّر تبنّي هذه التقنيات، وهو ما قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض الوظائف أو توظيف خبراء في التقنية من خارج المملكة.

ما تم عمله

- أنشأت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية مركز الابتكار للصناعة الرابعة، ويحتوي على عدد من تقنيات الجيل الرابع للصناعة، من نحو: معدات تصنيع بالتحكم الرقمي، ومعدات هندسة عكسية رقمية، ومعدات للواقع المعزز، ومعدات متقدمة لصبّ المعادن، ومعدات للطباعة ثلاثية الأبعاد، بالإضافة لبرنامج حاسوبي متقدم لإدارة حياة المنتج يشمل: الرسم الهندسي، والتحليل الهندسي، والتصنيع الرقمي، وإدارة الملفات، وإتاحة الوصول لبرنامج إدارة حياة المنتج، وبعض معدات التصنيع عبر شبكة الإنترنت للمشتركين في خدمات المركز من الشركات الناشئة، كما يقدم المركز دورات تدريبية على المعدات والبرامج المذكورة في مقره وعبر شبكة الإنترنت.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي من قِبل وحدة التحول الرقمي، حيث تركز الاستراتيجية على التحول الرقمي للقطاعات ذات الأولوية في المملكة بحلول عام 2025م، ومن ضمنها: الثورة الصناعية الرابعة، ويجدر بالذكر -وفقاً لما تضمنته الاستراتيجية- أن الثورة الصناعية الرابعة سوف تُحدث أثراً كبيراً في الاقتصاد الرقمي. وتدعم الاستراتيجية أهداف البرنامج وقطاعاته، بما يضمن تحقيق التحول الرقمي في القطاعات، وتوفير كافة الدعم للجهات التنفيذية، وتتواءم أهداف الاستراتيجية مع أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.
- قامت الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) من خلال برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بإطلاق مبادرة برنامج الإنتاجية الوطني، التي تهدف لرفع مستوى إنتاجية المصانع، عن طريق وضع خطط التحول للثورة الصناعية الرابعة، وقد وُقعت اتفاقيات عمل مع 22 مصنعاً.
- وُقعت اتفاقية ربط صندوق التنمية الصناعية، والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية؛ لتمكين القطاع الصناعي من التحول إلى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، حيث يقوم الصندوق بتمويل 100 مصنع نموذجي للثورة الصناعية الرابعة.
- اكتمال تنفيذ المرحلة الأولى من تطوير البنية التحتية الرقمية في المدن الصناعية وإيصال شبكة الألياف الضوئية لأكثر من 1500 مصنع.
- إطلاق برنامج «تنافسية» والذي يتضمن آلية تمويل التحول الرقمي الصناعي ويهدف إلى تحسين الإنتاجية عن طريق تمويل 100 مصنع نموذجي للثورة الصناعية الرابعة.
- توفير الممكّنات الرقمية المناسبة للمنشآت الصناعية من خلال برنامج المصدر المفتوح في خطوة تهدف إلى تحفيز تبني خدمات وحلول المصدر المفتوح في القطاع الصناعي.

التطلعات

بالنظر إلى مكانة المملكة وطموحها، ستركز استراتيجية البرنامج للثورة الصناعية الرابعة على تطوير وتمكين الثورة الصناعية الرابعة في المملكة لتكون مُمَكِّناً لقطاعات الطاقة، والتعدين، والصناعة، والخدمات اللوجستية، وذلك بهدف تحقيق ما يلي :

- زيادة الميزة التنافسية لقطاعات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.
- التوسع بسلاسل القيمة القائمة، وتطوير سلاسل جديدة.
- تخفيف تأثير الإصلاحات الرئيسية في مجال الطاقة والغاز الطبيعي ونظام العمل.
- تطوير المنظومة البيئية لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
- إيجاد وظائف جديدة عالية المهارة وجاذبة للقوى العاملة الوطنية.
- دعم توطين صناعات جديدة ومتقدمة.

وإن الهدف الرئيسي من إطلاق برنامج "تسريع تبنّي الثورة الصناعية الرابعة" هو بناء نموذج ناجح في وقت قصير؛ لتوحيد الجهود، ومعرفة نقاط القوة والتحديات، ورسم مسار واضح لسير عمل المبادرات، وسيتم التنفيذ كما هو موضح في الشكل التالي:

منهجية آلية الاختيار
18 - 24 شهراً

- تحديد القطاع والمنشـــأة
- تحديد حالات الاستخـدام
- تحديـد مؤشـر لمستوى التبني

التنفيذ

- الحوكمة (المركز الوطني للتصنيع والإنتاج المتقدم)
- رعايـة القـادة

التوعيـة
المحفزات

التطوير والتدريب ومراكـز القدرات
تنفيذ حالات استخدام ذات أثر عالي

المخرجـات

تحديد الهوية
للثورة الصناعية الرابعة

20٪
زيادة إنتاجية لـ 100مصنع

2,000
متدرب

50
حالة استخدام

معرفة نضـج المنشآت
وتحديد المؤشر الأمثل

بناء نموذج ناجح
لتشجيع تبني الثورة الصناعية الرابعة من قبل المنشـآت الصناعيـة والقطـاع الخاص

الطموح

دولة رائدة في تبنّي وابتكار التقنيات المتقدمة، وخلق فرص واعدة في الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية؛ لزيادة كفاءة الإنتاج والتنافسية، وتعزيز الاستدامة.

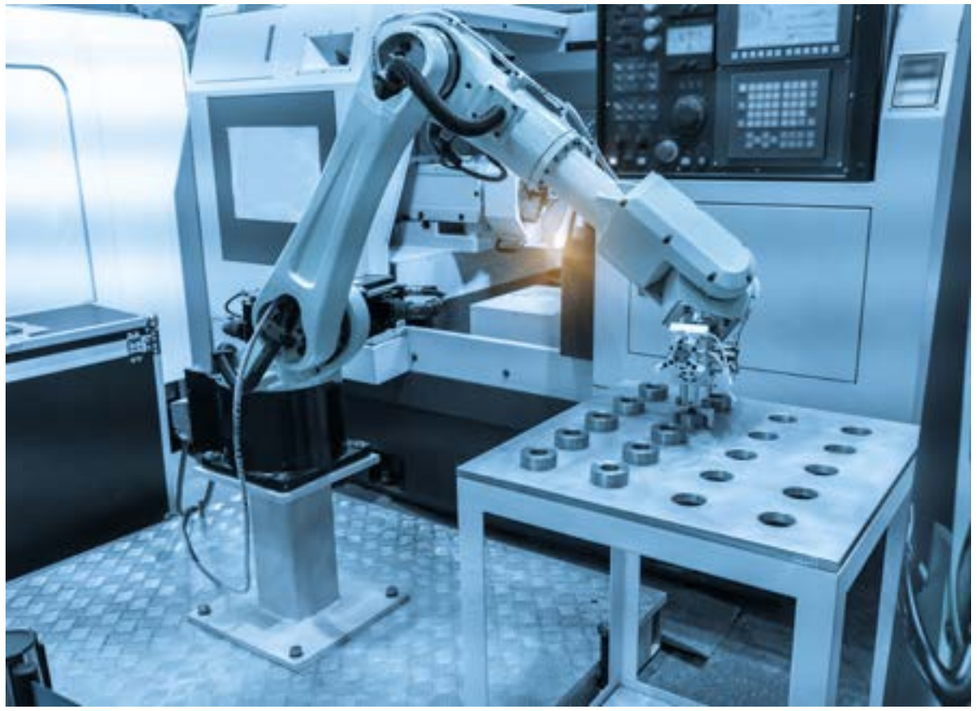

أبرز مبادرات محفظة الثورة الصناعية الرابعة

اسم المبادرة	نطاق عمل المبادرة	الأثر المتوقع
تطوير حالات استخدام للتقنيات الناشئة	تعريف وتطوير وتنفيذ حالات استخدام (Use Cases) لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، لتكون قابلة للتطبيق في قطاعات البرنامج الأربعة، مع التركيز على القطاع الصناعي واللوجستي، وتقديم الدعم اللازم للتطبيق.	• تنمية استخدام الثورة الصناعية الرابعة، وزيادة تبني تقنياتها. • تذليل العقبات والتحديات التي تواجه المنشآت في القطاعات الأربعة. • تنمية الشركات المحلية لتطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. • تحفيز وتبني منتجات وخدمات الثورة الصناعية الرابعة لدى 50 منشأة، مما سيساهم في توسيع أفق تبني حالات الاستخدام للتقنيات المتقدمة، ليخدم ما لا يقل عن 300 منشأة.
مراكز القدرات للثورة الصناعية الرابعة	تسريع تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في قطاعات البرنامج، وذلك عبر إنشاء وتشغيل مركز قدرات للثورة الصناعية الرابعة في منطقة الرياض، مما يتيح للمستفيدين من هذه القطاعات الحصول على المعرفة والخبرة اللازمة للتعرف على هذه التقنيات وكيفية الاستفادة منها وتطويرها، ويضم المركز: مختبرات لعرض التقنيات، وأكاديميات تحول توفر التدريب المتخصص وتقديم الاستشارات، ومختبرات للبحث والتطوير والابتكار، ويتم تقديم خدمات المركز للفئات المستهدفة عن طريق منصة إلكترونية.	• رفع كفاءة وإنتاجية الشركات المنضمَّة للاستفادة من خدمات المركز.
منصة الممكنات الرقمية	دعم المنشآت بالحلول والخدمات التقنية الممكنة لأعمالها، والتي تشمل: الرقمنة الأساسية والتحول الرقمي عبر منصة رقمية موحدة تُستضاف على الحوسبة السحابية المحلية، مما يسهم في تبني الثورة الصناعية الرابعة بشكل مباشر، ويرفع كفاءة العمليات التشغيلية، للخروج بإنشاء منصة رقمية موحدة للثورة الصناعية الرابعة، ودعم المنشآت في تطبيق الرقمنة الأساسية والتحول الرقمي.	• توفير العوامل التمكينية لتبني واستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. • تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف بشكل مجدٍ • تنمية الشركات المحلية في مجال الممكنات الرقمية الأساسية.

نتكامل لصناعة المستقبل

Integrating industries for the future of Saudi Arabia

الطاقة | التعدين | الصناعة | الخدمات اللوجستية | الثورة الصناعية الرابعة | المحتوى المحلي